فاروق منجونه

أنا كويتى مستقبل الكويت بين شقاء العنصرية والرجوع إلى القومية



تقديم وحوار

د. خالد الشامى

مكتبة مدبولى

فاروق منجونه

أنا كويتى

مستقبل الكويت بين شقاء العنصرية والرجوع إلى القومية

تقديم وحوار

دكتور خالد الشامى

الناشر مكتبة مدبولى

بسم الله الرحمن الرحيم

« أنا كويتي !! »

إهـــــــــداء

إلـــى

الشهيد المصرى ، السورى ، المغربى
الذى روى بدمه الطاهر
كثبان الرمل فى الكويت . . .

إلـــى

القيادات العربية المخلصة التى عملت
على تكريس الهوية العربية والإسلامية
للكــويت

فاروق منجونه

تاشيرة دخول إلى الكتاب

« علينا أن نتمسك بجوهر الدستور .. وأن نتفادى عيوباً عديدة أظهرها العمل »

* * *

« إن مجتمعاً مصاباً بهذه الظواهر ، لهو مجتمعٌ مريضٌ ، عرضةٌ لأنْ تتفشّى فيه الفوضى . ولأنْ يُصبحَ مسرحاً للحقد والكراهية والتفرقة بين أبنائه .. ولأن تنتشر فيه روحُ اللامبالاة ، وانعدام الشعور بالمسئولية فيتفسّخ .. وليس بعد التفسُّخ إلاّ الإنهيار ! » .

جابر الأحمد الصباح

مقدمة
الطبعة الأولى في
مصر والعالم العربي

بقلم : د/ خالد الشامي

هل كان اندلاع الأزمة الخليجية مفاجأة حقيقيه ...؟ أم نتاجاً طبيعياً لتفاعل غير متوازن بين أنظمة الخطأ العربية التي تتحكم في مصائر ومقدرات شعوبها منذ أواسط هذا القرن ..؟

هل كانت الأزمة فقط مؤامرة عراقية - عربية للاستيلاء على أهم مصادر الثروة والقوة في المنطقة ...؟ أم مؤامرة أمريكية صهيونية للقضاء على خطر الإقتدار الإستراتيجي العراقي الذي كان قد بلغ حداً لايستهان به ...؟

وهل كانت الكويت مجرد ضحية بريئة للأزمة أم كان للحكومة الكويتية دور ملموس في اندلاعها سواء على المستوى الخارجي من حيث علاقاتها مع القوى الإقليمية المجاورة مثل إيران والسعودية والعراق .. أو على المستوى الداخلي من حيث علاقة السلطة بأبناء الشعب الكويتي من جهه والمعارضة السياسية من جهه أخرى ...؟؟؟

(ليس ثمة تناقض كبير بين مدلولات كل هذه الأسئلة ..!!! هذا ما يدركة - الآن - المراقب لتطورات الأزمة واسبابها منذ اندلاعها في الثاني من أغسطس - آب - سنة ١٩٩٠ عندما استيقظت الشعوب العربية وقد أذهلها نبأ الغزو العراقي لدولة الكويت ... ، ذلك أن التاريخ ربما لم يشهد من قبل صراعاً أخطأت فيه كل أطراف المؤامرة حساباتها كما حدث في الأزمة الخليجية ... ، ولأن نتائج الحروب والصراعات في العصر الحديث تأتي غريبةً عن اسبابها ودوافعها ..!. فقد جاءت المسارات الغامضة والآثار الجسيمة التي افرزتها الأزمة مفاجأة حتى لأولئك الذين وقفوا من ورائها ... .

وعلى الرغم من المقدمات المعروفة لتأزم العلاقات العراقية الكويتية منذ الخامس عشر من شهر يوليو (تموز) من العام نفسه عندما قدم وزير خارجية العراق مذكرة في إجتماع رسمي لوزراء خارجية دول الجامعة العربية في تونس يتهم فيها كلاً من الكويت والإمارات (بالتآمر) مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بهدف تدمير اقتصاده بتعمدهما خفض اسعار البترول الذي يعتمد عليه العراق بشكل اساسى وذلك بتجاوز سقف الإنتاج المحدد لهما في منظمة الأوبك كما إتهم الكويت بسرقة البترول العراقي طيلة الثماني سنوات التي انشغل فيها العراق بالحرب مع إيران .

نقول على الرغم من هذه المقدمات وغيرها فإن أحداً لم يصدق للوهلة الأولى أنها كافية لتفجير هذا الصراع الدموي بين البلدين ثم اندلاع الحرب التي شاركت فيها أطراف دولية مختلفة في السابع عشر من يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٩١ .... .

وكان واضحاً منذ اللحظة الأولى أن الأسباب قديمة .. وأن الصراع أكثر عمقاً وتعقيداً من مجرد إجتياح جيش دولة عربية قوية لأخرى مجاورة صغيرة .. .

وكان الشارع العربي يدرك حجم الخلل وفداحته وذلك على الرغم من القبلات التليفزيونية المتبادلة بين ملوكه ورؤسائه وامرائه في اجتماع القمة العربية قبل شهور قليلة من الأزمة في بغداد .. وعلى الرغم من أرفع الأوسمة القومية التي تبادلها رئيس العراق وأمير الكويت أثناء زياره الأخير لبغداد أيضاً في سبتمبر سنة ١٩٨٩ .. وأصدر الرئيس العراقي في

تلك المناسبة مرسوماً جمهورياً خاصاً جاء فيه (حسب النص الذي نشرته مجلة ألف باء العراقية الرسمية في ذلك الوقت) .

" لم تكن السنوات كما هي السنوات العادية ولم تكن الأشهر أو الأيام كما هى الأشهر أو الأيام الطبيعية معا كان قد مر على الأمة والعراق إبان العدوان الإيراني .. ، ولم يكن كثراً أولئك الذين أدركوا مخاطر ما كان قد خطط له الأعداء ضد الأمة وما كان سيصيب أقطارها في المشرق والمغرب لو تحقق نأل الخائبين وكان " الأخ " جابر الأحمد الجابر الصباح بين مقدمة الرجال الذين أدركوا مخاطر الخطر القادم من الشرق لا على العراق فحسب وإنما على الأمة وامنها وعلى الكويت أيضاً ...!!!! فكانت وقفته ووقفة شعب الكويت الشقيق ذات مكانه خاصة في نفوسنا وذات تأثير أكيد في مجرى الصراع لصالح الأمة وإلى جانب نصرها العظيم ... !! "

إنتهى نص " ألف باء " .

ولكن الجماهير العربية لم تكن لتصدق حرفاً واحداً من كل هذا الزيف ...، وكان الشعور بالحيرة والقلق وعدم الفهم لما يحدث هو ما تستطيع أن تراه في عيني أي مواطن عربي حتى في بغداد نفسها .. وسرعان ما تحول الإدراك إلى قناعه ويقين بأن الأمة العربية بأسرها تواجه محنه مفرطة في خصوصيتها .. كما أنها مفرطة في مأساويتها .. لدرجة أنها ألهت الجميع - شعوباً وقادة ومفكرين - في وقتها عن طرح السؤال الأكثر صعوبة وأهمية وهوكيف يمكن تفادي تكرار هذه المأساة التي طالت نيرانها كل بيت ومواطن عربي ... ؟؟؟ .

ومن هنا .. من علامة الإستفهام الثقيلة التي يفرضها السؤال تبرز أهمية إصدار طبعة جديدة من كتاب " أنا كويتي" للأستاذ فاروق منجونه لأول مرة في القاهرة بعد أن صدرت طبعاته السابقة في لندن خلال العشرة سنوات الماضية .

ومن هنا أيضاً .. تتضح خصوصية الطرح الذي نستخلصه من بين صفحات هذا الكتاب وسطوره .. ، وذلك لما تلمسه فيه من رؤية إستشرافية ترتقي أحياناً إلى مستوى التنبؤ بكل التطورات والتعقيدات الإجتماعية والسياسية التي اتضح فيما بعد أنها ساهمت بشكل حاسم في اندلاع الأزمة الخليجية .

ويزيد من قيمة هذا الكتاب أنه جاء كثمرة حتمية صادقة لتجربة حياتية مكثفة لمؤلفه داخل الكويت إستطاع خلالها أن يلمس عن طريق عمله الإعلامي والثقافي واتصالاته الواسعة مختلفة التناقضات والمشاكل التي عاشها المجتمع الكويتي في ذلك الوقت الذي شهد بداية تفجر بركان الثروات النفطية هناك .. ، وذلك دون أن يصحب مظاهر الترف والرخاء التي تضخمت بسرعة عمل أي برنامج جاد للتوعية الثقافية من أجل تعميق الشعور بالإنتماء إلى الأرض الكويتية " كوطن أم " وكذلك لردم الفجوه الهائله بين الطفره المادية المفاجأة وتراث الكويت العربي الإسلامي العظيم والجدير بأن يكون أساساً راسخاً للتقدم الحضاري الحقيقي ... ، مما أدى إلى اختلال العلاقة بين المواطن الكويتي وأرضه ثم بين المواطن الكويتي والمواطن العربي حتى اصبحت تتسم بكثير من التوتر والحساسية وربما التعالي وتعتمد الإستفزاز والمشاحنات المتبادلة أحياناً ...

كما امتد الخلل إلى العلاقة بين أبناء الشعب الكويتي نفسه بعد تقسيم المواطنين إلى مواطن كويتي أصيل " درجة أولى " ومواطن كويتي بيسري " درجة ثانيه " وهذا الأخر محروم عادة من تولي المناصب المهمة والحساسة في الدولة ، وذلك على الرغم من إنتماء هؤلاء " البهاسرة " إلى البدو الكويتين الذين هم من السكان الأصليين للبلاد ٠٠ .

وكان هذا التمييز وما أفرزه من أحقاد يمثل صراعاً داخلياً مكتوماً آخر في المجتمع الكويتي الصغير وجاءت أزمة الخليج لتشعل النار في كل الصراعات القابلة للإنفجار ٠٠!! فقد أعلنت فصائل المعرضة الكويتية في بيان مشترك لها في الشهر الماضي (أبريل ـ نيسان) بعد تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة برئاسة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح إتهامها للعائلة الحاكمة في الكويت بعدم الثقة في أبناء الشعب والاستئثار بالمناصب الحكومية الكبيرة دون باقي الكويتيين ٠٠٠ وأكدت المعارضة في بيانها أن الحكومة تواصل بذلك تحديها وتجاوزها لدور الشعب الكويتي في تقرير مستقبلة والحفاظ على أمنه الإقليمي ٠٠

وإذا كان هذا الكتاب الذي نفذت طبعاته الأربع في لندن في وقت قصير وظل واحداً من بين أفضل الكتب مبيعاً هناك قد تسبب في وضع إسم مؤلفة الأستاذ فاروق منجونه على قائمة المغضوب عليهم في بعض دول الخليج حتى صدرت تعليمات من وزارة الثقافة والإعلام في الكويت بعدم التعامل معه أو ذكر إسمه في أية دوريه تساهم دول الخليج في إصدارها أو تمويلها ٠٠ ، فإن صدور هذه الطبعة الأولى في العالم العربي

عن دار نشر مدبولي في القاهرة .. ليؤكد أن الكلمة الحرة الصادقة هي التي تنتصر وإن القلم الشجاع لا يمكن أن ينكسر ..

وأخيراً نترك للقارئ أن يلمس بنفسه ما بين سطور هذا الكتاب من حب للكويت وحرص على مستقبل الشعب الكويتي ودوره المنتظر في المنظومة العربية المنشودة وندعو الله أن يجعلنا جميعاً قادرين على تقبل النقد والتوجيه الذي لا يهدف إلا للخير .. وحيىَّ الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي قال يوماً

" رحم الله امرئ أهدى إلى عيوبي "

والله ولي التوفيق

خالد الشامي

القاهرة في ٧ / ٥ / ١٩٩١

مرصودٌ أنتَ للصحراء ...

« لم تكن الحياة رغدة على الشاطئ
الآخر من الخليج . لقد كانت أيضاً قاسية
، مما دفع « شهداد » أن يجمع أسرته ،
ويقرر الرحيل سعياً وراء العيش في سواحل
الخليج العربي ، فقد يجدون أفضل من
الحياة القاسية التي يعيشونها ».

راشد عبد الله
من رواية
« شاهندة »

الصحراء ممتدّة ، ممتدّة ..

والرمال الذهبية ، غول ، يبتلع الاشواق الوافدة الى الهجير الصحراوي ..

الرمال الذهبية ما تنفك تتحرك وتنزلق ، تتوهّج .. تنفتح مثل شدقي ديناصور ، يريد ابتلاع الحياة بكل معطياتها .

صحراء ممتدة لا تَلِدُ سوى السراب ، لكنها مدرستك وقدرك ، مرصود أنت لكثبان الصحراء ، مذّ كنت . لا تحزن .. سوف تغادرها ، ثم تعود إليها لتكتوي بلاهب حرها .. ثم تودّعها .. وقد تعود إليها أيضاً .

* * *

صحراء ، صحراء ، صحراء ...

أحزانك تبرعم في الصحراء الممتدة ، على مدى امتداد حلمك بتحويلها الى وطن حضاري .

لا تحزن ! ..

أحزانك تتفتح ، تزهر آمالا ، وتكبر الآمال ، والشمس تزداد قسوتها عليك ، وتزداد ضراوة .

الشمس لا تذيب الاحزان ولا تبخّرها . الشمس تجعل من أحزانك ، فوق جبينك قناديل عافية ، تضئ الغد لك ، وللآخرين ، لا تحزن .. أنت تزرع الصحراء حُبّاً . وحبات الرمال ترصفها بصمات حب ومجد ، لأنك تهدر عافيتك فوقها ، وتسفح ضوء عينيك بين كثبانها .

* * *

الكثبان الرملية في الصحراء تبتلع كل شئ .

لكن البصمات تبقى ...

حتى الصحراء الممتدة ، مهما كان حرّها لا يطاق ، تبقى البصمات فأنت تحت الهجير ، وفوق الرمضاء تمشي الى المعرفة . ويوم أن وطئتْ قدماك أول مسالك الخطر والوعورة ، كانت بداية رحلتك نحو المستقبل .

ليست لك حيلة في كل ما حدث ، وفي كل ما سوف يحدث ، لأنّ المصادفات القدرية : هي التي ترسم لك مواقع الخطوات . وأيّ مقاومة يمكن أن تبديها ضد المصادفات

القدرية ، قد تقودك الى موقع آخر ، ربما يكون أشد قسوة من لفح الهجير في الصحراء .

* * *

ها أنت اليوم تغادر الصحراء ...

ها أنت تحظى بشهادة التخرج من جامعتِكَ الصحراوية ؛ بعدما أنهيتَ مرحلة من نضالك ، لتبدأ ، منذ اليوم ، مرحلة أخرى من مراحل البحث لاكتشاف الوطن الأمثل .

وعندما وطِئْتَ الصحراء لأول مرة عام ١٩٥٧ ، أيامئذ كانت الصحراء عالماً بلا ملامح ، كوجه أملس الصفحة ولد بلا عينين ، ولا فم .

أيامئذ ، كان هذا الوجه الصحراوي ملعباً لذوي العيون الزرق ؛ والشعر الاشقر . والانكليز لاعبون مهرة ، والوجه الصحراوي بين أيديهم طيِّع مستسلم كسلان . واللعبة تقتضي رسم ملامح هذا الوجه الصحراوي حسب رغبة أهل اللعبة ، وليس كما يشاء أهل الصحراء .

* * *

واللعبة قديمة قدم الصحراء ...

لكنك آثرت الانسحاب ، فليس لك دورٌ في لعبة اللاجدوى .. ولما وضعت على جواز سفرك تأشيرة الانسحاب من صحراء الخليج العربي ، كانت الوحدة الأولى في تاريخك الحديث قد تمت بين مصر وسورية .. وكان في ظنك ، أن الوقت قد حان لتؤدي دورك الوحدوي الذي ستدرك رياحه وجه الصحراء .

لكنك لا تملك حق تقرير مصيرك بيدك ...

ولأنك مرصودٌ للصحراء ، مرصودٌ لهجير الشمس ورمضاء الرمال .. ولأنَّ الصحراء تدرك ومدرستك ، كان لا بد لك من أن تعود .

وَعُدْتَ إليها ...

وكانت بداية الفصل الدراسي الطويل مع انتهاء العام ١٩٦٩ ، مرّت السنوات عليك ، وأنت ترى يد التغيير ترسم ملامح الوجه الصحراوي .. لكن شواطئ صحراء الخليج العربي التي كانت مسكونة بالاسترخاء ، والكسل والخمول ، ظلت على استرخائها وكسلها وخمولها .

وبقي الحر لافحاً ، وظلت الرمال المسفوحة على امتداد الحلم ، تغلي تحت وهج الشمس ، والهجير يضاعف من قسوة الصحراء . وبدأت معرفتك بحقائق صحراء الخليج العربي ، تتسع وتزداد عمقاً ، وأنت ترى رياح التغيير تمر على كل بقعة من هذه الصحراء المترامية ، فتغيّر كل شئ ، ولا تغيّر شيئاً في آن واحد .

* * *

تلك هي الاحجية في مربع الكلمات المتقاطعة .

ما هو التغيير الذي حدث ؟ .

وما الذي لم يتغير منه شئ ؟ .

لقد قامت فوق الرمال مصانع ، ومُدَّتْ طرق ، وانتصبت عمارات وناطحات ، وأنشِئَتْ مطارات .. فهل هذا هو

التغيير ؟ ٠لقد " نَبَتَ العشب على الطريق ، وصار للشجر ظلال ، وتلونت الرمال الصفراء بالأخضر " .. فهل هذا هو التغيير ؟ .. لقد " تبين للناظر أن التاريخ مَرَّ من هنا ، يده مسحت الغبار ، والارض المعطاء أفرغت ما في جوفها ليطفو على سطح الصحراء ، عمراناً ، وبنياناً ، وزرعاً " فهل هذا أيضاً هو التغيير ؟ .. وهل هذه المظاهر كلها تعني أن نوع الحياة قد تغير ، أو أصابه تطور ؟..

أبداً ...

فالحياة ما تزال تقسو على الوافدين الى صحراء الخليج العربي .. وإذا كان اللاعبون قد تغيّروا .. إلا أن اللعبة لم تتغير .

إن انسحاب بريطانيا من صحراء الخليج العربي ، جعل أهلها يطلقون شرارة التحول ، ويركضون للحاق بركب الحضارة ، لكن الراكضين اتجهوا عمودياً ، ولم يتجهوا عمقياً ، وبهذا الاتجاه العمودي ؛ رفعوا المنشآت على السطح دون أن يفكروا بالأعماق .

زرعوا الصحراء بالأسمنت المسلح ، وتركوا الأعماق الانسانية رخوة .. هشة وفي ظنهم أن التنمية ، هكذا تبدأ . لم يدركوا أن التنمية تعني تغييراً كاملاً للحياة ولم يدركوا أن التنمية ليست في بناء المصانع والطرق والمطارات .. وليست تغييراً فوقياً .

التنمية تغيير عمقي ، وهي تعني قبل كل شيء ، حل المعادلة في فهم الحرية القائمة على العدل والمساواة . وهي

تعني حل مشكلة الرخاء .. وحل أزمة الحضارة .. والتنمية حتى تتحقق على الوجه الصحيح ، يجب أن يكون الانسان محورها .

* * *

عندما يُعرِّفُ " سقراط " فضيلة شيء بصلاحه ؛ لأداء وظيفته ، فإنما يعني بذلك أن يبدأ التغيير من الأعماق .

لكن الهُوَّة التي كانت قائمة بين الحاكم والمحكوم في صحراء الخليج العربي ، أبان الاحتلال البريطاني ، ظلت قائمة بُعد الانسحاب . والفجوة بين من يسكنون القصور ومن يسكنون أكواخ " العشيش " قبل الانسحاب ، ظلت قائمة بعد الانسحاب .. بل ازدادت اتساعاً . أليس من المفارقات العجيبة القائمة في صحراء الخليج العربي أن يكون الحر والبرد على سطح واحد ؟ . بل إنهـا احدى غرائب الصحراء الممتدة على مدى الحلم .

* * *

إن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي ، أتاح لتلك الصحراء الممتدة على طول الشواطئ الرملية المزروعة بالصخور ، أن تتحول الى دول وإمارات ، بعد أن كانت " مشيخات " ومخابئ للنخاسين والقراصنة ، ولكن الاستعمار البريطاني ـ على ما يبدو ـ لم يهيئ المناخ اللازم لبناء الانسان الصحراوي بناء عقلياً متطوراً ، منفتحاً ، ليكون مؤهلاً ، وقادراً على إقامة " الدولة المثلى " في قلب الصحراء .. الدولة القادرة على مواكبة العصر ، ومسايرة الحضارة .

لقد أعطت بريطانيا لحكام تلك المشيخات "صكوك " الاستقلال و تركت لأعوانها حرية العمل وأخذت أيدى الأعوان التى تركها المستعمر تفتح ورشات بناء الصحراء بالأسمنت والحديد ، وتحمل في الوقت نفسه ، معاول تهديم العقول ، وهكذا خيل للحكام ، أن بلادهم سوف تتحول الى " جنات تجري من تحتها الأنهار " .. وإن الحضارة إلى هذه البقع الصحراوية آتية لا ريب فيها .

وجاءت الحضارة الفوقية ...

حضارة الأسمنت المسلح ، وحضارة استبدال " الدشداشة " بالبنطلون .. وحضارة استبدال وسائل النقل والمواصلات .. صار الصحراوي يستعمل السيارات والطائرات ، بدلاً من الجمال .. وصار له اتصالات مع العالم بواسطة المحطات الأرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية .. وكلما أنشئتْ .. محطة .. هَلَلَتْ أجهزة الاعلام للانجاز الحضاري ؛ الذي حققته البلاد . وكأن الانجازات الحضارية تتحقق بالشراء وليس بالخلق والابتكار !.. ويبقى الشيوخ يمارسون الحكم بالبيانات والخطابات .. وأجهزة الاذاعة والتليفزيون تصفق لهم .. لكن الشعوب ظلت ترسف في أغلال التخلف .. والحياة تزداد قسوة على المواطن والوافد .. ولا أحد يفكر ، أو يجرؤ على المطالبة بالتغيير .

* * *

ما تزال الفرصة موجودة ..

وما يزال الظرف مواتياً للتغيير .

إن حكام صحراء الخليج العربي بما لهم من قواعد قوة ونفوذ ، رَسَّخَتْها محبة شعوبهم لهم ، و صنعها لهم التفاف شعوبهم حولهم ، قادرون على أن يبدأوا معركة التغيير بما أتيح لهم من وفـرة في النفط الذي جلب لبلادهم الثروات الطائلة . قادرون على أن يبدأوا معـركة التغيير : بعـد أن يقتلعوا " الايدي " التي تركها الاستعمار قبل انسحابه ، قادرون علـى أن يبدأوا معركة التغيير ، عندما يقررون استـعمال ذكائــهم وينمونه .. ولا يوكلون الامور للمتملقين ، والمنافقين الذيـن يغرقونهم بعبارات المديح المقعّرة ، ويتقربون إليهم بالزلفى .

إنها فرصة لها طابع التحدي ..

والوقت لم يفت لاستخلاص العبر من الاخطاء ، فلا يكفي أن تكون الخطابات أساس الحكم ، فالحكم ممارسة وعمل و" إدارة الدولة مسألة لا يستطيع الرجال أن يبلغوا في استعدادهم لها حدود المعرفة والحكمة ، لأنها مسألة تتطلب التفكير الحر في أقوى العقول " . وهذا يعني أنه يتوجب على الحاكم القيام بمسؤلية بناء العقول : قبل بناء الصحراء . والعقول لا تبنى في غياب حرية الفكر . وما دامت أدوات التعبير الاعلامي ووسائل التوعية والتوجيه مجندة للثناء على الحكـام ولمديحهم وحسب ، فاقرأ على الامة السلام . وإلا " كيف تستطيع أن نخلص مجتمعاً ما ، أو تحكمه اذا لم يكن حكماؤه زعماءه " ؟ .

إن شراء وسائل الاعلام من صحافة واذاعات ، وتليفزيونات ، ورفض النقد الموضوعي ، ومنعه ، قد ينصّبُ حكاماً لحقب من الزمن تطول أو تقصر .

لكنّ غياب حرية الرأي والتفكير ، وحجب الحق في النقد والتوجيه ، لايصنع زعيماً خالداً ، بل يُفرّخ أمراضاً كثيرة ، لعل أبرزها انعدام الثقة بين الحاكم وشعبه -" فالدولة تكون ما تكون ، لأن أبناءها ، هم ما هم .. فلا نطمع في ترقية الدولة إلا بترقية أفرادها " .

* * *

الحرُّ مايزال حارقاً ..

واصرارك يزداد على متابعة الدرس حتى نهايته ..

ولأنك تغلي في أعماقك بالغيرة على وطنك العربي المترامي من المحيط إلى الخليج.. ولأن الحُبَّ يبلغ بك درجة العشق لكل ذرة تراب من أرض وطنك الكبير .. ولأنك متبتلٌ في محراب قوميتك العربية ، لا يحكمك شعورٌ بأقليمية ضيّقة ، ولأنك أولاً وآخراً ، انسان له طموح متجدد ، تهم بالأنتقال من بقعة الى بقعة في طول وطنك وعرضه .. وتشد الرّحال من صحراء الى صحراء .

ولا شيء في الصحراء الأخرى يختلف ...

تنتقل من صحراء ، الى صحراء ، في صحراء الخليج العربي .

الانسان في تلك البقعة الصحراوية كأخيه الانسان في

هـذه البقعة الصحراويـة . أسلوب الحكم في موقعك الأول ، هو نفسه اسلوب الحكم في موقعك الثاني .. والثالث .. والرابع ، ألى آخر الارقام التي يتشكل منها عقد الدول والامارات الخليجية ، التي لا تقر بقاءها مقسمة تقسيمات سياسية .. ولا تجد مبرراً يجيز لها أن تبقى مجزأه غير موحدة تحت علم واحد .

* * *

الزمان خارج حدود صحراء الخليج العربي يدور ويمضي وتنقلب صفحاته ، وهنا ، داخل هذه الصحراء الممتدة ، لا شئ يتغير . المشاهد فوق الرمال المبسوطة على امتداد الرؤية : من الشمال الى الجنوب ، هـي ، هـي .. والانسان تحت لفح الهجير ، هو هو ..

* * *

وتسعى لجعل تجربتك التالية ، أفضل من تجاربك الماضية، آخذاً حذرك من الطفرة في مسلك الفضيلة . فأنت تطمح الى مثل ما طمح إليه " نيتشه " في خلق الدولة المثلى . عليك إذنْ ، أن تشنَّ كل يوم حرباً على نفسك ، وليس لك أن تبالي بما تحققه من نصر ، أو تجني عليك جهودك من اندحار ؛ فذلك من شأن الحقيقة لا من شأنك .

وتزداد متاعبك حتى لتكاد تطوقك من كافة الاتجاهات ، فتغدو كالمحارب بلا بندقية ، أو كالساعي في طلب الحقيقة التي لم يعثرْ عليها ديوجين نفسه !! .

كان عليك أن لا تكتفي بأن تكون مخلصاً في قصدك ،

بل عليك أن تترصَّدَ إخلاصك ، وتقف منه موقف المشكك فيه ، فعاشق الحقيقة ، إنما يحبها لنفسه مجاراة لأهوائه ـ كما يقول زارا ـ بل ويهيم بها لذاتها ، لكنك غاليتَ في عشقك ، فقبلت أن تمضي في تحقيق هدفك ، رغم اعتراض ما ينافيه ، حتى وجدتَ نفسَكَ مطوقاً بالقوى الخفية ، تُضيّق عليك لتخرجك من مسارك .

لكنكَ مضيتَ متسلحاً بإيمانك في عدالة فكرتك ، واستطعت أن تنجح رغم تضافر القوى .. ضدك ، ولإيمانك بأن " ليس من خصائص العادلين أن يضرّوا احداً ، وإن الإضرار من خصائص المعتدين " فقد استطعت أن تخرج منتصراً للمبدأ .

وتكثر أمامك العقبات ...

وتضيق المسالك ..

والصحراء تزداد امتداداً ...

والرمال ، يتسارع تحركها .. والضجيج من حولك يعلو ويصطخب ، وأنتَ وحدك.

ولم يبق أمامك مناص من الانسحاب .. إنها معركتك وحدك ، وتتضافر القوى متحدة كلها ضدك ، ضد مبادئك .. وضد وجودك في الصحراء الممتدة امتداد الحلم .

عندئذ ، يقرع الجرس مؤذناً بنهاية الدرس الطويل .. وتتوهج فكرة الانسحاب من صحـراء الخليج العـربي في عينيك .. ويَختَم جـواز سفرك بتأشيرة الخروج .. ويرعد السؤال في ذهنك .. تراني عائد إليك " يا شطآن السمك الميّت والكبريت " ..

" يا كثبان الملح ، ويا آبار النفط " تراني أرجع إليك ، لأعيد " لهذه الرمل الغارق في الذل : اللّونَ ، وذاكرةَ العيس ، ورائحةَ الزعتر ، والحنّا " .. أم أن تأشيرة الدخول إليك : ستظل أصعب من تأشيرة الخروج ؟ ..

إن للتاريخ دورة موصولة ، قد تتباطأ ؛ ولكنها لا تقف أبداً . وإذا ما كان للصحراء في بلاد العرب رموزها ، فلندع للأزمان تأويلها . على أننا نريد للصحراء أن ترمز للصفاء والمحبة والحرية ، مثلما أرادها محمدُ بن عبد الله ؛ عندما حمل الرسالة . وما جاء به " رسول الحرية " يجب أن لا يموت بل يجب أن يبقى على المدى .

فاروق منجونه


الفصل الأول

آكِلُ عينِ النَقْرور !

« ان عرب الصحراء يؤمنون إيماناً شديداً بالفردية ، فلا يعتقدون في سهولة ، بقيود الدولة » .

موروبيرجر
مدير قسم دراسات الشرق الأدنى
في جامعة برنستون

* الى الكويت اذن ؟ .

* نعم ، الى الكويت .

حملتني طائرة الخطوط الجوية الكويتية في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٩ ، من مطار بيروت في ذلك اليوم الشتائى ، لتحط بي على أرض مطار الكويت بعد غيبة تزيد على الأحَد عَشرَ عاماً .

وخلال الرحلة ، كنت مسترخياً في مقعد من مقاعد الدرجة السياحية ، بمؤخرة " الترايدنت " ، سادراً في أحلام اليقظة .. مسترجعاً شريط الذكريات لعمر مضى . كان الشريط يتسلسل في ذهني ، وعينايَ تطلان من نافذة الطائرة على الفضاء . وكانت أحلام اليقظة تزاحم الذكريات فترتسم ابتسامة على وجهي ، أحسست بها عندما انفرجت شفتاي ، وتركت أنفاسي بدفئها غشاوة على زجاج النافذة الصغيرة .

حتى بين الذكريات ، وأحلام اليقظة ، ينشب صراع .. وليس الصراع وقفاً على الأنسان وحده ، ولا على الحيوان ! .. إنه الصراع من أجل البقاء ، يدور بين فئتين من الاحياء ، والغلبة في معظم الاحيان للأقوى ، رغم أن المنطق يقول أن البقاء للأفضل . لكن المنطق ليس لـه مكان في عقول بعضنا.

الفضاء أمامي رحب وسيع ، والسماء مطرزة داكنة ، بعضها أشد شفافية من سحب الربيع . والطائرة كعملاق يهدر ، تمزق صمت الفضاء ، وأنا ما أزال مسترسلاً سادراً في أحلام اليقظة ، ومع شريط الذكريات .

ترتد في ذهني الصور لتتوقف عند يوم من أيام تموز من عام ١٩٥٧ .أيامئذ . . كانت الطموحات عريضة عريضة . . وكانت الآمال كبيرة . . كبيرة . وعندما استقبلتني الكويت في ذلك اليوم الصيفي القائظ . . كانت فتية صغيرة . . وكان " سوار " من الطين يطوقها ويحيط بها . . والداخل الى الكويت « المدينة » يعبر من إحدى بوابات ذلك « السوار » ومن يغادرها في النهار ، ولا يعود قبل الغروب قد يتوه . . ويضيع في الصحراء . وكان « السور » حصن الأمان لكل من يعيش داخله . . وكانت الصحراء خارج السور ، بعبعاً يرعب الكبار قبل الصغار .

في تلك الحقبة من الزمن ، لم تكن للكويت سفارات تمثلها في العواصم العربية . . كانت ما تزال تحت الحماية البريطانية ، ورغم أنها تعتبر مستقلة ، لكنها لم تكن تحوز وثيقة الاستقلال . وكان بامكان العربي الذي يحمل جواز سفر مسجل فيه اسم الكويت ، أن يدخلها زائراً ، أو مستهدفاً الاقامة فيها ، بدون تأشيرة دخول ، أو اذن زيارة . كان يكتفي موظف الأمن العام أن يقرأ اسم الكويت في جواز سفر القادم ، حتى يختمه بإذن الدخول ، ويأذن لك بالعبور من بوابة المطار ، لتبتلعك احدى بوابات سور الكويت . . عندئذ ، اذا أسعدك حظك ، وتوفرت لك فرصة للعمل في احدى مؤسسات الدولة ، أو إحدى شركات القطاع الخاص ، وضع على جواز سفرك خاتم الاقامة الدائمة ما دمت تعمل في احدى المؤسسات الرسمية أو الشركات الأهلية .

مؤسسات الدولة لم تكن وزارات ، كان اسمها دوائر : « دائرة البريد ، دائرة الأمن العام ، دائرة الأوقاف ، دائرة الخارجية ألخ . . » ويعتبر من السعداء والمحظوظين من يجد عملاً في احداها . . أما الشركات الأهلية فمعظم

أصحابها من أفراد العائلة الحاكمة « آل الصباح » ، أو من كبار التجار وأصحاب الخزائن المملوءة بالروبيات الهندية . أما المثقفون ، أما المتعلمون أو أنصاف المتعلمين ـ وكانوا أقل الفئات عدداً من الكويتيين ـ فلم يكونوا يملكون الا الأمل والطموح ، مثلهم كمثل أي عربي وافد الى الكويت .

حين قدمت الى الكويت في ذلك اليوم الصيفي القائظ ، لم تكن في جيبي سوى عشر روبيات هندية . . وكان الجو مغبراً . وعندما تهب عاصفة الغبار « الطوز » مصحوبة بموجة كثيفة من موجات الرطوبة التي ترسلها تبخرات المياه الدافئة من أعماق الخليج ، فهذا يعني انعدام الرؤية أمامك على بعد بضعة ياردات ، أو أمتار قليلة . . ويعني أيضاً ضيقاً في التنفس . عندما واجهتني حالة الطقس الرديئة تلك ، فكرت بالعودة الى دمشق على الطائرة نفسها ، ولو أنني كنت أملك تذكرة العودة لما ترددت في البقاء داخل أسوار المطار ، حتى يحين موعد إقلاع أول طائرة تغود بي الى أحضان الغوطتين ، حيث شذى العشب الأخضر ، وغناء أوراق شجر الصفصاف الدمشقي على ضفتي بردى . . وحيث الأنسام في العشيات عليلة ندية .

لكن الطموح الذي دفعني الى الكويت ، وعدم امتلاكي تذكرة العودة . . . والروبيات العشر المتبقية في جيبي ، كل ذلك جعلني أندفع الى احدى سيارات الأجرة التي يقودها ايراني ، أو هندي ، أو باكستاني ، فأختبىء فيها من عاصفة الغبار الرملي الممزوج برطوبة مياه الخليج الدافئة ، وأهتف :

ـ خذني الى أحد فنادق المدينة .

ـ عشر روبيات ! . .

ـ ماذا ؟ . .

ـ أقول عشر روبيات .

ـ زين بابا زين .

قلتها لسائق التاكسي ، وسلمته الروبيات العشر ، مسلماً أمري لله .

وأمام مدخل عمارة لا يزيد ارتفاعها عن طابقين أو ثلاثة ، توقفت السيارة ، فنزلت ، ونزلت معي حقيبتي . . وقرأت اليافطة . « فندق الكويت الكبير » . كانت البناية في أول العمر ، تبدو على مظهرها الخارجي الجدة والحداثة . أين تركني هذا السائق ؟ . هل خدعه شكلي وبدلتي الجديدة فحسبني جديراً بالسكن في أحد فنادق الدرجة الأولى ؟ . ولبثت برهة أحملق في اليافطة ، « فندق الكويت الكبير » ! . . كيف لي أن أستأجر غرفة في هذا الفندق ، وأنا خاوي الوفاض لا أملك في جيبي روبية واحدة ؟ . . ولا أحوز سوى جواز سفري . . وهذه الحقيبة المملوءة ببضع نسخ من مجموعتي القصصية الأولى جلبتها معي لأوزعها على مكتبات الكويت وبعض الكتب للمطالعة . . وبدلة واحدة ، والقليل القليل من الملابس ؟ . هل تساوي جميع محتويات الحقيبة أجرة مبيت ليلة واحدة في هذا الفندق ؟ . وصاحب الفندق أو مديره ، هل سيتقاضى أجرة المبيت مقدماً ، أم مؤخرا ؟ . وحزمت أمري متوكلاً على الله ، وصعدت الدرجات القليلة التي أفضت بي الى بهو هادىء نظيف يتصدره مكتب استعلامات الفندق ، ويجلس وراء حاجزه شاب يرتدي « الدشداشة » البيضاء ، وعلى رأسه « الغترة والعقال » . دنوت منه وحييته مقدماً اليه جواز السفر . ترك الشاب من يده كتاباً كان يقرأ فيه وأخذ يقلب صفحات الجواز . اغتنمت فرصة انشغاله بتقليب صفحات جواز سفري ، وألقيت نظرة خاطفة على كتابه . « الله . . والانسان » . . انه أول كتاب يضعه الدكتور مصطفى محمود ، وكان ممنوعاً من التداول ؟ . كيف حصل هذا الشاب على نسخة منه ؟ . لا بد أنه من الكويتيين المثقفين المهتمين بالفلسفات الحديثة ؟ . .

وتنبهت لكلمات الترحيب :

ـ يا حيا الله . . ويا هلا بيك ، هل الأخ من حلب ؟ .

ـ نعم من حلب نفسها . . هل سبق لك أن زرتها ؟ .

ـ أنا من دمشق .

وتم التعارف بيننا بعد أن تصافحنا . ثم قادني الى احدى الحجرات ، في سقفها مروحه وتحتوي سريرين وحوضاً صغيراً .

ـ ستنام الليلة هنا مع شاب باكستاني ، وسأنقلك الى حجرة أخرى تكون فيها مستقلاً عندما تخلو احدى الغرف .

رغم صعوبة النوم في غرفة مشتركة ، إلا أن الأمر الواقع فرض نفسه فلم أبدا امتعاضاً . . بل شكرت الرجل وأنا أبتسم ! . كنت أبتسم ، وفي داخلي بوادر غليان بركانية ، لكنني كتمتها مؤثراً الرضاوالقبول لأنني يجب أن أقبل .

لا أدري كيف أمضيت سحابة النهار ، ولكنني أفرغت حقيبتي من محتوياتها ، وحرصت أن أحمل معي نسخة من مجموعتي القصصية الاولى " صدى أغنيات " التي نشرتها في حلب قبل شهور ، وأقدمها الى أول مواطن من بلدي تقودني خطاي الى فندقه ، ليتحول بعدئذ الى صديق حميم .

وعند المساء ، دعاني محمد الصوان ، صاحب فندق الكويت الكبير الى العشاء في مطعم الفندق . وحول المائدة قدمني الى شقيقيه ، عبد الوهاب الصوان ، وهشام صوان ، وكان معهم صديق لهم من دمشق يعمل في تجارة الجلود والامعاء ، وهو عدنان الصباغ ، وصرنا أسرة مواطنين على مائدة واحدة .

وكانت الخطوة الأولى . .

ومضى اليوم الأول من أيامي في الكويت .

خرجت من الفندق في ضحى اليوم التالي للقيام بأول جولة في شوارع الكويت . ومن شارع المباركية الذي يقوم على أحد جانبيه

مينى الفندق ، انطلقت الـى " ساحة الصفاة " . ميدان رملي تتفرع منه الشوارع الاسفلتية المزروعة بالحفر ، والكثير من الفجوات ، أبرزها " الشارع الجديد " الذي يفضي الى شاطئ البحر حيث يقوم " قصر السيف " وهو قصر الحاكم . وشارع " الجهراء " الممتد من ساحة الصفاة الى البوابة المعروفة باسمه ، على رصيفيه الرمليين تقوم المخازن ، والمتاجر ، والعمارات الافقية . ويتوسطه رصيف حديث التشجير . وثمة شارع يحاذي شاطئ الخليج ، ويمتد من المستشفى الأميري الى أول منطقة " الشويخ " يطلق عليه اسم شارع السيف . . تتراكم على شاطئه العريض هياكل المراكب التي يصنعها الكويتيون . والمجالس الخشبية المفروشة بالحشايا ، تتناثر أمام بيوت الكويتيين المواجهه لذلك الشاطئ ، تعقد فيها أمسيات السمر في حلقات تضم المتجاورين من أهل " الفريج " - أي الحي - ويلتئم عليها جمع الاصدقاء في العشيات ليتحدثوا في شؤون يومهم الذي مضى ، وليخططوا ليومهم المقبل . في تلك المجالس ، " الديوانيات " الصيفية يطيب السهر ، ويحلو الحديث مع هبات الانسام الرخية القادمة من أبعاد الخليج ، على رنين " استكانات " الشاي ، وفناجين القهوة المرة . . وايقاعات " الصوت ، والسامري ، والحدادي " وهي من أبرز وأجمل الالحان الخليجية . والكويتي بوجه عام مغرم بأمسيات الاسترخاء في ليالي الصيف .

تلك هي الكويت كما عرفتها في أيامي الاولى من صيف عام ١٩٥٧ . . أما خارج " السور " والبوابات ، فكانت ثمة مناطق تنشأ حديثاً ، وتعتبر من قرى وضواحي الكويت المدينة ، كمنطقة " النقرة ، وحولّي ، والسالمية " . ومضى اليوم الأول . . وتلاه الثاني . . وأعقبه الثالث ، والرابع ، والخامس ، حتى انقضى اسبوع وأنا أقوم بجولتي اليومية من الضحى حتى موعد الغداء . . ومن الغروب الى ما بعد العشاء ، وفي هذه الجولات تعرفت بالكويت ، وبعدد من المواطنين الكويتيين ، وبعض العرب الوافدين ،

وأغلبهم من الأخوة الفلسطينيين الذين أسهموا في اقامة بعض الصناعات ، والمشروعات التجارية . والاخوة المصريين الذين شاركوا في الإنشاءات والمقاولات العمرانية .. أو عملوا في سلك التعليم . وكان السوريون واللبنانيون يشكلون أقل جالية بين الوافدين العرب .. على أن أكثر الجاليات عدداً ، كان الايرانيون الذين يعبرون مياه الخليج الى شواطئ الكويت بأعداد كبيرة ، ويعقبهم من حيث الكثرة ، الهنود ، والباكستانيون ، وكانت لهؤلاء أفضلية الدخول الى الكويت ، وإن كان سببها الظاهر رخص ايديهم العاملة .

قدمت الى الكويت وفي خاطري تلمع فكرة اصدار صحيفة أو مجلة ، بالاشتراك مع أحد الكويتيين الذين قد تجد الفكرة هوى في نفسه . كان الكويتيون في ذلك الحين لا يتجاوز عددهم مائة وسبعين ألفاً الى مائتي ألف نسمة ، وهم الكويتيون الأصليون ، والغالبية العظمى منهم ، يعملون في التجارة ، أو في وظائف رسمية تابعة لدوائر (الدولة ـ الامارة) .. أو لدى شركات النفط العاملة في الكويت . وكان عدد المثقفين قليلاً جداً بالنسبة لعدد السكان . والشعور الوطني ، والقومي يتفاعل في أعماق هؤلاء ... لكن بريطانيا بوجودها الاستعماري المتستر وراء قناع الحماية ، كانت تفرض تضييقاً شديداً على الحركات الفكرية بكافة أشكالها . وصحيح أن الكويت منذ عقدت معاهدتها مع بريطانيا سنة ١٨٩٩ ، كانت " إمارة " مستقلة في شئونها الداخلية ويطلق عليها في العرف الدولي " محمية مستقلة " ، وتقتصر علاقتها على وزارة الخارجية البريطانية ، ولا علاقة لها بوزارة المستعمرات ، وصحيح أن هذه المعاهدة كانت تقضي بعدم تدخل بريطانيا في شؤون الكويت الداخلية بأي شكل من أشكال .. الا أنها كانت ـ بأسلوب أو بآخر ـ تعمل على قمع أي حركة للتحرر الفكري ، وتمحو كل صور التحرر الوطني .. ولأن الصحافة تعتبر سلاحاً من أمضى الاسلحه للتوعية الوطنية ، والتثقيف الشعبي ،

والاعلام الجماهيري . . فقد كانت الكويت محرومة من الصحافة الوطنية المحلية ، حتى أن الاذاعة ، كانت تقتصر برامجها على تلاوات من القرآن الكريم ، واذاعة الاحاديث الدينية ، والاجتماعية ، وبث الاغاني العربية ، وحسب . وهذا العسف الاستعماري ، جعل أمر صدور صحيفة محلية تعكس رأي المواطن، وتبلور تطلعاته الوطنية ، وطموحه الى انتزاع الاستقلال كاملاً ، مسألة شديدة الصعوبة ، ان لم يكن تحقيقها شبه مستحيل .

لكنّ حكام الكويت آنئذٍ ، في عهد أميرها الشيخ عبد الله السالم الصباح كانوا يواجهون كل ما يبدر من تدخلات بريطانية في شؤون الكويت الداخلية ، مواجهة صلبة ، بإرادة قوية حازمة ، حتى يشعرونها بأنهم لا يتنازلون عن هذا الحق الوطني ، ذلك أن حكام الكويت على مر الزمان يعتبرون أنفسهم مستقلين عن بريطانيا في شؤونهم ، ومن حقهم الشرعي أن يتصرفوا بقضايا بلادهم ، تصرف الدولة المستقلة ذات السيادة ، وهذا حق لهم .

الأيام تمر . .

ولا تبدو بارقة أمل في الوصول الى منطلق لتحقيق الهدف في اصدار الصحيفة ، أو المجلة . . وكنت كلما بادرت أحداً من الكويتيين بطرح فكرة المشروع ، يقلب شفته بحركة تعبر عن استهجانه لها وازدرائه بها .

إذن ما العمل ؟ . .

الأسابيع تتعاقب وأنا أعيش لهذه الفكرة التي بدا لي أنها غير قابلة للتحقيق . . وماذا بعد ؟ . . حسابي في الفندق يتزايد ، وجيوبي خاوية . . والحرائق الصيفية تزيد دماغي اشتعالاً . . والشوق في الحنايا الى الاهل ، والبلد ، ورفاق الصبا ، يلهبني ، ويخلخل كياني .

وحتى أخمد الصراخ في أعماقي ، يجب أن أعمل لأسدد ديوني أولاً . . ومن ثم يخلق الله مالا أعلم .

ثورة الجزائر بلغت ذروتها في منتصف العام ١٩٥٧ . . وأخبار " جميلة بوحيرد " تلهب القرائح ، وتجود بأحلى المقالات عن الثورة الجزائرية . . والصحف العربية لايشغلها سوى الحديث عن قضية فلسطين ، وأزكاء نار الثورة الجزائرية . . .

وفي يوم ، استيقظ الناس في الكويت ليستقبلوا جريدة " الشعب " التي أصدرها فجأة بعد فترة اعداد صامت ، شاب مثقف يدعى خالد خلف . وكانت أول صحيفة كويتية فرح بها الناس ، وطرب قلبي لمولدها ، وكأنني أنا من أصدرها . . لقد تحققت الفكرة على يد شاب كويتي . . ولكن كيف لم يتسن لي معرفته ؟. ولم أسمع باسمه من قبل ، ولم يقدمني إليه أحد من معارفي ؟ . .

كل ذلك لم يكن له معنى . . وحده صدور الجريدة كان له أجمل معنى . . واشتريت نسختي ومضيت الى فندقي أقرأ كل سطر فيها بنهم شديد. وبعد أسبوع من صدور العدد الأول ، صدر العدد الثاني ، ثم تلاه الثالث . . ولما سعيت للتعرف على خالد خلف للتعاون معه ، صدمني العارفون ببواطن الأمور ، بقولهم : إن الرجل يكتب جميع مواد الصحيفة ، ويصححها و ويشرف على طباعتها ، وليس بالامكان الدخول عليه للعمل معه من الباب الضيق ، ولا من الباب الواسع .

وكان لا بد لي من إيجاد عمل ، واستطعت الحصول على وظيفة متواضعة في دائرة " البريد والبرق والتلفون " ، واكتفيت من العمل في جريدة " الشعب " الاسبوعية ، بقراءتها اسبوعياً ، والكتابه إليها . . وكان أول مقال نشر لي فيها ، عن قصيدة نزار قباني في " جميلة بوحيرد " سمعته يلقيها من اذاعة دمشق . . ،كان مطلعها :

الاسم ، جملة بوحيرد ،

رقم الزنزانة ،

تسعوناً .

في السجن الحربي بوهران ،

والعمر . .

اثنان وعشرونا .

وبعد بضعة أسابيع ، تعطلت الجريدة عن الصدور ، ولم أتعطل عن عملي في دائرة البريد والبرق والتلفون .

ولكن هل كان اقتحامي مخاطر مغادرة بلدي ؛ وقيامي بمغامرة " الاغتراب " الى الكويت ، لأعمل موظفاً صغيراً في دائرة رسمية ؟! . . وهل ينتهي طموحي عند هذه الحدود الضيقة ؟ .

لا ، لم يكن هذا مطمحي . . وما قبلت بالوظيفة إلا لأتمكن من سداد الديون . فعندما كنت في حلب ، كنت أمارس العمل الذي أحب . . كنت أكتب القصص ، وأعمل محرراً في مجلة (السنابل) نهاراً ، ومساء في جريدة " الحوادث " . . وأحياناً أنشر قصصي في بعض الصحف والمجلات اللبنانية . . أما هنا ، في الكويت ، حيث فرص الاثراء مفتوحه للجميع ، فأنا مجرد موظف صغير في إدارة رسمية . . لا أجد صحيفة أعمل فيها . . ولا أحب التجارة لأثري بمزاولتها .

وشارف العام ١٩٥٧ على نهايته ، وتمكنت من سداد ديوني الى الصديق محمد صوان ، صاحب فندق الكويت الكبير ، وبدأت فكرة العودة الى الوطن تلح علي .

وبدخول عام ١٩٥٨ ، أخذ الاستقرار يعود الى سورية بعد غرقها بالفوضى السياسية ، وتقويض اقتصادها بسبب سلسلة الانقلابات

العسكرية .. وبرزت بوادر الاستقرار بانبثاق فكرة الوحدة بين سورية ومصر . والوحدة أمل نحلم بتحقيقه منذ نعومة الأظافر ، ومنذ كنا تلاميذ على مقاعد الدراسة الابتدائيـة .

وفي صبيحة يوم من أيام شباط ـ فبراير ١٩٥٨ ، شملت العالم العربي فرحة كبرى ، هي من أعظم أفراحه في تاريخه الحديث عندما صحا الناس على نبأ قيام الوحدة السورية ـ المصرية ، التي وقعها الرئيسان شكري القوتلي وجمال عبد الناصر .

وخرجت الكويت عن بكرة أبيها في تظاهرة رقصت لها القلوب .. شبان في " الدشاديش " البيض يحملون اليافطات ، ويرفعون الاعلام السورية ، والمصرية ، والكويتية ، يهتفون للوحدة ، ويباركونها .. وينادون بسقوط الاستعمار ، والمعاهدات .

ورقصتُ مع الراقصين في حلقـــات " العَرَضَـة " الرقصة الشعبية الكويتية .. وحملت اليافطات .. وعــلا صوتي بالهتـاف للوحـدة مع الهاتفين .. وترسخ ايماني بعروبتي وقوميتي ، وأنا أرى الكويتي ، والعراقي ، واليمني والاردني ، والفلسطيني ، وجميع العرب المقيمين في الكويت ، يشاركون السوري والمصري فرحتهما الكبرى ، ويهنئون أنفسهم بولادة الوحدة .

لكم تمنيت أن أتحول الى سحابة تطير الى سماء دمشق .. وهفا قلبي الى بلادي .. وبكيت .. بكيت .

وبعد أيام ، حملتني الطائرة عائدة بي الى دمشق .. كنت قد سددت ديوني .. ولكنني لم أكن أملك ثمن تذكرة العودة ، فقدمها لي مواطني عدنان الصباغ تاجر الجلود والامعاء الذي تعرفت إليه في الفندق .

جئت الى الكويت ومعي عشر روبيات ، وغادرتها وأنا لا أملك روبية واحدة .

* * *

حملت معي الى دمشق مرارة الفشل ، والافلاس . . وبعض الذكريات والانطباعات المتنافرة ، بينما سواي يعمل ويصنع المستقبل و ويجني الارباح ، ويُكوِّنُ الثروات . ولقد كشفت لي تجربتي في الكويت حقيقة مذهلة للتناقضات التي تتكون وتترعرع داخل " السور " الطيني في الخمسينيات ، وكانت السمة البارزة في ذلك المجتمع الذي يتشكل من مختلف الجنسيات العربية ، وغير العربية ، هي سمة التعاطف والتلاحم والتآخي . إلا أن وجود دخلاء على المجتمع الكويتي من الجاليات غير العربية ومعظمها من الإيرانيين ممن استوطنوا الكويت ونالوا هويتها ، كانوا يقيمون بين أبناء الجاليات العربية وبين الوطنيين من الكويتيين الاصلاء ، بعض السدود ، ويصطنعون الفجوات ، فكان طبيعياً جداً اذا ما نشب نقاش حول قضية من القضايا المشتركة بين مواطن كويتي ، ووافد عربي ، كمساومة على بيع أو شراء سلعة ، أو خلاف على أجر لعمل ما ، أداه الوافد العربي للمواطن الكويتي ، كان طبيعياً اذا ما احتدم الخلاف ، أن يرشق الكويتي الوافد ببعض العبارات الجارحة ، وأقلها " أجنبي " ، أو " ارحل عنا الى بلادك " . وكان لمثل هذه العبارات فعل مؤثر على العلاقات الاخوية الطيبة التي يفترض وجودها بين الكويتيين الأصلاء ، وأخوانهم من الوافدين العرب ، لكن الجفاء غالباً ما كان يحل بين هؤلاء وأولئك . . فتنقلب المحبة الى حقد وكراهية ، وتسود الحيطة ، ويسيطر الخوف والحذر على النفوس .

فالكويتي الحق ، ككل عربي أصيل الجذور ، يتميز بالعفوية . . والبساطة . . الطيب . . والثقة ، هي مبدأ تعامله مع الآخرين ، فكانت الكلمة التي ينطقها الكويتي ، هي بمثابة عهد شرف ، وميثاق ملزم . . إلا أن التعامل

التجاري ، والمالي منذ أواسط الخمسينيات بدأ مرحلة تحويلية بفعل الطفرة الاقتصادية الهائلة التي عرفها الكويتيون ، ولمسوا بوادر معطياتها منذ اكتشاف حقول النفط في أواسط الثلاثينيات ، وبدأوا يقطفون ثمار هذه الحقول بعد تدفق البترول واستغلاله تجارياً بكميات كبيرة .

هذه الطفرة ، والمؤثرات الخارجية الاخرى بدأت تفرض اسلوباً جديداً في التعامل بين الكويتيين من جهة ، والوافد العربي من جهة ثانية ، الى جانب أخطاء فردية يرتكبها بعض العرب الوافدين .

وحين " دفع اكتشاف النفط الكويت الى سمت التطور الصاعد اقتصادياً واجتماعياً وحقق المجتمع الكويتي طفرة رائعة انتقلت به من المجتمع القبلي ، ليدخل محراب الحضارة من أوسع أبوابها " . بدأ الكويتي ينظر الى الوافد العربي على أنه قادم ليشاركه ثروته الطبيعية ، ويقتسمها معه بدون وجه حق ! . على أن العكس هو الصحيح ، فالوافد العربي لم يكن يشده الى الكويت سوى عاملين أساسيين . الأول ، وفرة العمل في مختلف الحقول والمجالات ، بحيث يستطيع أن يحقق دخلاً افضل من الذي يحققه في بلده الاصلي . والثاني ، حاجة الكويت الى الانسان العربي كعنصر خبره وكفاءة علمية لدفع عجلة التطور بتسارع الى الأمام . لكن الكويتي ـ بسبب المؤثرات الخارجة عن نطاق تفكيره القومي ـ كان يشكك في نوايا كل من يفد الى بلاده من العرب ، متصوراً أنه لولا الثروة النفطية التي تفجرت ، لما جذبت الكويت إليها أحداً . . أذن فجميع الوافدين ، هم طلاب ثروات ، وجميعهم يستهدفون الاقتناص من هذه الثروة دونما حق . والعكس كان صحيحاً ، لأنّ العربي يُقدِّمُ من خبرته عملاً يوازي أجره ، أو يزيد عليه .

ومثلما كان للنفط دور في تطور المجتمع ، والحياة العامة في الكويت ، فقد كان له " أثره الخطير في التاريخ السياسي لهذه المنطقة العربية التي غدت بعد تفجر ثروتها النفطية ميداناً للصراع والتنافس " . وعلى الرغم من اعتراف

المندوب السامي البريطاني ، واحتجاجه بأنه ليس للكويت بموجب معاهدة ١٨٨٩ الحق بمنح أيٍّ امتياز إلى أى شركة غير بريطانية ، فإن السلطات الكويتية أخذت تفاوض " المؤسسة الشرقية العامة " الامريكية الجنسية ، لمنحها حق التنقيب عن النفط . وفي شباط ـ فبراير سنة ١٩٣٤ ـ ، تشكلت شركة نفط الكويت المحدودة من شركة النفط البريطانية ، وشركة الخليج الأمريكية ، بعد أن قررت الدولتان إيقاف التزاحم فيما بينهما على الامتيازات النفطية في الكويت وتقاسم الأرباح مناصفة ، الامر الذى أضعف ـ نسبياً ـ من مركز الكويت في مجال الحصول على العائدات ، لفقدان عنصر المساومة ما بين الاطراف المتنافسة التي غدت وحيدة الطرف في الجهة المقابلة .

ولأن الوعي الوطني ، وبالتالي الوعي القومي يكاد يكون معدوماً بسبب عدم وجود وسائل توعية إعلامية جماهيرية ، تأتي الصحافة بالدرجة الاولى . . فقد صار الكويتي نزاعاً الى " العدوانية " في تعاملة الفردي مع الوافدين العرب . . وكانت تغذي هذا الشعور عند الكويتي عناصر الشر والتخريب من أجهزة مخابرات استعمارية بريطانية مستعينة بكثرة تواجد المهاجرين غير العرب على تغذية هذا الشعور ، مستهدفة تمزيق أواصر الاخوة ، والتفريق بين المواطنين ، لتبقي السيادة الاولى للأجنبي ، مطبقة بذلك سياسة " فرِّقْ تَسُدْ " . وقد نجحتْ هذه الاجهزة الى مدى بعيد في خلق فجوة بين المواطن الكويتي ، وأبناء الدول العربية الوافدين الى الكويت .

لكن بعد النظر عند شيوخ الكويت ، جعلهم يدركون أبعاد هذا المخطط الخطير الذي يبعد الكويت تدريجياً عن دائرة الاسرة العربية ، ويحول بينها وبين استكمال عناصر استقلالها التام ، والانفتاح على نظم الحياة الديمقراطية التي كانت من أهداف الشيخ عبد الله السّالم الصباح . وظل الحكام الكويتيون يعملون في اطار المطالبة العادلة بزيادة عائدات النفط حتى تحققت لهم سياسة المناصفة عام ١٩٥١ ، الى جانب التحول التدريجي في الارتباطات الدولية ، إذ

عقدت الكويت والسعودية في عام ١٩٥٨ اتفاقية مع اليابان لاستثمار النفط في المنطقة المحايدة ، وأعقب ذلك خطوات اخرى ، هيأت الكويت لكسر الطوق الاحتكاري تمهيداً لكسب معركة المستقبل .

جميع هذه الحقائق الموجعة حملتها معي . .

***

ومشاهدات كثيرة انطبعت في الذاكرة عن حوادث فردية مشينة كانت تشوه العلاقة بين الكويتي وأخيه العربي . . وكان أي خلاف شخصي يقع بين كويتي وعربي ، يعطى الحق فيه للكويتي . وللشيخ عبد الله المبارك ـ وكان المسؤول الاول عند دائرة الامن العام مواقف متطرفة ـ ومستهدفة ومستهجنة في حل تلك النزاعات الفردية ، أثارت قلق الكثيرين من الوافدين العرب ، وخوفهم من بطشه وقسوته . . فقد كان اذا رفع إليه أحد الكويتيين شكواه ضد أحد أبناء الجاليات العربية ، يقوم باستدعاء المدعى عليه ، ودون أن يستفسر أو يحقق في القضية ، يأمر بجلد هذا العاثر الحظ ، وضربه بقسوة ومن ثم ترحيله عن البلاد في غضون أربع وعشرين ساعة . . هذا الاسلوب القبلي ، والعشائري في النظر بقضايا النزاعات الفردية . . غذى مشاعر الالم والحقد في صدور عدد كبير من العرب الذين اضطهدوا دون وجه حق . . وقد كانت قوى المستعمر البريطاني تشجع من طرف خفي تطبيق هذا الاسلوب .

ولقد عايشت حوادث كثيرة من هذا النوع . . ولا أنسى قصة شاب لبناني من عائلة " خضر " الطرابلسية كان يعمل بائعاً في " مخزن السلطان " في الشارع الجديد ، اتهمه صاحب المخزن بسرقة بعض المال ، فاستدعى الشاب ، وطرح في زنزانة التوقيف الإحترازي بضعة أيام ، ثم جلد على مرأى من العامة في ساحة الصفاة ، وطرد من البلاد . . ولقد أقسم هذا الشاب بأن ينتقم من كل

كويتي يأتي الى لبنان .

وما أكثر الحوادث المشابهه الكفيلة بتغذية مشاعر الكراهية ، والحقد ، والبغضاء ، وإثارة الحساسيات بين الكويتيين وبين الوافدين العرب . .

* * *

واستمر شريط الذكريات يتداعى في خاطري ، وتتراكم معظم صوره القاتمة أمام عيني ، وأنا سادر في المقعد الوثير من مؤخرة الطائرة " الترايْدَنْتْ " التي تمزق الفضاء بهدير نفاثاتها ، متجهة صوب الكويت .

وترتد أفكاري الى بيروت التي فارقتها قبل سويعات الاصيل . . ثم تقفز بي أفكاري الى الكويت التي أعود إليها بعد عشرة أعوام . . ويبرز في ذهني سؤال :

هل تبدل الحال ؟ . . وهل سأرى الكويت مثلما رأيتها في قدومي الأول ؟ . . هل سأجدها مسجونة بين جدران ذلك " السور " الطيني . . تغلق عليها بواباتها بعد الغروب ؟ . أم اتسعت اتساعاً جاوز سورها القديم ، وارتقى أهلها من دائرتهم البدوية الصحراوية الى دائرة المدنية الحضرية ؟ . وهل " كويت " الخمسينات زالت أمام " كويت " السبعينات ؟ . . أما زال الكويتي ينظر الى العربي على أنه (أجنبي) يريد انتزاع ثروته ومقاسمته اياها . . أم انه بعد الاستقلال تجاوز في وعيه القومي حدود الاقليمية الضيقة ؟ . . وتخلص من كافة الرواسب والحساسيات التي حاول الاستعمار بمختلف صوره وأشكاله غرسها في أعماقه ؟ . لكن شيوخ الكويت، ورجالاتها ، استطاعوا بعد وقوفهم موقفاً صلباً وعنيداً سعياً لاستكمال استقلالهم و وتوطيد السيادة الوطنية لهم على بلادهم ، استطاعوا انتزاع وثيقة هذا الاستقلال في عهد أميرها الشيخ عبد الله السالم الصباح حين تم في التاسع عشر من حزيران ـ يونيو ١٩٦١

تبادل المذكــرات بينه وبين المندوب السامي البريطاني المعتمد فـــي الخليج العـربـي " السير وليم لوس " بشأن انهاء معاهدة سنة ١٨٩٩ وتتويج تلك المذكرات باعتراف المملكة المتحدة بالكويت دولة مستقلة ، بعدما تعاقب عليها وعلى نظيراتها من امارات الخليج العربي المحمية تحت تاج بريطانيا ، عبر مئات السنين ، مستعمرون تصارعوا وزحفوا على شواطئ الخليج ، عتاة سفاكون ، نشروا الرعب والدمار بين شعوب المنطقة الآمنة ، وزرعت أقدامهم الموت منذ أن قاد " أحمد بن ماجد " ذلك البحار العربي الرائد ، اسطول " فاسكوديغاما " مساعداً اياه على اكتشاف رأس الرجاء الصالح قبل أكثر من خمسة قرون . . منذ ذلك التاريخ ، والزحف الاوربي الاستعماري على الخليج العربي متصل الحلقات ، متتابع الموجات ، فكان البرتغاليون أول المستعمرين ، وكان الانكليز آخر البغاة المعتدين . . . والصراع متواصل ، والتنافس على أشده ، المزاحمات اليائسة يقوم بها الفرنسيون والروس ، والعثمانيون للحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة أو تلك ، من الصحراء العربية المترامية على شطآن الخليج العربي .

واذا كانت الكويت بانتصارها على آخر مستعمريها ، حققت استقلالها ناجزاً ، فهل عملت على أن تنتصر على الرواسب والمخلفات الاستعمارية ؟ . وهل استطاع حكامها ، وعلى رأسهم " أبو الاستقلال " الشيخ عبد الله السالم الصباح ، أن يقفزوا بالشعب الكويتي قفزة حضارية تجعلهم يلحقون بركب الشعوب التي سبقتهم الى الاستقلال ؟ .

سوف تأتي الاجابات عن جميع الأسئلة المطروحه ، بعد أن تهبط الطائرة في مطار الكويت ، وتبدأ المعايشة الميدانية . . وسوف تكون الصورة أكثر وضوحاً وأشد جلاءً منها في الكتب والنشرات والمقالات التي نطالعها عن الكويت بين الحين وآخر ، كلما حلت مناسبة العيد الوطني في الخامس والعشرين

من شهر شباط ـ فبراير السنوية .

* * *

أربطوا الأحزمة وامتنعوا عن التدخين .

بعد دقائق نهبط مطار الكويت الدولي .

وبدأت الطائرة تحوم فوق الكويت تترقب اذن برج مراقبة المطار بالهبوط .

أهذه هي الكويت ؟ .

كان المساء قد حل ، والغيوم الدكناء غلفت السماء ، وأخفت وجه القمر .. وملت برأسي الى النافذة المطلة على الأرض .. كان خط الافق موشحاً بحمرة أرجوانية ملتهبة من ألسن النيران المتصاعدة من آبار النفط .. ومالت الطائرة الى جنبها الآخر .. بدا الخليج غارقاً في ظلمة مدلهمة ، وأنوار البواخر ومراكب الصيادين تضئ وتخبو .. ثم اعتدلت الطائرة وبدأت تنخفض تدريجياً " أساور " من النور في استدارات متعددة على الأرض ، كأنها قلادات مشعة تطوق عنق حسناء كاعب .. ماهي هذه الاساور ؟ . أهذه هي الكويت ؟.. انه لمشهد مذهل يبدو من الجو لم أر له مثيلاً تحت سماء أي مدينة عربية حلقتُ فوقها ليلاً .

ورويداً رويداً في هبوط تدريجي متزن ، لمست عجلات الطائرة أرض المُدرّج . وتهادت متباطئة حتى توقفت في موقعها المحدد .. وبدت من النوافذ واجهة مبنى المطار ، وعلى شرفته أيدي المستقبلين تلوح تحت الأضواء الكاشفة في أجمل مشهد لعناق المناديل والايدي تحت شعاع النور .

أنت الآن في الكويت مرة ثانية ..

لقد ودعت وطن الحب ، لبنان ..

وجئت الى وطن العمر الآتي ، الكويت .

ما الذي جعلك تنثني عن موطن الحب والجمال ، لبنان وتأتي إلى موطن المال والاعمال ، الكويت ؟.

لعلك تناولت عين " النُّقْرور " في المرة الاولى ، وهي التي اعادتك الى موطن " النُّقْرور " مرة ثانية . وفي الامثال الكويتية " من يأكل من عين سمك النقرور لا بد أن يعود الى موطنه " .. أو لعله قدرك الذي رصدك للكويت ، وليس لك حيلة في رده ! .. في كل حال ، أنت الآن في الكويت فما الذي أرغمك على العودة إليها بعدما تلقيتَ الدرس الأول ؟ .

إنه الدرس الثاني ، فترقبْ ! .. ترقبْ .



الفصل الثاني

إشتدّي أزمة ، تنفرجي

« ليستْ لديَّ حسابات شخصية ،
فأنا أعرف نفسي ، وأظنني أعرف الآخرين
. وإذا قررت أن أتكلم فلن يكون ما أقول
به تصفية لحساب شخصي ، وإنما سيكون
حساب قيم إخلاقية ووطنية » .

محمد حسنين هيكل
« الطريق الى رمضان »

بيروت في حزيران ...

النكسة العربية التي مني بها الوطن العربي في أعقاب خوضه حرباً غير متكافئة مع العدو الاسرائيلي ، أفرزت " نكسات " متعددة شملت كافة الأوساط .

كان ذلك بعد صمت المدافع على الجبهات الثلاث ، السورية .. الاردنية .. والمصرية في العاشر من حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ .

أيامئذ كنت أعمل محرراً في صحيفة " الجمهورية " اليومية ، وأكتب من حين لآخر مقالات أدبية في ملحق جريدة " الأنوار " الاسبوعي . وقبل النكسة ، كانت الصحافة اللبنانية بلغت أوج تقدمها وازدهارها . فتطورها التكنولوجي ، أدى الى ازدهارها الاقتصادي ، وانعكس هذا الازدهار على حياة

المحررين والعمال الذين يعملون في المؤسسات الصحفية اللبنانية ، ودور النشر . فارتفع مستوى الدخل، وارتفع معه مستوى المعيشة ، وكان عدد من الصحفيين السوريين يعملون في مختلف الصحف البيروتية ، فأصابوا نجاحاً طيباً ، وحققوا كسباً على الصعيدين المهني ، والمادي . وكان الصحفيون اللبنانيون يفسحون المجال أمام زملائهم السوريين للعمل معهم في صحفهم ومجلاتهم ، فلمعت بضع أسماء كان أصحابها قبل مجيئهم إلى بيروت يندرجون في فئة الصحفيين المغمورين .

ولما كانت النكسة الحزيرانية العسكرية قد أفرزت نكسات اقتصادية ، وفكرية ، واجتماعية ، تركت تأثيراً بالغاً على أوضاع الصحافة اللبنانية فقد اضطر أصحاب الصحف ودور النشر الى تخفيض رواتب المحررين وأجور العمال ، وتخفيض الانتاج . حتى أن بعض دور النشر البيروتية توقفت عن اصدار مطبوعاتها . وبالتالي فقد أدت هذه السياسة التقشفية الى خسارة عدد من المحررين أعمالهم ، وجلسوا في بيوتهم ، وفي مقدمتهم المحررون السوريون الذين بدأوا يبحثون عن مواقع عمل أخرى ، بعد أن باتت الصحف اللبنانية التي كانوا يعملون فيها مع زملائهم اللبنانيين عاجزة عن دفع رواتبهم .

واتجهت أنظار هؤلاء صوب مناطق الخليج العربي ، والمملكة العربية السعودية . فالأوضاع في تلك البلاد مستقرة .. والاعمال مزدهرة .. والصحف فيها تخطو الى الأمام لا ينقصها شئ سوى العنصر البشري من الصحفيين الأكفاء . واذا كانت مصائب قوم عند قوم فوائد ، فإن النكسة التي خلفتها حرب الايام الستة ، وتركت آثارها على الاقتصاد اللبناني الذي تأثر تأثيراً مباشراً بصحافتها ، هذه النكسة لم تؤثر في متانة اقتصاد دول الخليج ، لكونها ليست من دول المواجهة أولاً ، ولوفرة المال الذي يجعل مؤسساتها قادرة على تجاوز أي محنة تعترضها .وكانت المحنة التي تواجه صحف

الكويت ، النقص في العنصر البشري وحسب ، فجاءت انعكاسات حرب حزيران لتحل للصحافة الكويتية محنتها.

وبدأ نزوح الصحفيين عن بيروت .. حتى أن عدداً من الصحفيين اللبنانيين أغرتهم العروض الخليجية ، فتركوا مواقع عملهم في صحفهم ومجلاتهم المعرضة للانهيار الاقتصادي ، والتحقوا بصحف ومجلات دول الخليج العربي ، وفي مقدمتها الكويت .

وعلى مدى عامين ، من منتصف عام ١٩٦٧ الى منتصف ١٩٦٩ ، خلت بعض الصحف البيروتية من خيرة محرريها السوريين واللبنانيين ، بعد أن اضطروا للعمل في صحف كويتية . كمال طعمة الذي كان سكرتيراً لتحرير مجلة " الأحد " الصادرة في بيروت عن دار الكفاح ، التحق بدار الرأي العام ليتسلم سكرتيراً لتحرير مجلة " النهضة " الوشيكة الصدور ، الياس مسموح ، توقف عن الكتابة في " ملحق " النهار البيروتية ليطير الى الكويت ويتسلم عمله مديراً لتحرير " ملحق " الرأي العام . قاسم أفيوني التحق بجريدة السياسة . أنطون أبي يونس ترك " الديلي ستار " الصادرة عن دار الحياة في بيروت ، ليعمل في " الديلي نيوز " الكويتية . عبد الله الشيتي ، الى مجلة " أضواء الكويت " وكان في بيروت ممثلاً ديبلوماسياً لعمان ، عندما كانت " امامة " . عدنان مراد ، أنشط محرر فني لعدد من المجلات اللبنانية الفنية ، طار الى الكويت .. وعدد آخر توزع بين مختلف صحف المملكة العربية السعودية و الكويت ..

لبثت في موقعي بجريدة " الجمهورية " بعد أن خسرت عملي في مجلة " الحسناء " التي كان يملكها نبيل خوري، لأنه باعها الى أصحاب جريدة " النهار " بسبب تراكم الديون عليه ، وطار الى السعودية . كما توقفت عن الكتابة في ملحق " الأنوار " الاسبوعي . . و" الشبكة " التي لم أعمل فيها أكثر من شهر واحد . . وانخفض دخلي الى أقل من ربع الدخل الذي كنت أحققه قبل النكسة الحزيرانية ، ولم يبق لي سوى ما أتقاضاه من جريدة " الجمهورية " التي كان رئيس تحريرها ، هنري سجيع الأسمر ، يحرص على الاحتفاظ بجميع العناصر من أسرة التحرير العاملين معه ، رغم ضآلة موارد الصحيفة وضيق رقعة إنتشارها .

وازدادت ضغوط الحياة على من بقي في بيروت ، وأنا واحد منهم ، إذ كان ما أحققه من دخل شهري يزيد على ألفي ليرة لبنانية قبل النكسة ، فانخفض الى حوالي مائتي ليرة . وبدأت أقوم باتصالات مع مكتب الاعلام التابع لسفارة المملكة العربية السعودية في بيروت ، وكان يديره الدكتور شكيب الجابري ، علني أجد فرصة للعمل في احدى صحف المملكة . وكان يتردد على المكتب بعض المسؤولين في وزارة الاعلام السعودية ، وبعض رؤساء التحرير لعدد من صحف المملكة . واستبشرت خيراً بلقاء تم بيني وبين غالب أبو الفرج ، رئيس دائرة المطبوعات والنشر ، إثر وعد منه باستدعائي وطلبي للعمل في الرياض بعد عودته إليها . . ومرت أسابيع دون أن يتحقق الوعد . . ثم التقيت بعد فترة بأحد رؤساء التحرير السعوديين ، وكان يقوم بزيارة الى بيروت ، أعتقد أنه عبد الرحمن المعمر ، وأيضاً تم الاتفاق بيننا مبدئياً لأعمل معه . . وعاد الرجل الى بلاده ، ونسي الوعد والاتفاق .

الأسابيع تمر . . والشهور تتوالى . . والأزمة تشتد و والحياة تزداد ضيقاً . . والفرص تتضاءل حتى تكاد تتلاشى .

ويحل شهر رمضان المبارك .

اشتدى أزمة تنفرجي ! ..

وألتقي صدفة في يوم من أيام رمضان برجل عرفته يوماً ما في احدى المناسبات ، هو واجد دوماني ، وكان يشغل منصب نائب ، أو مساعد الملحق الصحافي ، في سفارة الكويت ببيروت .. وأحيي الرجل بابتسامة وأنا أعبر طريقي الى البيت الذي أسكنه في نهاية " شارع الحمراء " ، فيستوقفني ، ويدعوني للجلوس معه على ناصية مقهى " ستراند " في وسط شارع الحمراء . ويبتدرني قائلاً :

* قرأت لك قبل أيام قصيدة في ملحق " الأنوار " وقد أعجبتني .. فهل تعمل في الملحق ؟ ..

كان الوقت قبيل الغروب ، ومدفع الافطار يوشك ان ينطلق ، ولم تكن بي رغبة في الحديث ، اجبته:

* لا أعمل بشكل منتظم ، ولكنني أكتب من حين لآخر .. استأذنك يا صديقي .

لكنه أمسك بيدي ، فلبثت جالساً .

* اذن فأنت لا تعمل الآن ؟ . هل تسافر الى الكويت ؟ . قال واجد دوماني ، وأخذ يرمقني منتظراً جوابي .

هذا عرض مثل بقية العروض غير قابل للتنفيذ ، وبدون أن أدرك ما أقول أجبت :

ـ أسافر الى جهنم !! أو أي مكان آخر .

دهش الرجل ، ورفع حاجبيه الكثيفين ، ثم قال :

* يبدو لي أنك في ضيق شديد يا صديقي .. لا بأس ، سوف يصل بعد بضعة أيام الى بيروت عميد الرأي العام الكويتية عبد العزيز المساعيد ،

وسوف أرتب لك معه موعداً ، لأنه قادم للبحث عن محررين ، واسمك سأضعه في أول القائمة .

شكرت للرجل وعده ومضيت ، ولدي احساس بأن الوعد لن يتحقق ، وخاصة في الكويت ، وفي دار الرأي العام ، ومع عبد العزيز المساعيد بالذات ، لأن للرجل مع الصحافة اللبنانية قصة طويلة .. ومع جريدة " الجمهورية " بالذات التي أعمل فيها . فهو عندما يعرف بأنني أعمل في " الجمهورية " سوف يستبعدني ، إن لم يرفضني رفضا فظاً لأن بعض الصحف اللبنانية ، ومنها « الجمهورية » شنت عليه حملة من الهجوم الشديد متهمة إياه بالضلوع ، أو تحريض كمال طعمة الذي يعمل سكرتيراً لتحرير مجلة « النهضة » على قتل زوجته . وكان عبد العزيز المساعيد ، قد دفع ثقله بصفته نائباً فى مجلس الأمة الكويتى ، ومالكاً لمؤسسة صحفية لها ثقل قوي ، لأنقاذ رقبة كمال طعمة من حبل الأعدام بعد صدور الحكم عليه بتهمة قتل زوجته ، وقد تبنت صحيفة « الجمهورية » التى أعمل فيها ، جانباً من هذه الحملة ، فكيف له أن يقبل بى للعمل معه ؟

ومرت أيام من رمضان . . .

مرت ثقيلة شديدة الوطأة . . .

وحلت ليلة القدر . . .

وفى تلك الليلة أعتكفت فى غرفتى أستمع إلي الأبتهالات فى إحتفال دينى تنقله إذاعة دمشق ، وأنا ممد على سريرى مصلوب العينين بالنافذة المطلة على السماء .. وقلبى ووجدانى متصلان بالله .. وبين غفواتى القصيرة ، صحوت على صوت الباب يقرع ، ولما فتحته قابلت وجه صديقى « عصام محفوظ » الشاعر والمسرحى ، والذى أعتدت منه مثل هذه الزيارات الليلية . دعوته للدخول ، ولكنه لم يدخل .. ظل واقفاً بالباب وهو يقول لي ..

صاحبك عبدالله الشيتى يسأل عنك ، أنه يريدك للعمل معه فى الكويت . . أذهب إليه غداً ،ستجده فى فندق ستراند . . ومضى .

ليلتئذ لم أنم جيداً . .

انها ليلة القدر . . " ليلة القدر خير من ألف شهر ، تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل امر ، سلام هي حتى مطلع الفجر " .

لقد سمعت السماء وجيب القلب والوجدان ، واستجابت لتضرع الزوجة الصابرة ، وتوجعات الصغيرين .

وصدق واجد دوماني وعده ، وأشار على عبد الله الشيتي الذي تسلم مكان كمال طعمة في مجلة " النهضة " بعد حكمه مؤبداً . أشار عليه ليتصل بي وليتفق معي على العمل .

كان عبد الله الشيتي قد وصل الى بيروت ليجري اتصالاته بحثاً عن محررين ليقدمهم الى صاحب دار الرأي العام عندما يأتي بعد بضعة أيام للاتفاق مع من يقع عليه الاختيار . ولأن العرض الذي يحمله لم يشجع أحداً بالسفر الى الكويت ، لم يجد سواي أمامه عندما التقينا ظهر اليوم التالي ، واجتمعنا بحضور واجد دوماني . وقدم الشيتي لي العرض قائلاً . . سوف تعطى راتباً في حدود المائة دينار ، وتعويضاً للسكن في حدود خمسة وعشرين ديناراً في الشهر . من هذا المبدأ يمكنك صياغة مواد العقد ، مع الأخذ في الاعتبار ، عدم العمل مع أي جهة اعلامية أخرى .

وسألت :

* وماذا عن تذاكر السفر ؟ . وهل يغطي هذا المبلغ جميع نفقات المعيشة في الكويت ؟ . صحيح أنني في حاجة الى العمل ، ولكنني لا أريد أن أقع تحت وطأة الديون وأعبائها الثقيلة ، وأنا أعلم أن مستوى المعيشة مرتفع في الكويت .

وقال الشيتي :

* ليس للدرجة التي تتصورها . فهذا الراتب ، هو أعلى راتب بعد رواتب مدراء وسكرتيري التحرير ، أما تذاكر السفر ، فلا ضرورة لذكرها في العقد ، لأن من البديهات أن تقدمها الدار لمن يعمل في صحفها .

وأنا أعدك بعد بضعة أشهر من العمل معنا ، أن يجري تعديل على الراتب .

لم يكن العرض مغرياً ، لكن الظروف كانت تفرض القبول به .. ولقد صغت مواد العقد على هذه الأسس ، وأضفت إليه مادة تشترط التعهد بتقديم تذاكر السفر ، حتى لا أتعرض مستقبلاً للأخذ والرد حولها ، وبعد أن طبعت صيغة العقد على الآلة الكاتبة ، اجتمعت بعبد الله الشيتي بحضور واجد دوماني لمناقشته ، قبل تقديمه الى عميد دار الرأي العام للتوقيع . وحين قرأ الشيتي المادة المتعلقة بتذاكر السفر والتي تقول : " مادة رابعة : يتعهد الفريق الأول بتأمين السفر جواً من بيروت الى الكويت للفريق الثاني وعائلته المؤلفة من زوجة وولدين ، وبالعودة من الكويت الى بيروت في نهاية مدة العقد " .. اعترض الشيتي عليها قائلاً ، ان هذه المادة قد لا تشجع العميد على التوقيع . فأجبته :

ـ إن من يقبل بالعمل في الكويت في مناخ قاس ، وبيئة اجتماعية مختلفة عن بيئته ، يطمح الى توفير بعض المال .. وليس في العرض ما يشجع على السفر .. ولولا الظروف التي تمر بها صحافة لبنان ، لما قبلت بهذا العرض .. فإن لي تجربة سابقة مع الكويتيين ، انهم دقيقون في مصالحهم ، ولا ينفذون ما لا يرد ذكره في العقود التي يبرمونها مع الآخرين .. فالكويتي قد ينفق المئات والألوف على حياته الخاصة .. ولكنه لا يدفع قرشاً واحداً لا يرد ذكره في عقد العمل .. والكويتي ـ الآن ـ ليس الكويتي في السابق . إننا نقرأ

قصصاً كثيرة عن الخلافات التي تقع بين أرباب العمل الكويتيين وبين من يعمل معهم ، والطفرة المادية الهائلة التي أغرقت بعض هؤلاء جعلت التعامل معهم أشد قسوة من التعامل مع .. الحديد . لذلك فأنا لن أتنازل عن هذا الشرط .

ـ إنك تخرِّفْ بما لا تعرفْ ، وأنا أنصحك بحذف هذه المادة ان كنت بحاجة للعمل ، وتريد السفر بسرعة .

ـ إنَّ تجربتي تجعلني أعرف أكثر مما تعرفه ، هذا اذا لم تكن عارفاً ، ولكنك تتجاهل .

وتدخل واجد دوماني :

* انه شأنه ، اترك له حق التصرف يا عبد الله .

وقلت للاثنين :

ـ أنا بحاجة ماسة الى هذا العمل ، ولكنني سأرفضه في حال عدم موافقة العميد على المادة المتعلقة بتذاكر السفر ! .. فأنا أدرك معنى تسجيلها في العقد .

وانفض مجلسنا ، وانصرف كل في سبيله .

لم ينقض أسبوع حين أبلغني واجد دوماني أن " العميد " قد وصل الى بيروت ، وعلي أن اقابله غداً في فندق " بوريفاج " حيث يقيم ، فقد حدد لي موعداً معه اليوم .

كنت أتلهف الى التعرف بالعميد " المساعيد " لكثرة ما سمعت به ، وكنت في شوق للقائه .

وفي صبيحة اليوم التالي توجهت الى " البوريفاج " والتقيت لأول مرة بعميد دار الرأي العام الكويتية التي تصدر عنها صحيفتان يوميتان هما " الرأي العام " عربية . " الديلي نيوز " انكليزية ..

ومجلة (النهضة) الاسبوعية ، ومجلة " سعد " للأطفال ، وملحق اسبوعي ثقافي نظير ملحق " النهار " البيروتية .

وبعد أن قدمت نفسي إليه ، انتحى بي ركناً من صالون الفندق ، وابتدرني بالسؤال :

* ها .. وين تشتغل هالحين ؟ . (أين تعمل الآن) . في ملامح الرجل صرامة وقسوة ، ولشخصيته حضور ، قسمات وجهه عربية ، تعابيره نقيه ، صافية ، وواضحة .

* في جريدة " الجمهورية " ! . أجبته باقتضاب .

من طبيعتي أن أكون صادقاً في بناء علاقاتي مع الآخرين ، فلم أفكر باخفاء الحقيقة ، ولتكن النتائج ما تكون .

ابتسم الرجل ابتسامة باهته لم تغير من القسوة في ملامحه وقال :

* ها .. زين .. زين ، ذولا أصحابنا (يقصد هؤلاء اصحابنا) غامزاً !! .

وفهمت ما يعنيه .. انه يلمح الى الحملة التي شاركت " الجمهورية " بشنها عليه عندما كانت قضية كمال طعمة أمام القضاء الكويتي الذي أصدر حكمه عليه بالسجن المؤبد .

ولم أعلق على تلميحاته فتابع :

* زين ، الأخ واجد يرشحك للعمل معنا في النهضة ، وحنا نعطيك امية دينار .. ايش تقول ؟ . يعني نحن ندفع لك مائة دينار .

* اذا كنت ترى ياعميد أن المبلغ يغطي نفقات المعيشة بمستواها المرتفع في الكويت ، فأنا موافق .

* يغطي .. يغطي ، سوي العقد ، وجيب جوازك ، وتعال باشر علشان

نعمل لك فيزا . (تعال غداً لكي نستخرج لك تأشيرة السفر) .

وكان نص العقد في جيبي ، فقدمته إليه ، أخذ يقرأ بنوده بتمهل ، وبعد فروغه طلب قلماً . . ووقع دون أن يبدي اعتراضاً على ما ورد فيه من مواد . وأعاد الي نسختي واحتفظ بنسخته ، ثم قدمت إليه جواز السفر . . تناوله مني وقال :

* رح خـذه من عنـد الأخ واجد دوماني باشر . . بس شوف ، نبيك ـ نريدك ـ بسرعة ، ترى " ما تصيف وايد " يعني لا تتأخر في الحضور .

ووعدته بالحضور في غضون أيام ، ثم سألته متردداً :

ـ اذا أمكن إعطائي سلفه مقدماً لتسديد بعض النفقات الواجبة قبل مغادرتي بيروت ـ لكنه زوى ما بين حاجبيه وقال : ندفع لك سلفة في الكويت عندما تصل .

* * *

بعد يومين ، ذهبت الى سفارة الكويت ، قابلت واجد دوماني ، فسلمني جواز السفر ، مصحوباً بكتاب الى مكتب الخطوط الجوية الكويتية لصرف تذكرة السفر . ولما أعلمت عبد الله الشيتي بالأمر ، بدا الاستغراب عليه وقـال :

" والله انك لمحظوظ يا فاروق . . ان العميد صاحب مزاج ، وكان يمكن أن لا يوقع العقد بسبب شرط التذاكر " .

وأجبته وفي نفسي ضيق شديد :

ـ انه صاحب مزاج فعلاً ، ولكنه صاحب مصلحة أيضاً . . وأنا في حاجة الى العمل ، ولكنه في حاجة ملحه الى عنصر نشيط .

على كل حال . . ان لم يرق لي الوضع ، أعدك بأن لا أجدد العقد سنة ثانيـة .

ـ لا . . لا . . سوف يعجبك الحال ، وأعدك باجراء تعديل على الراتب قبل انتهاء السنة الاولى .

وانصرفت لاعداد نفسي للسفر . .

وفي غضون أيام ودعت الاصدقاء ، وأبرقت الى الكويت محدداً موعد قدومي ، وصفيت بيتي في بيروت ، وحزمت حقائبي ، وتوجهت الى المطار لتحملني الطائرة مرة ثانية الى الكويت ، لأستلم من عميد دار الرأي العام ، مفتاح العبور الى صحراء الخليج العربي .

ويبدأ الدرس الثاني ؟! . .

الفصل الثالث



وجهان .. لصورة واحدة !

« إنّ دوران الحياة في مكة واتساع تجارتها قد زاد من غنى السادة والقى بمعظم السكان بين أشفار الحرمان والخوف . حتى لقد سئمت القلوب مما تعاني وادرك الناس أن هذا كله باطل » .

عبد الرحمن الشرقاوي

من كتاب « محمد رسول الحرية » .

نزلت من الطائرة بعدما عرض لنا " الكابتن " صورة جميلة جداً للكويت من الجو .

كان المساء في أوله ، والهواء يحمل برودة مقبولة . رفعت عينيّ إلى شرفة المستقبلين .. لم أتبين وجهاً أعرفه بين الوجوه . وقدمت جواز سفري الى المسؤول .. قلب الصفحات ، ونظر في وجهي ، ثم ختمه وأعاده إلي ، فتقدمت عابراً البوابة الى صالة فسيحة تتجمع فيها الحقائب . (كم تضايقني العيون المدققة والمتفحصة كأنها تتهمني بالتهريب أو الجاسوسية) .

شغلت بتأمل الوجوه حتى وصلت الحقائب .. اقتربت أبحث عن حقائبي .. الذين يرتدون " الدشداشة والغترة والعقال " كان مسؤولو الجمارك يؤشرون على حقائبهم وصناديقهم ، فيحملونها ويمضون . والذين يرتدون البدلات والبنطلونات ، كان يطلب إليهم فتح حقائبهم لتفتيشها دون استثناء .

الصورة الجميلة للكويت من الجو ، لها وجه آخر على الأرض ٠٠ إنها أول ملامح التمييز بين الكويتي وغير الكويتي تطبق أمامي في أول موقع رسمي للدولة ، مع أنني أعرف مدى تأثير هذه التفرقة في التمييز بين الكويتي وغير الكويتي ، فإنني عندما رأيت حقائبي ، فتحتها دون أن يُطْلَبَ مني ، لأنني لا أتعاطى التهريب ، أو أحمل الممنوعات وفي مقدمتها المشروبات الكحولية التي حرمها القانون الكويتي ٠ رغم ان حقائب المسافرين الكويتيين تمتلئ بالزجاجات ، ورغم علمي من خلال القراءات في الكتب التي صدرت عن الكويت ، ومن خلال ما تكتبه الصحف والمجلات ، أن نظام الحكم في الكويت لم يتطور ، والادارات لم يصبها تطور في فترة حكم الشيخ أحمد الجابر التي امتدت من عام ١٩٢١ حتى بداية عام ١٩٥٠ ، بل يقي رتيباً " تسوده المركزية وقلة التنظيم " لأنه كان " يحكم البلاد حكماً فردياً مباشراً في جميع الشؤورن " ٠

وأن الأمور ظلت على ما هي عليه حتى يداية " عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الذي تولى الحكم في عام ١٩٥٠ ، وعاصرت بداية عهده الإصلاحات الإدارية في جهاز الحكم " ٠ ورغم معرفتي التامة ، بأن الكويت بعد أن حقق لها " أبو الاستقلال " الشيخ عبد الله السالم الصباح السيادة التامة " في جميع الأمور الداخلية والخارجية " انصرف تفكير رجالاتها " نحو وضع دستور ديمقراطي للحكم ، وذلك بعد اقراره من قبل مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديموقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها " ٠ وقد صدرت أحكام هذا الدستور في عام ١٩٦٢ ويتضمن ١٨٣ مادة موزعة على خمسة أبواب نصت إحدى مواده على :

* المساواة والحرية الشخصية ، العدالة الاجتماعية ٠

* وأن هذا الدستور في المادة التاسعة والعشرين من الباب الثالث المتعلق بالحقوق والواجبات العامة ، تقول بالنص الحرفي :

" الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أواللغة أو الدين " .

رغم علمي ، ومعرفتي بهذا كله ، فقد فتحت حقائبي وانتظرت مسؤول الجمارك أتأمله ، وهويقلب محتوياتها وكأنه ينبش في قبور ، لا يراعي حرمة لمساواة ، ولا لكرامة انسانية ، مع أن الدستور مقدس ويجب تطبيقه على الجميع .

ولو أنه استثنائي ـ للاشتباه بي لا سمح الله ـ لقبلت الامر برحابه . . لكنه أعفى الكويتيين من التفتيش ـ عفا الله عنا ـ ولم يعف غيرهم ، والمادة (٢٩) أكدت لهذا المواطن الكويتي أن " لا تمييز أمام القانون بسبب الجنس ، أو الاصل ، أو اللغة ،أو الدين :.فابتسمت بمرارة ، لأنني من جنسه ، ومن أصله ، وأتكلم لغته ، وأدين بدينه . . ولكنه ميزني وفرقني لأنني أرتدي بنطلوناً ولا أرتدي " دشداشة " . ويا له من وجه آخر للصورة ، يبز في عتمته الوجه المضئ الجميل للصورة التي رأيت الكويت عليها من الجو ! . .

انه مظهر من مظاهر انعدام الثقة بين الكويتي وغير الكويتي .

انتهت عملية نبش القبور ـ الحقائب . أغلقتها وكدت أعجز عن حملها الى الباب الخارجي ، لكنني حين لمحت الزميلين ، عبد الله الشيتي وموفق بني المرجة ينتظرانني ، هرولت إليهما ، ونسيت كل شئ في لحظات العناق والتهنئة بالوصول .

وجهان . . لصورة واحدة . . .

هذه هي بداية الدرس الثاني .

واحتوتنا سيارة أحد الزميلين لتنقلنا من المطار الى الفندق .

في ضحى اليوم التالي ، صحبني الزميل عبد الله الشيتي معه الى مبنى " دار الرأي العام " ليقدمني الى المدير العام ، وإلى رئيس التحرير والى جميع الزملاء العاملين في صحف الدار التي يدل مظهرها الخارجي ، وهي منتصبة بشموخ في بقعة بارزة من شارع الصحافة على طريق الشويخ المؤدي الى المطار ، وتدل محتوياتها من آلات طباعية حديثة ، على أنها مفخرة من مفاخر الاعلام في الكويت ، وقلعة عظيمة ترسم ، أو تشارك في رسم ملامح الحضارة العصرية في الدولة الحديثة ، التي لم يمض من عمر استقلالها سوى ثماني سنوات ، فما هو الأسلوب الذي يرتكز عليه في رسم هذه الحضارة ؟ .

مهما يكن من أمر ، فمن الواضح ان دولة الكويت قد ركزت من خلال دستورها ، على المنطلقات التاريخية ، والعقيدية ، من خلال ترابط عروبة الوطن ، واسلامية الدولة في وحدة متفاعلة بمحيطها الطبيعي ، ومرتكزاتها الموضوعية ، وحدة منفتحة على الحياة والتقدم الحضاري والتطور الاجتماعي ، بشكل تتأكد معه اصالة التجربة الكويتية ، واشراع الأبواب على آفاق المدنية الانسانية) . فهل حققت الكويت عملياً هذه النظرية ؟ .

إن الثروة التي وفرها النفط للكويت منذ اكتشافه في أواسط الثلاثينيات ، هيأ لها فرص الأزدهار الأقتصادى ، فهل أستغلت الكويت هذه الثروة الوطنية استغلالاً إيجابياً في مصلحة التنمية الانسانية تنمية حضارية بعيدة عن مظاهر الترف ، واالتبديد ، والرخاء السطحي ؟ .

وإن أقطار الخليج المصدرة للنفط ، غدا بوسعها ان تستغل ثرواتها المتزايدة لتدعم استقلالها ، وحريتها في ادارة شؤونها الداخلية ، ولتضع سكانها على طريق التقدم الحضاري بعد قرن من التخلف) . ولنلاحظ جملة ـ لتضع سكانها على طريق التقدم الحضاري ـ ونتساءل ماذا تعنيه في مضمونها العلمي ؟ .

إنها تعني قبل كل شئ " المساواة ، والحرية ، والعدالة الاجتماعية " التي نص عليها دستور الكويت .. فهل كان التطبيق متساوياً مع النص وموازياً له ؟ .

إن الجواب لا يأتي من رؤية زاوية واحدة من زوايا الصورة .. لأن " الكتاب لايفهم من عنوانه " . الجواب تعطيه المعايشة الميدانية ، والتجربة الذاتية . فالكتب ، تطرح نظريات يجب الأخذ بها .. اما الدروس التطبيقية بالتفاعل مع المجتمع ، فتعطينا ثمار التلاحم بين النظرية والتطبيق .

وما نزال في بداية الدرس الثاني ؟ .

المعايشة الأولى لشكل " التمييز والتفرقة " بين الكويتي وغير الكويتي في عملية تفتيش الحقائب ، هو مظهر من مظاهر التخلف والجهل عند الانسان الفرد .

ونهوض مؤسسة اعلامية فكرية كمبنى دار الرأي العام الصحفية ، هو شكل من أشكال الحضارة التي يصنعها الانسان .

لكن المثلين المتناقضين ، لا يجسدان الحقيقة ، ولا يبلوران بوضوح الابعاد الحضارية ، أو التخلفية التي يقوم عليها المجتمع .

هذه التأملات والأفكار تزاحمت في رأسي ، والسيارة تجوب الشوارع العريضة المشجرة في طريقها الى دار الرأي العام ، ومشاهد العمارات الشامخة ، والساحات التي تتوسطها نوافير المياه ، تنطبع في العينين بهاء وجمالاً ، وتتكدس في تلافيف الدماغ " مظاهر " تقدم ، صنعتها اموال النفط ، ونفذتها يد الانسان العربي الوافد الى الكويت .

وتوقفت بنا السيارة ، وعبرنا بوابة الدار الشامخة .. وتم التعارف مع المدير العام فهد المساعيد ، ومع رئيس التحرير ، يوسف المساعيد .. وللوهلة

الاولى ، بدا لي الرجلان على قدر من الود والالفة ، وبدأت افكر بما يتطلب مني القيام به قبل الشروع بالخطوة الاولى على طريق العمل الميداني ·

تناولت مجموعة من أعداد مجلة " النهضة " ومجموعة اخرى من اعداد جريدة " الرأي العام " وحملتها معي الى غرفتي ·· وصرفت بعض نهاري ، ومعظم ساعات الليل في مطالعتها ، لتكوين فكرة خلفية سريعة ومكثفة عن نوعية الموضوعات التي تنشر فيهما ، ونوعية القضايا المحلية التي تتم معالجتها بأقلام العاملين في دار الرأي العام ·

باب " خطوات على الطريق " يكتبه رئيس التحرير يوسف المساعيد ويتعرض فيه بالنقد المر ، لأوضاع كافة الوزارات والدوائر ، والمؤسسات الرسمية ·· ويتناول بسخرية لاذعة · كبار المسؤولين في الدولة من مستوى وكيل وزارة مساعد الى وزير ·· وما وصلت إليه حالة البلد من خلخلة ، وهلهلة وترد على مختلف الميادين والأصعدة · الأمن فالت والأمان مفقود ـ وهذه من مسؤوليات وزارة الداخلية ـ ويتولاها الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح · المناهج التعليمية فاسدة وبالية ، ومتعفنة ·· والمدارس تخرج اميين ، وبدلاً من أن تملأ العقول بالعلوم والثقافات ، تفرغها من محتواها ، وتعلم التلاميذ التواكل ، والتكاسل ، والاسترخاء ، والخمول ! ··

وهذه الوزارة (وزارة التربية والتعليم) يتولاها جاسم داوود المرزوق ، وهوينتمي الى أسرة كويتية عريقة ·

السياسة الخارجية لا تنبع من الداخل ، ولا تعكس مواقف الكويت التي تفرضها المصلحة الوطنية والقومية ·· وبعض العواصم تشترك في رسم سياسة الكويت الخارجية ويتولى ادارة هذه الوزارة المهمة ، الشيخ صباح الأحمد الصباح ·

الحدائق قذرة مهملة ، الشوارع مليئة بالحفر .. الأتربة والفضلات تسد الطرقات .. وهذه مسؤولية وزارة الأشغال العامة ، ويتولاها حمود النصف ، وينتمي الى احدى الأسر الكويتية العريقة .

انقطاع التيار الكهربائي .. تشابك الخطوط التليفونية .. تهريب الخمور .. المتاجرة بتأشيرات الدخول الى الكويت .. الضغط والازدحام على دائرة الجوازات للحصول على الاقامات .. رخص قيادة السيارات .. سيارات بلاأرقام .. وسائقون بلا رخص .. حوادث الاصطدامات اليومية المروعة .

عصابات خطف الأولاد .. الغلاء ... الارتفاع المتزايد بأسعار المواد الغذائية ، المتاجرة بالأعراض ، وقوت الناس .. انحدار الأخلاق .. سرقات ، نهب متاجر ومنازل .. احتكار .. ربا .. فسق .. تدهور .

إنحطاط المستوى البرامجي في التليفزيون والاذاعة .. الحاجة الى مسارح ومكتبات ، كرة القدم .. ملاعب .. شباب مايع .. شعور طويلة .. تهور .. تدنٍّ .. إنحطاط . المستشفيات أقذر من الكاراجات ! إلخ ! .

تلك هي صورة الكويت كما يعكسها قلم يوسف المساعيد في زاويته الاسبوعية " خطوات على الطريق " في مجلة النهضة .

وفي بقية صفحات المجلة ، تمدح الأقلام الأخرى ، التقدم ، والحضارة والعدالة الاجتماعية ، ويشيد الكتاب بالمسئولين والقيمين .. وكبار الشخصيات ! فهل هذه هي الكويت الحقيقة أو الواقع ؟ .

شتاء وصيف على سطح واحد ! .

وجهان متناقضان لصورة واحدة ! .

هل هذا وجه من وجوه الحرية ؟ .

ولون من ألوان الديموقراطية ؟ .

أم أنها الفوضى تشمل كافة القطاعات ؟ .

وهل الحرية أن نقول ما نشاء دون ضابط ، أو رادع ، أو شعور بالمسؤولية ، وان يكتب الصحافي ما يشاء ؟ .

هل تكون ديموقراطية الحكم في اتخاذ القرارات الفردية وتنفيذها دون استشفاف نتائجها قبل حدوثها .. وما تخلفه هذه النتائج من مضاعفات سلبية ؟ .

وهل الديموقراطية في ابداء الرأي تعطي المرء الحق في ان يقول ما يريد من النقد والتوجيه للجهة المسؤولة .. وتبقى هذه الجهة المسؤولة خرساء .. طرشاء .. تفعل ما تشاء ، ولا تنتبه لمخاطر تقصيرها ، ومخاطر النقد الموجه إليها ؟ .

صحيح أن " الخبر مقدس والرأي حر " .. وصحيح أن اتخاذ القرارات حق للمسؤول ، وأن الرأي والمناقشة حق أيضاً لمن يقدر عليهما ، ولكن الصحيح أيضاً أن يكون القول منسجماً مع الفعل .

وهناك دائماً مسافة بين القرار والرأي .

" الرأي حق كل انسان .. أما القرار فواجب ثقيل يحمله هؤلاء الذين وضعت فيهم الشعوب ثقتها ، وخصوصاً اذا كانوا يتحركون ومن حولهم اجهزة مسؤولة تضع أمامهم أدق المعلومات ، وتطرح أمامهم كل المحتمل من البدائل والخيارات " . فهل أصحاب القرارات يحملون عبء مسؤولية الثقة ؟ .

يجب أن نفصل دائماً بين السلوك العام والخاص ، فالسلوك العام ، أن تؤدي دورك وواجبك نحو وطنك ـ حاكماً أم محكوماً ـ من منطلق فهمك لمسؤوليتك الموكولة إليك ، أو مناطة بك دون التأثر إلا بالدستور والقوانين المرعية . والسلوك الخاص ، أن يكون لك حق أن تمارس حياتك الخاصة بمختلف نوازعك وميولك النفسية ، والروحية ، والجسدية ضمن إطار محدد لا يتخطى

حدود دائرتك الى دائرة الآخرين . بعبارة أشد تكثيفاً ، وأدق تعبيراً .. تطبيق مبدأ " تنتهي حرية المرء ، عندما تبدأ حرية الآخرين " و " رحم الله إمرءا عرف حده فوقف عنده " . هذه مبادئ ، وضعناها نحن و وصدرناها .. فطبقها الآخرون وأهملناها نحن الذين اخترعناها .

وثمة نظريات تفلسف الديموقراطية لا تنتهي سلسلتها ، وفي تحليل لمعنى الديموقراطية في جمهورية أفلاطون كما يرى فؤاد صروف . " قد تتصارع الديموقراطية وتندثر بكثرة ديموقراطيتنا . مبدأ الديموقراطية الاساسي تساوي كل في حق المنصب وتعيين الخطة السياسية العامة " . وعند " نيتشة " في هكذا تكلم زرادشت : أننا أبناء هذا الشرق الذي انبثق الحق فيه انصباباً من الداخل بالالهام لا تلمسا من الخارج ، فلنا المسلك المفتوح منفرجاً أمامنا للاعتلاء والخروج الى النور بعد هذا الليل الطويل ، اذا نحن أخذنا بروح ما أوحاه الحق إلينا " . فهل تستوحي الكويت خططها من هذه المنطلقات ؟ .

الدستور الكويتي ، أشار الى حقوق المواطنة في نطاق الممارسة الديموقراطية من أن " الحريـة الشخصية مكفولـة " . وهذه نقطة لا يمكن تجاوزها .. لأن الدستور الكويتي انما هو إمتداد لدساتير الديموقراطية العريقة .. وعندما يؤكد الدستور على حماية الحرية الشخصية ، فانما يعني أن الكويت " تبني تجربتها الفذة " ليس " عبر المنطلقات العربية الواعية عن حق ، والاسلامية المتسامحة عن صدق " ، وانما استشف هذا الدستور أفاق المستقبل ، وأراد للكويت أن تنطلق بوعي ابنائها لبلوغ هدف التمييز بين السلوك العام ، والسلوك الخاص .

اذن ، فان الدستور واضح ، وصريح ..

لكن الممارسات التطبيقية لروحه ، خاطئة ، ومغلوطة .. والدليل ، ان كل " قيس " يغني على " ليلاه " .. أجهزة الدولة تعمل

كيفما تشاء .. والفرد ينتقد كما يريد .. والنتيجة لا أحد يفهم على أحد ، أو لا يعبأ بأن يفهم أو لا يفهم .

البلاد تتكدس وتختنق بالعمارات ، والسيارات .. فتستهلك ، ويعاد تكدسها وهكذا دواليك ، ويبقى الانسان هو ، هو كما كان قبل النفط .. لا تمتد إليه يد العناية ، فينادى بالحضارة ولا يجد امامه ووراءه وعن جنبيه ، سوى حضارة التجارة . " وليس بترقية التجارة والزراعة والصناعة ، ولا بجعل البلاد جنة ثراء وتنظيماً .. تنشأ الأمة ، ويخلق الشعب الحر السعيد " .

فالانسان ، سوف يدرك في النهاية " أن دوران الحياة في مكة ، واتساع تجارتها قد زاد من غنى السادة ، وألقى بمعظم السكان بين أظافر الحرمان والخوف ، حتى لقد سئمت القلوب مما تعاني " .. سوف يدرك الانسان أن هذا كله باطل ، وهذا يعني شيئاً واحداً هو :

إنّ السلوك العام مفقود .

وإنّ السلوك الخاص مغلوط .

فما هي الحقيقة ؟ .. وأين الحقيقة ؟. ومن المصيب ، ومن يكون المخطئ ؟ .

الجواب يأتي بعد الدخول في التجربة ..

والدرس الثاني ما يزال في البداية .

العدل ، الحرية ،والمساواة .

ثلاثة مداميك أساسية تحدد طبيعة السلوك العام .

والدستور الكويتي نص عليها ، وشدد على تطبيقها في المادة السابعة منه . ومفهوم " السلوك العام " فى المعايشات اليومية لشؤون الحياة ، عند

الشعوب التي تخضع لأنظمة ديموقراطية مطبقة تطبيقاً فعلياً يتلخص في أن :

يملأ الموظف في أجهزة الدولة وقته الوظيفي بالعمل الفعلي ، والانتاج المثمر ، لانجاز مصالح المواطنين والرعايا دون ابطاء ، ضمن نطاق القانون الوظيفي ، والتشريعات الادارية واللوائح الموضوعة ، مثلما يفعل تماماً التاجر في متجره ، والصانع في مصنعه ، والسائق وراء مقود سيارته ، والمفكر أو الفنان في عالمه الانتاجي والابداعي ، والفلاح ، أو الزارع في حقله . أما مفهوم " السلوك الخاص " في حياة كل فرد من هؤلاء الافراد الذين يتشكل منهم المجتمع ، فيتلخص في أن :

يمارس كل انسان حياته الفردية بحرية مطلقة ، ويلونها بما تهواه ذاته الانسانية ، مع الأخذ ـ بوعي وفهم كاملين ـ بعين الاعتبار عدم تجاوزه في ممارساته الفردية ، حقوق الفرد الآخر ، أو الانتقاص منها في مختلف الظروف .

فهل ما نص عليه الدستور الكويتي روحاً ، تعكسه الأعمال تطبيقاً ؟ . وتجسده الافعال الفردية ؟ .

" اذا كانت الكويت دولة حديثة ، بكل ما تعني هذه الكلمة من أبعاد ، بوجهها التاريخي ، والحضاري الجديد ، وبخاصة بعد استكمال استقلالها عام ١٩٦١ ، وبروزها كدولة متمتعة بسيادتها الوطنية التامة في اطار جامعة الدول العربية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، تعرف كيف تمثل دروها الايجابي عربياً ودولياً معاً " . فان بروزها الحديث هذا يجوز ان يصرف الفرد مهما كان موقعه عن فهم دوره ، والقيام به من خلال مسلكيه (العام والخاص) للمضي في تصحيح الصورة المأخوذة لوجه وطنه ، وردها الى ملامحها الحقيقية ، ليضعها في اطارها التاريخي التليد ، والوصول بالتجربة الديموقراطية التي أراد الحكم في الكويت أن يقوم عليها ، كمرتكز للتطور ، والأخذ بالفكرة القومية كعقيدة ، للخروج من العزلة الأقليمية ، وبالتالي للشفاء من النزعة الفردية التي يتصف بها الانسان الصحراوي غير المتحضر ، الذي تسيطر عليه الأحاسيس القبلية "

والعقلية البدوية التي تفرض عليه شعوراً بالانتماء الى عالم لا يتعدى حدود مضارب قبيلته .

إذن من التجربة الميدانية ، ومعايشة الواقع يجب أن نبدأ . . ولتكن البداية من أكثر المواقع أهمية وحساسية .

وقبل كل شئ ، لنبدأ بمناقشة " الديموقراطية الكويتية " بين النظرية والتطبيق .



الفصل الرابع

البحث عن هوية

« إن مجتمعاً مصاباً بهذه الظواهر ، لهو مجتمع مريض ، عرضة لأن تتفشى فيه الفوضى . ولأن يصبح مسرحاً للحقد والكراهية والتفرقة بين أبنائه .. ولأن تنتشر فيه روح اللامبالاة ، وانعدام الشعور بالمسؤولية فيتفسخ .. وليس بعد التفسخ ، إلا الانهيار ! » .

جابر الأحمد الصباح

كثيرة هي الدول التي تختار " الديموقراطية " دستوراً وقانوناً لشعوبها ، لكنها تقع فريسة للازدواجية بين اختيارها النظري ، وبين تطبيقها العملي . وأكثر الشعوب التي تذهب ضحية هذه الازدواجية ، هـــي شعوب الدول النامية ، وللتخفيف نقول ، هي شعوب العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال . فالديموقراطية كما هو متعارف على مفهومها هـــي " أولاً وأخيراً ، سلوك ساحة التجربة العملية والممارسة الفعلية " . أما الدستور ، فهو " صمام الأمان النظري لصحة الممارسة ، وسلامة التطبيق ، والبعد عن الانحرافات " . الكويت . واحدة من دول العالم الثالث رغم حداثة استقلالها ـ ١٩٦١ ـ اختارت النظام الديموقراطي أساساً للحكم . وكان هذا الاختيار ـ على محاذيره ومخاطره ـ بداية التجربة الفذة لدولة خليجية ترتمي صحراؤها على صدر المياه الدافئة ، هي في واقعها امتداد جغرافي واجتماعي طبيعي وعضوي لشبه الجزيرة العربية التي تعتبر المملكة العربية السعودية ابنتها الكبرى ، ولبادية الشام وهي الامتداد الجغرافي الطبيعي لها .

وإذا ما تناولنا الديموقراطية ـ نظرياً وتطبيقاً ـ تحت الراية الكويتية " وجدناها كالجوهرة الفرد ، وحدة لا سبيل لتحطيمها ، في بعد كلي عن الازدواجية بين المفهوم الدستوري والتنفيذ الواقعي ، بل ان الشكل السليم يغطي المحتوى القديم ، في انسجام وتناغم متتامين متكاملين ، يتجليان بتعاون السلطات فيما بينها من جهة ، وتوحد ارادة الشعب وممثليه والقائمين على السلطة من جهة ثانية " . فالي أي مدى يصح هذا الرأي ؟ . والي أي مدى يؤكد حقيقة التناغم بين السلطة والشعب ؟ . وهل هي " ديموقراطية اقليمية تستهدف حدود الكويت ، وتشمل شعب الكويت ومن يعيش تحت سمائها ، أم أنها " ديموقراطية : قومية تتوخى الوطن العربي ، وتسعى للامتداد والشمولية حتى تغطي كافة الكيانات الاقليمية للوطن العربي الكبير من الماء الى الماء ؟ . أى من حدوده المترامية على شواطئ المحيط الاطلسي والبحر الأبيض المتوسط ، الى شواطئ البحر الأحمر والخليج العربي ؟ .

في كلمة صغيرة قدم بها " أبو الاستقلال " الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الدستور ، جاء الجواب على السؤال :

" نحن عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت . .

رغبة في استكمال أسباب الحكم الذيموقراطي لوطننا العزيز .

وإيماناً بدور هذا الوطن فى ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية .

وسعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ، ويفيئ على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية ، ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد ، وحرص على صالح المجموع ، وشورى الحكم مع الحفاظ على

وحدة الوطن واستقراره " الى آخر الكلمة . . .

صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه :

وتأتي المادة السابعة والأربعون لتحدد أن " الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ، ينظمه القانون " . فهل نفسر جملة " الخدمة العسكرية شرف للمواطنين " . على أنها تشمل كل عربي يحق له الانخراط في الجندية ؟؟ .

اذا كانت المادة الدستورية عَنَتْ التفسير الأول ، فإن التنفيذ مغاير للتطبيق ، لأن القوات المسلحة الكويتية تضم أفراداً من جنسيات عربية عديدة . . ففيها الفلسطيني ، والأردني ، والعراقي ، وبعض السوريين والمصريين . ولا نجيز ذكر الاسماء والرتب العسكرية التي يتولونها . كما أن القوات المسلحة الكويتية تضم في غالبية قطاعاتها ، أفراداً ولدوا في الكويت ، ودرسوا في مدارسها ، وترعرعوا في ظل علمها ، ولكنهم لا يحملون أي جنسية كويتية أو غير كويتية ، لأنهم محسوبون من قبائل البدو الذين وفدوا الى الكويت من الصحراء . . وإستوطنوها .

أما اذا أردنا التفسير الثاني وهو أن يمنح كل فرد من القوات المسلحة الكويتية فان ذلك يكون أكثر انسجاماً مع روح المرسوم الذي صدق به الأمير الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الدستور وأصدره حين قال :

" وايماناً بدور هذا المواطن في ركب القومية العربية ، وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية " . .كما أن التفسير الثاني ـ اذا ما أخذنا به ـ يأتي منسجماً مع نص المادة (١٥٩) التي تقرر " الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الامن العام وفقاً للقانون " . وقد يعني هذا أن للدولة وفق القانون الحق في قبول العرب . . وهذا ما هو واقع فعلاً في الجيش الكويتي . وكثيراً ما طولب بضرورة منح الأفراد العاملين في القوات المسلحة الجنسية

الكويتية . وكثيراً ما عالج عميد دار الرأي العام في زاوية " في الصميم " ، اليومية هذه القضية وطالب بايجاد حل جذري لها . الى جانب الحاح كتاب كويتيين آخرين ومطالبتهم بضرورة تجنيس افراد الجيش والشرطة . اذ كيف لمن يخدم علم الكويت في القوات المسلحة ، أن يكون كامل الولاء لهذا الوطن ، وهو لا يحمل هويته ؟ . ومع ذلك ، فالقضية لم تجد حلاً نهائياً وعادلاً .

وما هو حاصل في قطاعات القوات المسلحة " جيش ، شرطة ، وأجهزة أمن عسكرية " ينسحب على بعض القطاعات الاخرى . بل ان في جميع القطاعات الرسمية من وزارات وادارات ، الى جانب القطاعات الخاصة ، كالشركات ، والمصانع ، والمؤسسات تجد نسبة من يشغلون وظائفها من العرب ، أعلى من الكويتيين .

ففي وزارة التربية والتعليم معظم الاداريين من الدول العربية كما أن المعلمين والمدرسين ، ابتدآء من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية الغالبية العظمى ، منهم ، عرب .

في وزارة الصحة ، بكل أقسامها الإدارية ، وعياداتها ، والمستوصفات المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت ومناطقها ، وفي المستشفيات خمسة وثمانون في المائة ــ تقريباً ــ من الإداريين ، والأطباء ــ على مختلف تخصصاتهم ـ وجهاز التمريض والتوليد والقبالة من العرب . أما نسبة الخمس عشر في المائة المتبقية ، فتتوزع وظائفها بين الكويتيين ، وحملة الجنسيات الأخرى كالهنود والباكستانيين والإيرانيين .

وفي أجهزة الاعلام (إذاعة ، تليفزيون ، وصحافة) يملأ العنصر العربي فراغاً ، ويشغل أهم المراكز وأدقها . وخاصة الصحف بقطاعيها العام والخاص . فأجهزة التحرير والأجهزة الفنية والعمالة يشغلها عرب ، فتجد مقابل كل / ١٠ / محررين عرباً ، كويتياً واحدا ، وفي الأقسام الفنية لا تجد

كويتيين (مخرجون صحفيون ، خطاطون ، ورسامون) . أما في بقية الوزارات والادارات الاخرى ، فتقل نسبة العرب فيها عن ما يقارب الـ ٨٥٪ ، وترتفع نسبة الكويتيين أكثر من ٢٠٪ . وليس في ذلك مأخذ على الكويت . لأن الدولة في حاجة الى العنصر البشري من أصحاب الكفاءات والخبرة العرب ، وخاصة في بداية المرحلة الاستقلالية ، ولكن المأخذ على سياسة الرواتب والاجور .

وإذا كان الدستور الكويتي ، قد جسد : تطور المبادئ الدستورية الحديثة حين أكد على الحقوق الأقتصادية والأجتماعية " . كما نص هذا الدستور " على الحقوق والواجبات العامة التي تربط بين نظام الحكم والافراد ". إذا كان الدستور الكويتي قد نص على ذلك نظرياً ، فإن التمييز في الرواتب والأجور ظل قائماً بين الكويتي وغير الكويتي ، فما معنى المساواة في الواجبات دون المساواة في الحقوق ؟ .

هنا يبرز المأخذ على الكويت في تطبيق مواد الدستور . وهنا تملاء الحيرة الرؤوس .. فالدستور ثمرة نهج الديموقراطية ، لكن تطبيق الدستور يأتي منافياً للقواعد الديموقراطية من هذه الناحية . ولقد ترده أن منظمة العمل الدولية ، قد وضعت الكويت على " اللائحة السوداء " لهذه التفرقة بين الكويتي وغير الكويتي التي تطبقها في لوائح الرواتب والاجور . وعندما تناهي الى الخبر ، طرحته في اجتماع مع عميد دار الرأي العام ، كان رده أن هذا الموضوع ليس من شأنى التطرق إليه ، أو الكتابة عنه ! . طبعاً ، عندما سمعت هذه الاجابة المتبلورة ، ارتسمت أمامي ألف علامة استفهام وتعجب . ولما حاولت مناقشة رئيس التحرير في هذا الموضوع ، صعقتني ابتسامته وهو يقول " ما يقرره العميد .. لا يناقش " ! .

لو أردنا أن نسوق الامثلة ، ولضرب الشواهد ، لبدت لنا الصورة مذهلة، ويكفي القول ، ان وزارة التربية مثلاً عندما تتعاقب مثلاً مع مدرس ثانوي ،

يحمل اجازة الليسانس ، وشهادة أهلية التعليم و وخبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال التدريس و تعطيه نصف الراتب الذي يتقاضاه المدرس الكويتي المتخرج لتوه من احدى كليات جامعة الكويت ، وليس لديه أي خبرة في مجال التعليم . هذا مثل مما يحدث في قطاعات الدولة .

أما القطاع الخاص . . فالأمر يختلف ، مزاجيةرب العمل ، هي التي تقرر ما يجب أن يأخذه الموظف .

وأضرب مثلاً شخصياً :

حين تعاقدت لأعمل في دار الرإي العام كان الراتب المقرر مائة دينار وخمسة وعشرين مع بدل السكن . وعندما تسلمت عملي ، اتضح لي أن الزميل الذي حللت مكانه ، كان يتقاضى مائتين وخمسين ديناراً شهرياً ، اضافة الى أربيعن ديناراً بدل سكن .

وأكثر من هذا . جيء إلى بشباب كويتي لأقوم بتدريبه على الاعمال التحريرية ، وصدر قرار تعيينه براتب شهري مقطوع قدره خمسون ديناراً في الشهر - غير متفرغ - لأنه يعمل في احدى الوزارات ، وبعد مرور عام بقي راتبي على مستواه ، وارتفع راتبه الى الضعف . واذا رغبت في الاحتجاج أو الصراخ . . فان الجدران تحيط بك من كافة الجوانب ، ولك حرية كاملة في أن (تنطح) الجدار الذي يعجبك ، أو أن تترك العمل وترحل ! .

تلك صورة من صور المزاجيه ، ونموذج من نماذج المسلك العام الذي يتعارض مع أبسط قواعد المنطق ، العقل ، والديموقراطية .

نضرب مثلاً آخر . .

معدو ومؤلفو البرامج والتمثيليات الاذاعية والتليفزيونية من المقيمين العرب في الكويت يتقاضون أقل من نصف ما يدفع للكويتي . إلا إذا كان

هذا المؤلف العربي ضيفاً على الكويت ، فإنه يعطي مكافأة استثنائية . ولكي يصل هذا المؤلف الى حقة كاملاً ، كان يتنازل عن حقة الأدبي ، بأن يذاع برنامجه باسم كويتي ، فيتقاضى الاجر أو المكافأة المقررة للكويتي .

وتجسيداً " للمزاجية " الفردية فقد ترتكب أخطاء جسيمة ، وتهضم حقوق كثيرة للعربي الذي يعمل في القطاع الخاص ، بلا ذنب ولا جريرة .. سوى أن ظروفه ومقاديره قادته للعمل في الكويت . هذه " المزاجية " تتجلى في قطاع الصحافة عامة .. وفي دار الرأي العام بوجه خاص .

كيف ؟ ..

سيد " المزاجية " في دار الرأي العام ،، عميدها . فهو قد يغدق الهدايا المادية والمعنوية على أحد العاملين في مؤسسته ، لخفة دمه ، وظله .. أو لشكلة دون الأخذ في الإعتبار مستواه المهني ، أو حجم عطائه في العمل . وقد يصدر أمره بالاستغناء عن خدمات أي عنصر ـ مهما كان وجودة ضرورياً ـ اذا ما كان هذا العنصر ممن (يحملون السلم بالعرض) . أي أنه يكون شديد الغيره على عمله ، ولكنه لا يتقن القاء النكته .. أو أن العميد يستثقل ظله وحضوره ، يكفي أن يقول للمدير الاداري (فنّشْ فلان) حتى يغدو (فلان) في اليوم التالي بلا عمل و وقد يحرم أيضاً من تعويضاته ، هذا اذا لم يلغ اقامته القانونية في الكويت حتى لا يترك له فرصة ايجاد عمل في موقع آخر .

ومدير عام القلعة الاعلامية في الكويت فهد المساعيد ، واحد من أبرز " المزاجيين " ليس في دار الرأي العام وحسب ، بل في الكويت .

وأول صدام لي معه بسبب ـ مزاجيته ـ كان بعد مرور أقل من شهرين على عملي في مجلة " النهضة " عندما تقدمت بطلب تذاكر السفر لأسرتي ، فجائني جوابه بالرفض ! .. ولكن عقدي ينص

على هذا الحق ؟ .. الجواب ، ما عندنا تذاكر .. خذ تذاكرك من العقد ! .. هكذا .. بسخرية ، ذهبت إلى مستشار الدار القانوني أستفتي رأيه ، فكان رده أن رفع حاجبيه وقال :

* ماذا أفعل من أجلك اذا كان المدير العام لا يريد أن يصرف لك حقك في التذاكر ؟ ..

وذهبت الى زميلي وصديقي عبد الله الشيتي ورويت له الحادثة ، بعدما ذكرته بما أشار علي به في بيروت حول مسألة ذكر مادة متعلقة بتذاكر السفر في العقد ، فقال لي :

دعه إلى أن " يروق " مزاجه ؟ .

وماذا أفعـل بأسرتي اذا لم يروق مزاجه الذي قد لا يَرُقْ حتى نهاية العقد ؟

* ضحك عبد الله وأجاب بهدوء :

عندئذ تأخذ أنت تذكرة عودة وترجع الى أسرتك .

إستبد بي الغضب للموقف المتهاون .. ولأن من طبيعتي الغضب والأنفعال حيال ما أراه مجافياللمنطق ، ومنافياً للحق ، فقد قررت أن آخذ تذاكر السفر في اليوم نفسه ، أو أقدم استقالتي وأرحل .

وعندما جاء العميد مساء ، ذهبت إليه في مكتبه ، ودار بيننا الحوار التالي :

* مساء الخير يا عميد .

* ها .. إيش عندك ؟ .

* أريد تذاكر سفر لأجلب عائلتي .

* ليش عقدك يقول انك تستحق تذاكر سفر لعائلتك .

* نعم يا عميد .

* زين .. هالحين نصرفها لك .

ورفع سماعة التلفون ، وأصدر أمره الى المدير الإداري ليصرف التذاكر . ولقد أنصفني العميد في حقي .. وكان مزاجه رائقاً ! لكن المدير العام فهد المساعيد ، لم يرق له أن آخذ حقي عن طريق والده ، فظل مزاجه معكراً حتى نهاية مدة عقدي .. وربما الى اليوم ؟ ! .

وصرفت لي التذاكر .. وواصلت العمل .

أما يوسف المساعيد ، ورئيس التحرير ، هو النجل الأكبر لعميد دار الرأي العام ، فكان يختلف .. لم يكن على هذه الدرجة الحادة من المزاجية .. فهو صحافي جيد ، وكاتب يحسب لكتاباته الحساب .. ويعالج الامور بالعقل والمنطق .. ولكن ، كان الاختلاف في وجهات النظر قائماً بشكل متواصل بينه من جهة ، وبين والده وشقيقه فهد من جهة أخرى . فهو يريد أن ينظم العمل في صحف الدار على أسس ومفاهيم يحددها النظام والقانون ، وأصول العمل الصحافي .. لكن الآخرين لا يوافقونه في آرائه .. ومن هنا ، كان الخلاف يحتدم بين أفراد الاسرة الواحدة في الدار الواحدة . وتنعكس نتائج الخلافات على بعض العاملين في صحف دار الرأي العام .

هذه نماذج وأمثلة قليلة جداً ، من الممارسات التي تعكس صورة للمسلك العام في بعض المؤسسات الخاصة والعامة . أما على النطاق الأعرض فإن أخطاء السلوك العام له انعكاسات أشد خطورة .

لقد أخذت الدولة على عاتقها العنايه بالصحة العامة لكافة المقيمين في الكويت من مواطنين ووافدين ، ولم تحرم زوار الكويت أيضاً من هذه العناية والرعاية والخدمة المجانية . ودولة الكويت بفضل ثرواتها النفطية تنفق الاموال الطائلة من أجل "التغلب على العديد من المشكلات

الصحية المستعصية ، التي يرتبط بعضها الى حد كبير بطبيعة الاحوال المناخية القاسية وأوضاع البيئة الصعبة " . ونترك جانباً إحصاء المؤسسات الصحية التي انشئت في الكويت منذ عام ١٩١١ ، لنكتفي باستعراض ما استطاعت أن تحققة هذه الدولة الناشئة على صعيد الخدمات الصحية منذ بداية العهد الاستقلالي ، على ضوء تقرير وضعته بعثتان نظمهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير بطلب من الحكومة عام ١٩٦١ . وجاء في هذا التقرير أن جميع الكويتيين وجميع المقيمين في الكويت يسجلون أسماءهم في " مستوصفات تقدم لهم خدمات طبية ، كتلك التي يقدمها طبيب العائلة في البلدان الاخرى ، ـ بريطانيا مثلاً ـ كل وافد إليها حتى لو كان سائحاً ليوم واحد ، تقدم له الخدمات الصحية مجاناً . وتحفظ لكل واحد منهم ملفات خاصة . وتقدم المستوصفات المجتمعة ـ وتجمع كل ثلاثة مستوصفات أو أربعة في مجمع واحد ـ الخدمات الطبية الطارئة خلال أربع وعشرين ساعة ، وكذلك تقدم بعض الخدمات الصحية الخاصة كمعالجة الاسنان .

وجميع الخدمات الطبية مجانية للمقيمين في الكويت وللزائرين . وكل من يتقدم بطلب للعناية من الناحية الصحية ، يحصل على الخدمات الطبية اللازمة له . وتضاهي الخدمات الطبية في الكويت تلك الصورة الموجودة في البلدان المتقدمة . ولكن هذا لا ينفي وجود بعض المشكلات في ميدان الطب الوقائي وفي الادارة العامة للخدمات الصحية " . ويكاد يكون جميع ما حواه هذا التقرير متطابقا مع الواقع لولا سوء التصرف في المسلك العام .

فوزارة الصحة الكويتية تنفق من الأموال ثمناً للأدوية ، والمعدات الطبيـــة، وصيانة المنشآت عدا الرواتب والاجور وغيرها من النفقات أرقاماً خيالية . ومع هذا كلة تظل مستشفيات الكويت ومستوصفاتها لا تتمتع بالحد الادنى من المواصفات الصحية . . كما أن الوزارة تتكبد أموالاً كبيرة لإرسال المرضى ـ والمتمارضين أحياناً ـ مع مرافقيهم ، الى بعض البلدان الأوروبية

بريطانيا ـ خاصة . وهؤلاء عددهم بالمئات . والطريف في الأمر . . أن معظم هؤلاء المرضى أو المتمارضين لا يسافرون إلا مع بداية موسم الصيف . أي أنهم يمضون الاجازات الصيفية على حساب وزارة الصحة العامة الكويت ، في بريطانيا ، أو في سواها من بلدان أوربا الغربية . أما المرضى الحقيقيون وبعضهم ممن يعانون من أمراض وعلل يصعب معالجتها وشفاؤها في الكويت ، فإنهم لا يتلقون إلا الحد الادنى من الاهتمام . وليس الخطأ في ذلك يقع على المراجع المسؤولة في وزارة الصحة ، بل على " السلوك العام " من قبل العاملين في المجمعات الصحية كالمستوصفات والمستشفيات ، أطباء أو أجهزة فنية أو تمريضية ، ذلك أن معظم هؤلاء موظفون يتقاضون رواتب من الدولة ، ويؤدون أعمالهم بدون رقابة ذاتية من ضمائرهم ، يكفيهم أنهم يتواجدون على رأس أعمالهم ضمن ساعات الدوام الرسمية يمارسون أعمالهم بروح آلية روتينية .

ومن التجارب الذاتية التي تكشف هذه الحقيقة ، مررت بتجربتين ، الأولى عام ١٩٥٧ عندما أصبت بعد وجبة غداء بمغص شديد في أسفل البطن ، ونقلت الى المستشفى الاميري . . وبعد كشف عاجل قرر الطبيب المعالج أنني مصاب بالتهاب الزائدة الدودية . . وادخلت بعد اجراء الترتيبات المبدئية الى غرفة العمليات . وبعدها صحوت من المخدر ، أفقت لأجد نفسي غير قادر على الحراك فوق السرير ، ناديت الممرضة ، واستفسرتها عن الامر ، فقالت ببرود :

الحمد لله على السلامة . . لقد أجريت لك عملية استئصال الزائدة ، وكانت سليمة ـ تقصد الزائدة سليمة ـ وليس فيها أي أثر للالتهاب !! . بسيطة، لقد كنت حقلاً للتجربة لطبيب متمرن . أما الثانية فكانت في أواسط ١٩٧٢ ، عندما تعرضت لمغص مماثل ، نقلت على أثره الى مستوصف السالمية . . ولكي ـ يتخلص ـ مني الطبيب بسرعة ، رزقني بابرة مسكن للألم

من نوع " نوفالجين " . وبعدما عدت إلى بيتي بوقت قصير ، زال مفعول الرزقة ، وعاودني الألم من جديد . . ولحسن الحظ ، قدم لزيارتي الزميل وليد غزال وكان رئيساً لقسم الأعلان في دار الرأي العام فوجدني على الحالة التي أعاني فيها من الالم ، اضافة الى المضاعفات التي تركت آثارها " رزقة النوفالجين " على وجهي وجسمي ، اذا سببت لى إنتفاخات . ولم يلبث أن حملني إلى سيارته ، ونقلني الى مستشفى الصباح ، وبعد اجراء التحاليل المخبرية اتضح أن لدي ترسبات رملية ، وتضيقاً في الحالب ، فأجريت لي عملية جراحية لاستئصال القسم المتضيق من الحالب .

في التجربة الاولى مكثت حوالي الشهر في المستشفى بسبب اساءة الجراح عملية رتق الجرح فأصبت بالتهابات شديدة . . مع العلم أن عملية استئصال الزائدة تعتبر أسهل العمليات الجراحية ، ولا يمكث من تجرى له في المستشفى أكثر من أسبوع .

أما في التجربة الثانية فقد مكثت ما يقرب من شهرين ، وكانت فضيحة عندما تولى رئيس التحرير يوسف المساعيد الكتابة في زاوية " خطوات على الطريق : منتقداً الاهمال ، والارتجال فى المعالجة الذي كاد يودي بحياتي بسبب حقنه النوفالجين و ولقد جرى تحقيق في وزارة الصحة . . لم يؤد بالطبع الى نتيجة .

أما حادثة الزميل انطوان ابي يونس مدير تحرير صحيفة " الديلي نيوز " فقد كانت الاولى والأخيرة ، لأنها أودت بحياته بعد دخوله الى المستشفى بأقل من اسبوع ، فقد نقل الزميل على عجل الى مستشفى الاميري بعد شعوره بضيق شديد في التنفس . . وظن الاطباء ، أنه مصاب " بالربو " . . وبعد أيام فارق الحياة وهو دون الاربعين . . اذ كان ضيق تنفسه ناتجاً عن أزمة قلبية !! . . فأعيد جثمانه الى لبنان ، ويوم اخراج جثته من ثلاجة المستشفى

ونقلها في نعش الى المطار ، رافقته مظاهرة من جميع الصحفيين العاملين في دار الرأي العام ، وفي غيرها من الصحف الكويتية، وتقدمها يوسف المساعيد ، رئيس تحرير النهضة ، ولم تكن المظاهرة وداعاً للزميل ، بقدر ما كانت تعبيراً من الصحافة عن احتجاجها على ما تدنت إليه الحالة في مرافق الصحة العامة .

أحداث وحوادث تكاد سلسلتها لا تنتهي ؟ . . .

وجميعها لا ذنب للديموقراطية ، أو الدستور بها . . بل ذنب السلوك العام الذي لا ينفصل بينه وبين السلوك الخاص ، الخطأ في عدم وجود خطة مدروسة لتنمية الانسان قبل أن يتسلم واجبه ومسؤولياته . .

وجهان بصورة واحدة . .

ولطالما تكرر هذان الوجهان في جميع القطاعات الاخرى :

ففي المادة " التاسعة والعشرون " ، من الدستور الكويتي " الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس ، أو الأصل أو اللغة أو الدين " . إنها صورة نقية ، ومن أرقى ما توصل الانسان إليه على صعيد التنظير . . أخذته الكويت دستوراً .

أما التطبيق . . .

التطبيق شيئ مختلف جداً عن التنظيم . . ولا يمكن لاهداف الدستور أن تتحقق اذا لم " تخترع " خطة لتنمية الانسان لتبلغ الكويت في حضارتها الانسانية ، ما بلغت أعرق الديموقراطيات في العالم ، بدون بترول .

وإنه لحلم و لا يستحيل تحقيقه ! .

ونعود الى قضايا الفكر والثقافة ، والاعلام ، والبحث العلمي ، وهي في مجموعها تبلور وجه الحضارة الانسانية .

المادتان السادسة والثلاثون والسابعة والثلاثون تكفلان " حرية الرأي ، وحرية الصحافة والطبع ، والنشر ، والبحث العالمي مكفولة " وتعطيان لكل انسان " حق التعبير عن رأية ونشره بالقول ، أو الكتابة ، أو غيرها ، وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون " .

وللحقيقة ، فان السلطات الكوتية المسؤولة أخذت بهاتين المادتين ، ومنحت الحرية للافراد في تطبيقهما الى أبعد الحدود . . حتى انقلبت هذه الحرية الى فوضى .

فمن هو المخطئ ؟ . . .

السلطة التي تمثل الدستور ؟ .

أم المواطن الفرد الذي يمثل وجدان الامة وضميرها ؟ .

السلطة لم تخطئ إلا أنها " تركت الحبل على غاربه " للفرد ، قبل أن تسلحه بالتربية السلوكية . والسبب ، غياب البرامج المخططة المدروسة علمياً لتنمية الانسان الذي يتشكل منه المجتمع .

أما المواطن الفرد . . فعليه تقع المسؤولية الاكبر ، لأنه فهم الحرية فهماً مغلوطاً . . ولم يمارسها بقدر معقول من الرقابة الذاتية على تصرفاته الفردية . السبب أيضاً يعود الى أنه لم يتدرب منذ بداية نشأته على معرفه التمييز بين السلوك العام ، والسلوك الخاص شأنه في ذلك . . شأن جميع المجتمعات النامية .

" إنّ المجتمع الكويتي كجميع المجتمعات التي تشبه الحدائق ، تنبت فيها الحشائش الضارة الى جوار الاشجار الظليلة والورود الجميلة . معرض لأن تظهر فيه فئات هدفها التهديم ، تعمل على القفز من فوق الدستور والقوانين ، وتضرب عرض الحائط بالمصلحة الوطنية ، ويسعى

أفرادها الى التخريب ، خارجين على روح المجتمع ، عاملين على أن يقلبوا الحرية الى فوضى تهدف الى هدم معتقداتنا وأخلاقياتنا ، وبث الشقاق بين صفوفنا " .

لقد أدركت السلطة هذه الحقيقة المرة التي بدأت تظهر هذه التشوهات في وجه المجتمع الكويتي ، وهي تشوهات يلمسها كل من يعرف الكويت . ولم يمضِ على وجودي في الكويت ستة أشهر ، حتى فاجأ رأس السلطة التنفيذية ودماغها الذكي ، الشيخ جابر الأحمد الصباح ـ رئيس مجلس الوزراء ـ الى جانب كونه ولياً للعهد ، فاجأ جابر الأحد شعب الكويت ببيان ألقاه في مجلس الامة ، في جلسة حضرتها مع عدد كبير من الصحفيين العاملين في دور الصحف الكويتية ، وكان بيانه بمثابة ناقوس الخطر .


الفصل الخامس

لِمَنْ يُقرَع الجَرَس ؟

«ومن جملة الاخطاء الناجمة عن سوء
فهم روح الديمقراطية، وجوهر الدستور
الكويتي، ما ارتكبه بعض العاملين في
ميدان الصحافة، وذلك بانزلاقهم - تحت شعار
حرية الرأي - في الطريق الكأداء».

من بيان
الشيخ جابر الأحمد الصباح

إذن، فإنَّ وليَّ عهد الكويت ورئيس مجلس وزرائها في ذلك الوقت الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح الذى "يتمتع بالمزايا الخلقية المثالية، والكفايات الادارية الفذة، التى جعلت منه رجل دولة واسع الافق، بعيد النظر، شديد الحرص على النهوض بالمجتمع الكويتى إلى أرقى المستويات الحضارية". هذا الرجل اذن، ليس غريبا عن أورشليم، وهو كأهل مكة "عارف بشعابها". فلماذا الصمت اذن ؟. ولماذا السكوت عن الأخطاء ترتكب فى وضح النهار، ويتستر مرتكبوها وراء شعار الديموقراطية التى ما فهموها كما يجب أن تفهم، فراحوا يتنطحون بالشعارات عبر وسائل الاعلام، وتحت قبة مجلس الأمة، أو مجلس "الأمية" كما وصفه أحد الظرفاء.

وجاء الجواب فى البيان الذى ألقاه يوم الرابع والعشرين من حزيران - يونيه ١٩٧٠ أمام أعضاء مجلس الأمة، ورجال الصحافة، ليضع "المجتمع الكويتى، وكل مجتمع عربى، أمام مسؤولياته فى عصر التحديات الكبرى"

ومن أبرز ماتضمنه البيان التاريخي، التركيز على الجوانب السلبية، والعلل الاجتماعية التى تبرز من خلال الممارسة الخاطئة للافراد، وتجرى فى ظل أنظمة سليمة وقويمة. وقد جاء قوله "أيقنت أن ثمة شعوراً عاما بأن الوقت قد حان لنعيد النظر فى الطريق التى نسير عليها، ورغبة صادقة لأن نضع لأنفسنا سياسة محددة ومستمدة من تجاربنا وظروفنا، تمارس الدولة بموجبها كامل صلاحياتها دون تردد". جاء قول جابر الاحمد، ليضع الاصبع على الجرح . . وليضىء الطريق أمام الافراد مسؤولين وغير مسؤولين، ليميزوا فى ممارساتهم بين السلوك العام، والسلوك الخاص.

وتبقى أصبع جابر الاحمد مرفوعة، لتمر على كافة الاخطاء، وتشير اليها باصرار ووضوح :

"لقد صار المتابع لمناقشاتنا وصحافتنا، يظن بنا جميعا ظن السوء، اذ كل كرامة قد أهدرت، وكل عمل لمصلحة المجموع قد أهمل، فى بلد عرف كرامة أفراده، ومصلحة مجتمعه منذ عهد بعيد".

وتمضى الاصبع فى تلمس كافة الجروح الملتهبة :

"أين مجتمعنا اليوم من مجتمعنا بالامس القريب ؟. الذى كان يضرب المثل به فى الجد والشعور بالمسؤولية".

وجرح آخر لا يتجاوزه اصبع جابر الاحمد :

"ما الذى غير من حالنا ونحن نأخذ مع ذلك بأسباب التقدم والرقى، ونحاول أن نضع مجتمعنا فى اطار حديث من التنظيم الدستورى والقانونى" ؟!.

وليس ذلك آخر الجروح . .

لكن الاصبع يزداد ارتفاعا معلنا برفض صلب :

"ان مجتمعاً مصاباً بهذه الظواهر لهو مجتمع مريض، عرضة لأن تتفشى

فيه الفوضى والاثرة والانانية، ولأن يصبح مسرحا للحقد والكراهية والتفرقة بين أبنائه. ولأن تنتشر فيه روح اللامبالاة، وانعدام الشعور بالمسؤولية، فيتفسخ، وليس بعد التفسخ الا الانهيار، وهذا ما نرفض أن يكون مهما كلفنا ذلك من جهد وتضحيات".

***

هل أعذر من أنذر ؟.

وهل عقل العاقلون ؟!.

لقد ظلت الحياة على نحوها الذى سبق بيان جابر الاحمد التاريخى، والاخطاء تزداد استفحالا . . والادارات تغرق فى تهاونها . . والمؤسسات تغرق فى تكاسلها . . والافراد يزدادون رخاوة . . وتسطحا. وإفلاساً علمياً، وثقافياً. وينتفخون. ثراءً مادياً بمختلف طرق التجارة واساليب الفجارة! . . وبعد عام أو يزيد، شهد مجلس الامة جلسات ساخنة، وبدأ عدد من أعضائه يحذرون، وينبهون، ويلفتون الانظار - أنظار أعضاء الحكومة - الى ضرورة احياء روح بيان جابر الاحمد. وفى احدى تلك الجلسات الساخنة، رفع النائب عبد المطلب الكاظمى اصبعه وتساءل :

. ما هى الاسباب التى تؤخر الحكومة عن تنفيذ الحلول الجذرية التى دعا اليها بيان ٢٤ حزيران - يونيه ؟.

وطرح النائب بدر ضاحى العجيل فى جلسة مماثلة سؤالا أشد صراحة : ما هى الخطوات العملية التى اتخذتها الحكومة، أو ستتخذها لتنفيذ البيان فيما يتعلق باصلاح الادارة، واستئصال شأفة الفساد منها ؟.

وكان رد الحكومة بلسان وزير الدولة عبد العزيز حسين "انها - يعنى الحكومة - تبذل جهدها الكامل فى العمل على اصلاح الادارة، وتطبيق أحدث

النظم التى تسهل سير العمل، وتمنع أسباب الشكوى. وهى فى سبيل ذلك تعمل الآن على دراسة أوضاع الادارة فى شتى مناحيها، وتأمل بعد ذلك، أن توفق لما فيه الخير والسداد للجميع". وكان الخير والسداد لمصلحة رئيس وأعضاء مجلس الأمة الذين زيدت لهم رواتبهم وتعويضاتهم مقابل إلقاء الخطب العرجاء التى لايتقنون كتابتها ولا قراءتها.

والسنوات تمر . .

وبيان جابر الاحمد التاريخى، ظل كلمات . . كلمات . . كلمات !.

الدولة تنفق مزيدا من الاموال . .

والاوضاع تزداد انحدارا . .

فضائح انخفاض مستوى الخدمات الطبية تفوح . .

فقدان القدرة فى السيطرة على مستوى أسعار السلع الغذائية، وغيرها من المواد الضرورية، يزداد تهلهلا . . ووزارة التجارة نائمة !.

جرائم القتل، والخطف والسرقة، والاغتصاب، والتهريب تتسع دائرة رها. ووزارة الداخلية لا حول لها ولا قوة. صارت الكويت، شيكاغو الخليج ، بعدما كانت درته ولؤلؤته، قبل النفط !!.

وارع والطرقات تزداد تحويلاتها، وتكثر فيها الحفر . . ووزارة ة لاهية بالاشغال الخاصة !.

حافة تكتب، وتنشر، وتمارس حريتها فى ابداء الرأى باكثر مما ن، والدستور . . تهاجم بعنف . . تنقد بقسوة . . تشتم أحيانا . ى بيان جابر الاحمد، ووزارة الاعلام مشغولة بالبحث عن وزيرها تمرات بصفته وزيرا للخارجية !. الفرد الكويتى - فى غالبيته -

يزداد انتفاخا كالطاووس، لأنه كويتى فقط ! . . والأوضاع المجتمعية تزداد تفككا، وتفسخاً . . وتدهوراً.

هل هذه هى الكويت ؟ . . .

وهل هكذا تريد أن تبنى حضارتها ؟.

المثقفون من الشباب الكويتى يكتفون بمناقشة ما تتردى اليه الاوضاع فى مجالسهم الخاصة، وفى الجمعيات . . ولكنهم لايملكون مقدرات التغيير.

والاسطوانة لاتتغير ولا تنكسر . .

ومزامير داوود فى حالة اعادة وتكرار . .

ومع هذا كله، فان خزانة الدولة تعطى ولا تبخل . . فيزداد عدد المؤسسات الصحفية . . وعدد الجميعات الثقافية ونوادى رعاية الشباب . . ويظل منهج تنمية الانسان مفقودا. لكن وسائل الربح والاثراء السريع مشرعة الأبواب لكل من يحمل الجنسية الكويتية، خاصة إذا كان من أهل الدرجة الأولى . . ويتيح المال الفرصة امام هذا الكويتى لينتشر فى عواصم الغرب، ويصرخ . . أنا كويتى ! . .

وتتحول جنسية الكويتى الى عقدة تتحكم فى عقل الكويتى السائح بين سوهو . . وبارك لين . . وبين بيجال . . والشانزليزية.

ومن البديهى أن لا يتطور شعب، ولا يبلغ سن الرشد، إلا بتطوره الفكرى، والفنى والعلمى. والمال وحده لا يقود الى بلوغ سلم التطور الحضارى . . بل يؤدى الى العكس تماما. فدول أوروبا لم تبلغ ما بلغته من تقدم حضارى وتكنولوجى بأموال النفط . . لأنها لا تملك حقولا منه ولا آبارا . . لكنها ملكت حقولا من الأدمغة، بالعقول . . وبثورات الفكر والثقافة، سارت دول أوروبا الى الديموقراطية التى تركزت على أسسها حضارتها . .

بينما سبب تدفق البترول لشعوبنا ردة خطيرة، وقادتهم البحبوحة الى الكسل، والاسترخاء، وما هو أشد خطرا ورعبا منهما. ولم ينقذ من هذا الوباء، سوى من أقبل على العلم، والدراسة، والثقافة، وخرج من حدود الكويت الى العالم . . وهم مجموعة متميزة من الشباب الكويتى الطموح والراغب فى بناء الكويت - فعلا - بناء حضاريا، تكون دعامته التنمية الانسانية. وهؤلاء ينتظرون الفرصة، ليؤدوا دورهم بوعى وشعور بالمسؤولية الوطنية التى نادى بها جابر الاحمد فى بيانه التاريخى . . والذين أخذوا أمكنتهم، قلة قليلة ماتزال، وهم يحرصون على تقديم ما اكتسبوه من علوم وثقافات تلقوها فى جامعات العالم، من خلال نشاطاتهم التي يقومون بها عبر الجمعيات التى تنتشر فى انحاء الكويت.

وأبرز هذه الجمعيات نشاطا وفاعلية، ولكنها لا تلقى استجابات جماهيرية، رغم أنها تتلقى معونات من الدولة، تساعدها على تحمل أعباء الدور الذى تؤديه فى التوعية الجماهيرية. جمعية الخريجين، رابطة الادباء، رابطة الاجتماعيين، والجمعية الكويتية للفنون التشكيلية.

هذه الجمعيات الاربع، لها بصمات واضحة فى تطوير المجتمع الكويتى، وألاخذ بأيدى أفراده الى سلوك دروب الحضارة الاصلية.

جميعة الخريجين، لها مواسم غنية فى الميدان التنموى. ولقد رافقت مواسمها التى درجت خلالها على اقامة أمسيات موسيقية، يقدمها أحد أعضاء الجمعية، وهو صالح حمدان، لتذوق فن الموسيقى وصقل الآذان الجماهيرية وتعليمها كيف تعتاد الاستماع والفهم . . وكانت مفاجأة الامسيات المتكررة فى كل أسبوع، والتى تصيب المرء بالذهول، إعراض الغالبية العظمى من الشباب عن ارتيادها . . فكنت لا تلقى من الكويتيين فى تلك الامسيات سوى عدد لا يزيد عن خمسة أشخاص . . وفى حالات نادرة يرتفع العدد الى عشرة.

رابطة الادباء، ويرأسها أحمد السقاف، هذه الرابطة كانت لا تترك اسبوعا من موسمها يمضى، دون أن تدعو الى أمسية يحييها، أديب، أو مفكر، أو شاعر، كويتى، أو عربى . . وأحيانا من بلاد الغرب . . ولم يكن الاقبال على أمسياتها من الكويتيين أفضل حظا من نظيرتها جمعية الخريجين.

رابطة الاجتماعيين، ويرأسها، عبد العزيز الصرعاوى، كانت تتولى دعوة المحاضرين فى شتى العلوم الانسانية والاجتماعية .

الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية . . ويرأسها خليفة القطان، كانت أكثر الجمعيات غنى فى مواسمها الفنية، وأكثر الجمعيات استقطابا جماهيرياً، لأنها تعنى بالفنون التشكيلية، والكويتيون بطبيعتهم محبون للفنون.

. أما الجمعيات الأخرى، كجمعية الصحافيين، والنهضة الاسرية، والجمعية الثقافية النسائية . . فكانت نشاطاتها محدودة بأطر ضيقة . . بل أن بعضها - كجمعية الصحافيين - منعدم النشاط.

وقد منحت الدولة لهذه الجمعيات فرص تأدية دورها فى حياة المجتمع الكويتى، لتحقيق تقدمه، ورفع مستويات أفراده ثقافيا وفنيا، لدفعه نحو التطور والحضارة الحقيقيين . . وخصصت لها المساعدات المادية اللازمة . . لكن الاستجابة الجماهيرية محدودة . . وقدرة الجمعيات على الاستقطاب أضعف من استعداد الفرد الكويتى فى الاقبال على ممارسة هوايات أخرى كرياضة كرة القدم مثلا . . وحضور المسرحيات المحلية.

والسبب . . تلك - النفخة الكاذبة - التى يصاب بها الكويتيون منذ نعومة أظفارهم، والتى تنميها أساليب التربية العائلية المرتجلة، وترعى بذورها، المناهج التعليمية المنقرضة !.

ويعتبر المسرح أبرز ملمح من ملامح نهضة الكويت على المستوى الانسانى. فقد "انبثق فجر الحركة المسرحية الكويتية فى عام ١٩٥٦، مع قيام

خشبة المسرح الشعبى، وما لبثت تلك الغرسة أن انقلبت الى نهضة مسرحية شاملة، تأسس خلالها عدد من المسارح بتشجيع من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التى أسست فى عام ١٩٦١ فرقة المسرح العربى".

ثم ظهرت فرق مسرحية أخرى، بعضها تغذيها الدولة وتمولها . . وبعضها الآخر قطاع خاص، تمده الدولة بمساعدات سنوية.

ولقد حقق الفن المسرحى فى الكويت قفزات فنية حضارية تركت بصماتها واضحة على المجتمع، وحققت الفرق المسرحية التى قدمت عروضا خارج الكويت، وخاصة فى المهرجانات المسرحية فى "قرطاج" و "دمشق" نجاحات عظيمة.

ولأن الدولة راغبة فى دعم المسرح وتشجيع النهضة المسرحية، لما لها من تأثير مباشر فى عقول الناس، وخاصة الاجيال الجديدة، فقد "قررت منح الموظف الذى يمثل فى احدى المسرحيات اجازة شهر لحين الانتهاء من عرض المسرحية". وبسبب ما يلقاه المسرح من عناية واهتمام من الدولة، فقد تطور تطوراً سريعاً، ونشطت الفرق المسرحية، وصارت تقدم بعض عروضها فى العواصم العربية.

والمبادرة الفردية، كان لها فضل وضع أول بذور الصناعة السينمائية فى الكويت، عندما قام "خالد الصديق" بمغامرته الاولى، فانفق كل ما استطاع أن يجنيه من مال لانتاج أول أفلامه الطويلة "بس يا بحر" الذى روى "قصة البحار الكويتى فى صراعه مع البحر" قبل ظهور النفط. فحقق به لبلاده إسماً عالمياً بعد عرض الفيلم فى عدد من المهرجانات السينمائية الدولية، وحظى بعدد من الجوائز العالمية . . ولقد واجه خالد الصديق كافة التحديات التى اعترضت سبيله فى مرحلة الاعداد للفيلم، كما واجه التحديات الاقسى بعد الانتهاء من مرحلة التصوير. ولم يتردد فى محاربة خالد الصديق، كشاب كويتى مثقف، استطاع بمجهود ومبادرة فرديين أن يسمع اسم الكويت فى أرجاء العالم . . لم يتردد أحد أعضاء مجلس الأمة عن توجيه اللوم لوزارة الاعلام التى سمحت

بعرض الفيلم فى الكويت، وقدمت لمخرجه ومنتجه خالد الصديق بعض المساعدات المادية والفنية لاستكمال انتاجه. ولأن الدولة لا تتأخر فى تقديم العون لمن يقدم أعمالات فنية تبلور الوجه الحضارى للكويت، فقد رد على اللوم وزير الاعلام ردا موضوعيا، وبرر دور الوزارة فى تقديم المساعدة، بدأب الدولة على تنفيذ سياستها فى تشجيع الاعمال الفنية المحلية، لاكساب العاملين فى الحركة الفنية، مزيدا من الخبرة. خاصة وأن فيلم "بس يا بحر" جرت رقابته قبل عرضه على مجموعة "من كبار رجال البحر والغوص الموثوق بهم، فلم يعترضوا إلا على مشهد واحد تم حذفه".

وقد جرى هذا النقاش فى احدى جلسات مجلس الأمة.

لكن المفارقات المتناقضة لا تنتهى سلسلتها على جميع الاصعدة، وفى مختلف المجالات، ثقافياً، تربوياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وصحياً، وغيرها من القطاعاتالعامةالأخرى.

المثقفون، والمفكرون، وأصحاب الرأى السديد من العرب الذين يعيشون فى الكويت، لا يترددون فى عرض آرائهم، وطرحها جماهيرياً عبر وسائل الاعلام المتنوعة لتعميم فوائدها . . لكن الآذان تظل صماء . . والعقول مغلقة، ولا أحد يثير مناقشة أى قضية من القضايا التى يطرحها، أو يثيرها أحد هؤلاء المثقفين، أو المفكرين، أو أصحاب الرأى.

***

الأستطراد فى طرح الوقائع، وسرد الحكايات، وتثبيت الاحداث عن التناقضات فى بناء المجتمع الكويتى، سلسلة تكاد لا تنتهى حلقاتها. وهذا الاستطراد مهما تضاعف وتضخم، لن يغير، أو يزيل التشويهات المصاب به وجه الكويت الانسانى بعد الانفجار المالى الذى اتخم هذه البقعة من الوطن العربى

الغالى، فأضر بجذور انسانيتها ولم يحولها الى وطن للعمر الآتى ولمستقبل الانسان العربى الذى يعيش على أرضها.

التغيير المطلوب، لن تحققه سوى ثورة اجتماعية بيضاء يفجرها المواطن المثقف النقى الصافى، وتقودها النخبة الواعية من أهل الحكم.

.ـ وفقا لجميع التقارير التى تضعها مؤسسات دولية، يتضح بالإستناد الى تقرير أخير وضعه "البنك الدولى" أن الكويتى يحقق أعلى دخل فردى فى العالم، اذ يبلغ دخل الفرد فى الكويت كما يقول تقرير للبنك الدولى نشر فى بداية عام ١٩٧٧ أكثر من أحد عشر الفا وخمسمائة دولار سنويا . . بينما لم يصدر أى تقرير يبين مدى ما تحقق للفرد الكويتى من ارتفاع فى درجة ثقافته، وعلمه، وتطوره الحضارى انسانيا . . وهذه ظاهرة خطيرة فى مجتمع يبنى على الاسس الديموقراطية فى دستوره. والمفارقه العجيبة هنا، أن بعض الدول الغربية التى بلغت أعلى المستويات فى تقدمها الحضارى، تأتى فى درجة رابعة لاحقة للدول العربية الثلاث (الكويت، الامارات، وقطر) من حيث دخل الفرد. فسويسرا التى أصبحت أغنى دول العالم بتطورها التكنولوجى، والصناعى رغم افتقارها الى الثروات الطبيعية، يبلغ دخل الفرد فيها (٨٨٥٠) دولاراً سنوياً، أى أكثر بقليل من دخل القطرى البالغ (٨٣٣٠) دولاراً سنوياً. وأقل من دخل مواطن الامارات العربية البالغ (١٠٤٨٠) دولاراً سنويا. وأقل من الكويتى الذى يأتى دخله فى الدرجة الاولى. وبعد السويسرى، يأتى الفرد السويدى فى الدرجة الخامسة، ويليه الاميركى الذى يحقق (٧٠٦٠) دولاراً سنويا.

فما معنى هذه المقارنة بين تخلفنا - كعرب - نملك تراثا غنيا، وأرضا متخمة بالغنى، وبين تلك الدول الغربية التى تضم شعوبا متعددة، بعضها - أى تلك الشعوب - ليس لديها تراث وتاريخ فى فننا . . وبعضها أيضا - كأرض - لا تملك أى ثرورة طبيعية كثروات أرضنا ؟.

أيضا انها احدى علل "الازدواجية" فى ممارستنا للديموقراطية، أم أن فينا عللا أخرى لم نكتشفها بعد فى أنفسنا ؟.

كعربى - يحلم - بالوطن الامثل . . أقف مشدوهاً حيال هذه المفارقة وغيرها من المفارقات التى تكاد سلسلتها لا تنتهى.

وكعربى يتوق الى تحقيق هذا - الحلم - بالوطن الامثل، أعترف بأننا لن نتمكن من بناء هذا الوطن الا اذا بدأنا بخطة اصلاحية تستند الى مبادئ الدين الحنيف، بتطبيقها، وليس فقط بترديد نظرياتها على طريقة "لا يصلح الله ما بقوم حتى يصلحوا ما بأنفسهم" نعرفها نظريا ولا نعمل بها.

أو على طريقتنا فى ترديد وتكرار الحكم المأثورة فى القرآن الكريم، وفى الاحاديث الشريفة، وتطبيق ما يتناقض معها تناقضا كليا. ولنضرب مثلا :

ليس لعربى فضل على أعجمى الا بالتقوى.

وفى الكويت ما تزال تطبق سياسة "أصيل وغير أصيل" و "كويتى درجة أولى، وكويتى درجة ثانية" . . وكلنا أخوة عرب . . وكلنا أيضا "فى الهم شرق" ! . . بينما لا تجد هذه الفروقات بين أسود وأبيض، أو مسلم ومسيحى فى البلدان المتقدمة حضاريا.

ان الكويتى الاصيل، هو العربى الاصيل وحسب . . وان الكويتى غير الاصيل، هو من يعمل على تكريس التفرقة والتمييز . . وقد عرفت من اولئك وهؤلاء الكثيرين . . ولا أفشى سرا بالقول، ان كل كويتى بلغ النضج فى بناء شخصيته علميا وثقافيا، يرفض هذا الواقع، ويعمل على محاربته . . ومن هؤلاء نخبة طيبة تبنى الوطن الدولة - والوطن المجتمع على هذه الاسس المتينة.

ولكنني لن أحجم عن ذكر بعض الحوادث التي عانيت منها خلال اقامتي في الكويت، والتي أفرزتها صفة "كويتي درجة أولى". وهي سلاح خطير، يعمق التباعد بين المواطن وأخيه المواطن من جهة ، وبين الكويتيين واخوانهم الوافدين من جهة ثانية. وهذا السلاح يؤدي الى مرض فقدان الاحساس القومي الذي يفضي بالتالي الى تأصيل الروح الانفصالية في وجدان الانسان العربي بوجه عام. ورغم تفاهة هذه الحوادث الفردية، الا أن تعددها، وانتشارها يفرز المعوقات التي تزيد في تفكك المجتمع الواحد، كما تقيم الحواجز في وجه التلاحم، والتقارب، والتعاضد، لبناء الوطن بناء حضارياً.

واذا كان "الخليج في وضعه – التفرقي – الحالي أعجز من أن يغير في العوامل الخارجية، فإنه من غير شك قادر على تلافي المعوقات الداخلية لاستمرار الانفصال اذا توفر الاحساس القومي السليم لدى القادة والعامة سواء بسواء". ومن بين هذه "العوائق"، ما أتينا على ذكره، عن الازدواجية الحاصلة من عدم تطبيق روح الدستور القائم على المبدأ الديموقراطي كنقطة أساسية في ترسيخ النظام، ومن التصرفات الفردية التي سنورد نماذج عنها، بعد أن ننتهي من حكاية "كويتي درجة أولى" التي يتخذها البعض، سلاحا الى تحقيق مكاسب فردية على حساب المصلحة العامة في الوطن الواحد. أو يتخذها معبرا، وجسرا للاستعلاء على من لم يشمله شرف الجنسية الدرجة الاولى.

***

الحكايات تكاد لا تحصى . .

ومشكلة الجنسية في الكويت، تشكل أزمة حضارية أين منها مشكلة التمييز العنصري في روديسيا، أو مشكلة التفرقة بين اليهود الشرقيين، واليهود الغربيين الذين وفدوا الى فلسطين من مختلف الدول الأوروبية،

والولايات المتحدة، والاتحــاد السوفياتى بعد الاحتــلال الصهيونى لكامل الارض الفلسطينية.

ومنذ عام ١٩٦٩، ومشكلة الجنسية فى الكويت يعايشها المواطن والوافد، وجذور المشكلة موغلة فى قدمها، وتمتد الى أبعد من هذا التاريخ، لكن معايشتى لها بدأت منذ أن غدوت واحدا من أسرة تحرير صحف "دار الرأى العام". فكنت أطلع على ما يكتبه يوسف المساعيد عنها، كما كنت أقرأ رسائل كثيرة ترد الى مؤسسة الرأى العام، يشكو أصحابها أمرهم فى عدم منحهم الجنسية الكويتية، رغم أنهم كويتيون أبا وجدا. ولقد ظلت هذه المشكلة تتفاعل، وتزداد عمقا . . والسلطات المسؤولة تعد بانهائها، والملفات تتكدس . والمشكلة تمد جذورها فى العمق . . وتمر الاعوام ، وأغادر الكويت . . ثم أغادر بلدان الخليج العربى . . وأستقر فى لندن، ولا تنتهى هذه المشكلة.

وفى الخامس والعشرين من شباط - فبراير عام ١٩٧٧، تحتفل الكويت بعيدها الوطنى السادس عشر، وتصدر صحف الكويت لتتحدث وتروى القصص المتعددة عن الانجازات الحضارية التى تحققت خلال هذه المسيرة، ولا تخلو بعضها من التلميح . . والتصريح بمشكلة الجنسية التى تشكل نقطة داكنة، وعلامة فارقة تشوه وجه الديموقراطية التى تنتهجها الكويت نظاما حضاريا منذ فجر استقلالها.

فتشرع الاقلام . . مطالبة بأن "تخترع" الدولة حلا نهائيا لمشكلة الجنسية التى باتت كوصمة عار تلطخ نقاء ديموقراطية الكويت.

ومما نشرته صحف الكويت، أختار بعض النماذج . .

ـ للمواطن "عطا الله محمد جابر" نشرت جريدة "القبس" رسالته التى يطرح فيها مشكلته تحت عنوان "ماذا تم بملفات الجنسية المحالة لمجلس الوزراء" ؟. فى العدد رقم - ١٧١٥ - الصادر بعد يومين من احتفالات

الذكرى السادسة عشرة للعيد الوطنى.

يقول عطا الله محمد جابر فى رسالته :

أعمل فى الكويت منذ ما يزيد على خمسين عاما. قدمت طلبا للحصول على الجنسية الكويتية، وقد علمت أن ملفات المواطنين أحيلت الى مجلس الوزراء لبحث أمور الجنسية. أريد أن أستفسر عما تم فى هذا الموضوع حتى الآن.

انتهت الرسالة . .

وكان جواب المسؤول الذى نشرته الصحيفة على النحو التالى "على هذا الاستفسار، أجاب رئيس قسم الصحافة بادارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية، الملازم أول فهد الجويهل قائلا :

"لا زالت الملفات بادراة الفتوى والتشريع، وهى قيد البحث والدرس لاتخاذ اللازم".

انتهى الجواب . .

ولم يصل المواطن عطا الله محمد جابر الى حل . .

خمسون عاما وهو ينتظر أن يكون له هوية . . جواز سفر . . ورقة تحدد انتماءه الى وطن.

خمسون عاما . . عاشها المواطن عطا الله محمد جابر يأكل ويشرب . . . ويعمل . . تحت سماء الكويت، وهو لا ينتمى بالمواطنة إليها . . ولا يعرف الى أى وطن ينتمى.

خمسون عاما، وهو، ومثله ربما أكثر من خمسين ألفا يجهلون انتماءهم الى وطن، رغم أن ولاءهم للكويت !!. ولا يعرفون وطنا آخر يمنحونه ولاءهم، ويمحضونه اخلاصهم وتضحياتهم.

إن بعض الدول، تمنح جنسيتها للوافدين اليها عندما تتوفر أبسط المبررات التى تكسب الجنسية لطالبيها.

ففى معظم الدول الاوروبية - الديموقراطية - يحق لمن وفد اليها وعاش فيها خمس سنوات أن يطلب الجنسية.

أو يحق لمن يتزوج احدى المواطنات "الاصيلات" أن ينال حقوق الجنسية، كحرية الاقامة، والعمل، الخدمات. وبعد فترة زمنية قد لا تزيد على الاربع سنوات . . يصير مواطنا ويتمتع بكافة الحقوق، وتطبق عليه كافة الواجبات.

وفى بعض الدول العربية، يحق لمن مضت على اكتسابه جنسيتها مدة عشر سنوات، أن يتولى مناصب عليا فى الدولة، وأن يرشح نفسه للانتخابات البلدية، أو لعضوية مجلس الأمة، أو مجالس الشعب.

فما معنى أن لا ينال مواطن عاش فى الكويت خمسين عاماً، الجنسية الكويتية ؟.

ألأنّ الكويت دولة (نفطية)، وبالتالى يجب أن تبقى الجنسية الكويتية محصورة بـ "بنى نفط" على حد تعبير الكاتب الكويتى سليمان الفهد ؟

***

اذا كان هذا هو السبب فى حجب حق الجنسية عن أى مواطن عربى ولد فى الكويت، أو عاش فيها بعد أن وفد اليها . . أفلا يتناقض هذا مع روح المادة من الدستور الكويتى، والتى تنص على أن "شعب الكويت جزء من الامة العربية؟".

المواطن الكويتى - العربى - يرفض هذه الصورة التى تشوه ديموقراطية الكويت. والنخبة المثقفة المتعلمة من المواطنين الكويتيين، لا يتردد أحد من أفرادها فى ابداء الرأى، ومعالجة هذا المظهر التخلفى . . وفى مقدمة هذه

النخبة، المفكرون، والكتاب، والصحفيون، ومعظمهم، ان لم يكن جميعهم من أصحاب لقب "كويتى درجة أولى". ويأتى فى مقدمة المقدمة، أفراد الاسرة الحاكمة من "آل الصباح" الذين (يمتعضون) كلما أثيرت أمام أحدهم قضية الجنسية، أو مهزلة كويتى . . درجة أولى . . وكويتى . . درجة ثانية !! ويبقى الامتعاض امتعاضاً. والشواهد كثيرة . .

لقد عرض للمشكلة فى أكثر من مناسبة، محمد مساعد الصالح، صاحب جريدة "الوطن" ورئيس تحريرها. وفى عموده اليومى "الله بالخير" كتب كثيرا . . مرة ملمحا تلميحا . . وأخرى مصرحا تصريحا . . مرة ناقدا رقيقا . . وأخرى معالجا وموجها . .

وجميع محاولاته طويت فى أرشيف النسيان ! . .

ولعل قوله ان كثيرين "ممن ولدوا فى الكويت ودرسوا فى مدارسها" لهم أمنية، بمناسبة احتفالات العيد الوطنى وهى إعطاؤهم الجنسية الكويتية، أو على الاقل ايجاد نظام يرتب حالتهم ويجعلهم يشعرون بالاستقرار فى الكويت". لعل قوله هذا كان من أرق ما كتبه رغم ما يصطبغ به من مرارة.

ولحكاية الجنسية الكويتية شؤون كثيرة، وشجون مثيرة . . وفى احدى معالجاتها، تعرضت صحيفة "السياسة" لها مستندة الى كثرة الشكاوى وتزايدها بشكل مثير للانتباه.

بمناسبة عيد الكويت الوطنى - وهى المناسبة الاكثر تأثيرا - فى قلوب الامير وأبناء الاسرة الحاكمة، كتبت "السياسة" عن شؤون الجنسية، وشجونها، لأن معظم الشكاوى التى تتسلمها ادارة الجريدة "تعتبر مشكلة الجنسية القاسم الاعظم فيها. فبين أفراد الاسرة الواحدة، هناك من يحمل الجنسية بالتأسيس". وكلمة بالتأسيس تعنى الدرجة الاولى. "بينما أخوه يحمل الجنسية - مادة ثانية". وقد اختارت الصحيفة عبارة "مادة ثانية" - تخفيفا لثقل مضمون

"درجة ثانية" التى توسع الفجوة بين الكويتيين. " فى وقت - تقول السياسة - تجد أخا ثالثا لهما لا يحمل جنسية على الاطلاق". ويتفرع عن المشكلة الرئيسية، مشكلات جانبية أخرى لا تهمل السياسة معالجتها فتتطرق اليها بالقول أن "هناك أيضا مشكلة تجنيس الطلبة سواء فى المرحلة الثانوية أو الجامعية، وهى تمثل هنا قضية مصير بالنسبة لهؤلاء الشباب وعائلاتهم، وأمام هذا الوضع الذى يعانيه قطاع كبير من الشعب". ويجب أن نضع خطا تحت قطاع كبير من الشعب، لأن العبارة قد تعنى ثلث الشعب أو أكثر. وبعد أن نضع هذا الخط - وليكن أحمر - نتابع القضية كما تعالجها "السياسة" فتقترح "أنه يصبح لزاما - وهو أمر لا يغيب عن الجهات المختصة - أن يأتى القانون الجديد شاملا لكل شىء، ومحيطا بالمشكلة بكاملها من واقع المتغيرات التى مرت بالكويت على مدى الحقبة الماضية، وبحيث يعطى حق الجنسية والمواطنة لكل مستحق لها دون أن يخوض فى متاهات الاجراءات الطويلة، وبدون حاجة الى آخره . . "

والمعالجة لا تتم بالتمنيات . . بل بالعقل، والتفكير، لكى تتخلص الكويت من هذا التشويه لصورتها الحضارية . . وليعاد رسم أفضل الأشكال التى نريدها لكويت الغد . . كويت المستقبل . . كويت وطن العمر الآتى، كويت العرب، ويتناول "حسين العتيبى" وهو من صفوة الشباب الكويتى، ومن الكتاب الذين زاملتهم خلال فترة اقامتى فى الكويت، ودأب فى مقالاته على معالجة كافة العيوب التى تعترى مجتمعه دون أن يكون للدستور ذنب فى وجودها . . ومن معالجاته التى يطرحها تركيزه على "مستقبل وتطلعات هذا البلد فى محاولة لرسم الاشكال التى نريدها لكويت الغد . . فاضافة للنشوة الوجدانية، نحن بحاجة أيضا الى نشوة عقلية - ان جاز التعبير - تجعلنا نقدم عطاء عقليا، أو بمعنى آخر (وهو يكتب بمناسبة العيد الوطنى) أن نجعل أساليب ومجالات الشعور بالعيد متنوعه، فيها الجانب العقلى الذى يجب أن يفكر ويراجع، ويحاسب ويخطط، اضافة الى مجالات المشاركة الاخرى من

احتفالات وما شابهها" ويسترسل فى تصوره بالقول أنه "من الوفاء لهذه الارض، التفكير بمستقبلها وامكانات تطورها بكل التجرد بعيدا عن أية مصلحة ذاتية خاصة . . وهذا أمر يتطلب الاخلاص والصدق . . والبداية فى ذلك تأتى من الاخلاص والصدق مع النفس الانسانية ذاتها". حتى يخلص الى الاشارة لاهمية ما أعلنه أمير الكويت عن قرب تشكيل لجنة تنقيح الدستور، فيقول، "من هذا المنطلق يجب أن نسير فى محاولة لرسم الخطوط العريضة لكويت المستقبل، ومن هذا المنطلق علينا أن نراجع حساباتنا وممارساتنا وأن ندعو الى مزيد من المكاشفة والمصارحة لاننا لا نستطيع أن نبنى المستقبل بناء صحيحا، اذا ما فهمنا الحاضر فهما خاطئا".

وينتهى حسين العتيبى فى رأيه الى "أن النظر للدستور ومحاولة إعادة قراءته، ليست بالامر الهين، أو اليسير. فاذا كانت فى الدستور الحالى بعض العيوب، أو الثغرات، فهذا يجب أن يدفعنا الى النظر فى الجوانب الايجابية الاخرى التى فيه، ولعل القضية الاساسية فى مادة، صياغة الدستور، هى أن نضع فى عين الاعتبار تصورا مستقبليا بعيد المدى، حتى تأتى الصياغة المنتظرة، متناسبة تناسبا تاما مع التصور المستقبلى، لأننا اذا ما أخذنا المرحلة الحالية وظروفها الموضوعية كأساس لتصور الصياغة الدستورية المناسبة، والمتناسبة معها، فأننا بذلك نتعامل تشريعيا مع مرحلة مؤقتة قد تتغير ظروفها وأحوالها".

كما يركز أحد كتاب صحيفة "الوطن" على السلبيات التى تمارس فى الحياة الكويتية، ويطالب بازالتها، فمما لا شك فيه أن تكون الاحتفالات بالعيد الوطنى "فترة تأمل نتذكر فيها سلبيات مسيرتنا . . وذكرى الاستقلال مناسبة طيبة لنذكر الاخطاء، ولنتلافاها مستقبلا. اننا ولكى نكون شعبا ودولة جديرين بالاستقلال، يجب علينا أن نسلط الاضواء على السلبيات والاخطاء، وهذا ليس عيبا . . بل اننا كلما تذكرنا أخطاءنا، كلما كان هذا دليلا على أننا

شعب يفكر . . وقادر على أن يتجاوز السلبيات ليحولها الى ايجابيات". ولعل من أبرز تلك السلبيات وجود درجات فى منح الجنسية.

وهكذا، نرى من أوجب الواجبات على كل فرد أن يغلب المحتوى على الشكل فى تجربة الكويت الديموقراطية. وأن من أوجب الواجبات أيضا، أن يعمل الافراد من خلال المؤسسات العامة والخاصة على الفصل بين "السلوك العام" و "السلوك الخاص" حتى تتفادى الكويت الشعب، والكويت الدولة، الخطأ فى تغليب الشكل على المحتوى فى التجربة الديموقراطية التى كانت رائدة التجارب فى منطقة الخليج العربى، نهجت على منوالها البحرين، وقطر، والامارات العربية المتحدة. واذا كانت التطورات القانونية والدستورية لأنظمة الادارة والحكم فى الكويت أولاً، وفى البحرين ثانياً، وفى قطر، ودولة الامارات العربية المتحدة ثالثاً، تعتبر ذات أهمية كبيرة فى تاريخ دول الخليج العربي، إذْ أنها ستؤدى ولا شك "الى افساح المجال أمام الشعب العربى فى هذه المنطقة، للمشاركة فى نظام الحكم القائم، وتحمل نصيبه من مسؤولية الادارة فى ظل الدستور والقانون والنظام. وتعتبر هذه التجربة - كما يحللها الدكتور حسين محمد البحارنة - الديموقراطية الحديثة، المكفولة بدستور مكتوب فى كل من الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة، منطلقا للشعب العربى فى الخليج لاثبات وجوده وكيانه الجديد، وتجسيد قدراته الجمة فى توجيه زمام الحكم نحو طريق الأمن والاستقرار الديموقراطى الدستورى لنظام الحكم فى هذه البلدان، التى يجب أن تتعاون وتنسق فيما بينها فى مجال تطبيق المبادىء الديموقراطية الحقة، حتى يستفيد من هذه التجربة الدستورية، كل شعب المنطقة وفى كل بقعة من أراضيه الغنية بالخيرات والعطاء".

***

وإذا كان لابد لنا من استعراض بعض سلبيات "السلوك الخاص" لبعض الافراد من خلال مواقعهم كمسؤولين فى المؤسسات الخاصة، وتترك هذه السلبيات الفردية تأثيرا سيئا، ومسيئا لدعوة راعية الكويت التى تريد بناء حضارتها بناء سليما لا ينتهى عند حدود اقامة المصانع والمنشآت . . وتعبيد الطرق، بل يتجاوز ذلك الى بناء الانسان بناء عقليا قبل كل شيء. اذا كان لابد من استعراض بعض هذه السلبيات، فاننى أقصرها على الانعكاسات التى تضمنتها تجربتى الذاتية فى الكويت.

فالمدة التى أمضيتها فى دار الرأى العام، وتعاملت خلالها مع جميع أفراد أسرتها على الصعيدين الشخصى والمهنى، تكدست لدى انطباعات مؤلمة نتيجة الاحساس بالاضطهاد غير المباشر من قبل أصحاب صحف تلك الدار الصحفية، لم يتكون شعور مماثل له عندما انتقلت للعمل مع عبد الله يعقوب بشارة فى مجلته "اليقظة" قبل أن يصبح ممثل الكويت فى الامم المتحدة . . أو عندما عملت مع باقر خريبط مديرا لتحرير مجلة "صــوت الخليج"، الذى يتحلى بأفضل المزايا الخلقية، وكان لا يدع من يعمل معه يشعر بالغبن أو الجور . . بل كان يغتنم المناسبات، ليشارك العاملين معه فيها، ولن أنسى موقفه الأبوىّ النبيل، عندما رزقت ولداً خلال الفترة التى عملت فيها معه.

الفصل السـادس



كويتى . . درجة أولى !

"بعد ان اتخذنا الديموقراطية
مذهباً اجتماعيا، ونظاما أساسياً . .
تحولت على أيدينا إلى تاجر فاجر، وغبى
متشاطر جاء على مثالنا. وكيف أن هذه
الديموقراطية لها وجه آخر . . وصورة
اخرى فى أوربا ؟"

جورج جرداق

* لعلَّ من أبرز العقد النفسية التى تتحكم فى الفرد الكويتى، هى جنسيته . .

وهذه الجنسية، مصدر صراع طبقىّ بين الكويتيين من جهة ، وبين المتجنسين بالجنسية الكويتية، والعرب المقيمين فى الكويت بجنسياتهم، من جهة ثانية.

والمجتمع الكويتى - فى عصر نهضته - البترولية التى سبقت العهد الاستقلالى بما يزيد على ثلاثين سنة، ينقسم الى طبقتين :

* طبقة الكويتى الأصيل ! . ويسمى دستوريا "كويتى بالتأسيس".

* طبقة الكويتى "البيسرى" !. وهو الكويتى بالتأسيس أيضا.

وثمة طبقة أخرى هى الكويتى بالتجنيس، واسمها دستوريا "كويتى مادة ثانية".

أما الكويتى الاصيل، فهو الذى ينتمى الى الاسرة الحاكمة، أو الى طبقة العائلات العريقة فى الجاه، والغنى، وأعمال التجارة، ممن ملكوا مراكب الصيد والغوص على اللؤلؤ.

و"البيسرى" هو من عامة الشعب، ممن يمارسون الحرف والصناعات اليدوية البسيطة، أو ممن كانوا يغوصون لحساب أصحاب المراكب من ربابنة صيادى اللؤلؤ وتجاره.

على أن أبناء هاتين الطبقتين، ينتمون جميعهم الى القبائل النجدية الثلاث المعروفة بالعتوب، أو، (بنى عتبة) من "عنيزة" فى الجزيرة العربية، وكانت هذه القبائل، هاجرت الى الكويت عام ١٧١٦، واتخذتها موطنا جديدا لهم. تاريخئذ، كانت المنطقة التى هاجرت اليها قبائل "عنيزة" معروفة باسم "القرين". والقابئل العتوبية الثلاث هى "آل الصباح" الذين يحكمون الكويت. و "آل خليفة" الذين يحكمون البحرين. و "آل جلاهمة" الذين هاجروا الى قطر. ولكن لم يكن لهم تأثير أو دور فى تأسيس حكم هناك، وأما تأسيس "آل الصباح" نظام حكمهم فى الكويت، فيعود الى أكثر من مئتى سنة بقليل. وقد اتفقت معظم المراجع التاريخية على أن عام ١٧٥٦ كان بداية الحكم "الصباحى" فى الكويت، بعد أن نزح اليها ذلك التاريخ، الشيخ صباح "الحاكم الثانى فى الأسرة، من موقع القبيلة السابق فى - أم قصر - الى - الكوت - التى تحول اسمها الى الكويت. وهو نفسه الذى أجمع "المستوطنون" فى الكويت منذ عام ١٧٥٦ على انتخابه عميدا لاسرة الصباح، وهو صباح بن جابر، الذى عرف بعدئذ باسم "صباح الاول" أو "صباح الكبير".

على أننى بذلت من الجهد، فى المطالعة التاريخية للبحث عن كلمة "بيسرى" التى يطلقها بعض أبناء الاسر الكويتية على اخوانهم الآخرين من الكويتيين الفقراء، فلم أجد مصدرا. فاكتفيت بالتعريف الذى قاله لى "محمد ناصر السنعوسى" وكيل وزارة الاعلام الكويتية المساعد لشؤون التلفزيون، فى

أن "البيسرى" هو من ينتمى الى الكويتيين الذين يمارسون الصناعات والحرف الصغيرة، ولا يحق له اعتلاء منصب كبير فى الدولة، وأضاف السنعوسى - وكنت أجرى معه تحقيقا صحفيا لمجلة النهضة. وكان ايامئذ يتابع دراسته الاعلامية فى الولايات المتحدة الاميركية - أضاف بقوله "اننى بعدما أنهى دراستى، سوف أتولى منصبا مهما فى الدولة"، مع العلم أن المادة (٤١) من الدستور قالت "لكل كويتى الحق فى العمل وفى اختيار نوعه" و "تقوم الدولة على توفيره للمواطنين". ولم يشر الدستور الى الطبقة الاجتماعية.

واذا اوغلنا فى التاريخ عمقا، لرأينا أن جميع شعوب منطقة الخليج العربى، ومنهم الكويتيون، يرتبطون بحضارات ما بين النهرين، وخاصة الحضارة السومرية فى العراق. وكان الكنعانيون - وهم قبائل سامية - أول من سكن سواحل الخليج، ثم رحلوا الى سورية وفلسطين. وتبعهم الفينيقيون الذين سكنوا سواحل الخليج وجزر البحرين (دلمون) قبل أن ينزحوا فى منتصف القرن الثانى قبل الميلاد الى سواحل البحر الابيض المتوسط. كما استوطنت هذه السواحل الخليجية قبائل عربية نزحت من اليمن بعد انهيار سد مأرب قبل أكثر من ١٢٠ عاما على ميلاد المسيح، ولما ظهرت الدعوة الاسلامية فى القرن السادس الميلادى، أصبح الساحل الشرقى للجزيرة العربية، خاضعا للحكم الاسلامى، واستمر من عصر الخلافة حتى أواخر العصر العباسى فى نهاية القرن التاسع الميلادى - المائة الثالثة للهجرة -. ومن الحركات التى سيطرت على المنطقة ومنطقة الساحل الشرقى للجزيرة العربية التى عرفت باسم - البحرين - حركة "الزنج" وحركة "القرامطة" الذين انتهى حكمهم، بعد منتصف القرن العاشر الميلادى، بعدئذ خضعت المنطقة لحكم ونفوذ القبائل العربية المتعاقبة، كقبائل "العيونيون، وبنو نبهان، وبنو جبر" وجميعها من نجد.

واستمرت المنطقة تحكم قبائليا حتى بداية القرن السادس عشر، الذى بدات السيطرة الاستعمارية الاجنبية على منطقة الخليج مع بدايته.

فمن أين جاءت تسمية "البيسرى" بعد هذه الرجعة التاريخية ؟. لست أدرى ؟. وما أدريه ، هو أننى خلال السنوات الخمس التى عشتها فى الكويت، كنت أسمع "بالبيسرى" ولا أراه . . لأننى لا أؤمن - عربيا - بهذه التقسيمات التى تطلق على المواطن الكويتى، فتنعته بالاصالة أو بغير الاصالة، وهو فى تحصيل الحاصل عربى . . لكنها عقدة من مركبات النقص فى النفس التى يرسخها الجهل، والتخلف. وهما - الاستعمار الحقيقى - بعد زوال أشكال الاستعمار الاخرى.

* وهناك المتجنسون بالجنسية الكويتية . .

وهؤلاء يطلق عليهم، أهل الدرجة الثانية . .

ومن حمل من هؤلاء جواز السفر الكويتى . . صار كويتيا من الدرجة الثانية . . وهذه مصيبة أخرى من مصائب التفرقة والتمييز بين أبناء الوطن الواحد. وهى بحكم وجودها ، فى هذا المجتمع، تفرض أسلوب "السلوك الخاص" على الافراد . . فتجد (الكويتى درجة أولى) فى سلوكه الخاص، يختلف عن "الكويتى درجة ثانية". فهل حدد الدستور الكويتى درجات الجنسية، وهل أباح لابن الدرجة الاولى أن يكون سيدا على ابن الدرجة الثانية ؟. ولماذا لم نلمح هذه "الظاهرة" الحضارية فى البلدان والدول الاخرى. خاصة التى تنتهج النظام الديموقراطى أساسا للحكم ؟ حتى الدول غير الديموقراطية فى أنظمتها ، نجدها تطبق الديموقراطية فى منح الجنسية ، ففى اتحاد الجمهوريات السوفيتية، لم نسمع عن مواطن سوفيتى من الدرجة الاولى، وآخر من الدرجة الثانية . . وفى المملكة المتحدة - وهى أم الديموقراطيات - الجميع بريطانيون وولاؤهم للتاج البريطانى. فى الاتحاد السويسرى الذى تتألف شعوبه من الالمان والفرنسيين والطليان، وبعض الجاليات الصغيرة، جميعهم سويسريون بدون درجة. الصين . أكثر من تسعمائة مليون انسان - بينهم مسلمون - وكلهم صينيون . . الولايات المتحدة الاميركية، شعبها انكليزى، هندى أحمر، اسبانى، برتغالى،

المانى، وفيه عرب أيضا، لبنانيون، فلسطينيون، مصريون، سوريون، وجنسيات أخرى ربما لم نسمع بها . . والكل أمام القانون والدستور، أميركى !!.

حتى لا نبتعد عن حدودنا العربية . . فالاكراد، والارمن، والعرب، والسريان وغيرهم فى سورية، سوريون، فى لبنان، لبنانيون، اليونانيون والايطاليون، والأقباط، مع النوبيين، والعرب، فى مصر . . مصريون.

وحتى نقترب أكثر، فى المملكة العربية السعودية، ليس ثمة سعودى درجة أولى، وسعودى درجة ثانية !!!.

ونعود الى السؤال، هل حدد الدستور الكويتى الذى انبثق من النظام الديموقراطى، درجات الجنسية ؟ !!.

لَمْ يَرِدْ أيُّ نصٍ فى الدستور الكويتى، الذى صَدَّقَ عليه الأمير الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح، بعد الاطلاع على القانون رقم واحد، لسنة ١٩٦٢، الخاص بالنظام الاساسى للحكم فى فترة الانتقال، وصدر فى قصر السيف للرابع عشر من جمادى الثانى، ١٣٨٢ هجرية، الموافق للحادى عشر من نوفمبر – تشرين الثانى ١٩٦٢. لم يرد فيه أى مادة تشير بصورة مباشرة، أو غير مباشرة الى درجة الجنسية، وما اذا كان الكويتى أصيلا أو غير أصيل، سوى المادة / ٨٢ / التى اشترطت فى عضو مجلس الأمة "أن يكون كويتى الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون".

فما هو التفسير الذى يقودنا الى فهم معنى عبارة "أصلية" التى وردت فى المادة الدستورية ؟

هل "الاصلية" مرادف للاصالة ؟ . .

نحن نعرف أن كلمة "أصلية" يرتبط معناها باحدى الجهات الاربع، شرق، غرب، شمال، وجنوب. وثمة جهات فرعية، يعرفها كل من درس مبادىء الجغرافيا وعلم الفلك.

وقد تعنى كلمة "أصلية" أنها مرادفة، للجودة، والاتفاق، والقوة، أو المتانة.

أما "الاصالة" فلها معان أخرى، تختلف عن تلك المعانى التى عرفنا بها كلمة "الاصلية"، وهى تفسيرات ومترادفات لا يختلف عليها اللغويون، أو أنصاف المتعلمين، فى عالمنا العربى.

مرة ثانية . . .

هل هذه "ازدواجية" بين ديموقراطية الجوهر، وديموقراطية السطح المتفشية فى بلدان صحراء الخليج العربى ؟.

كنت أحس، وأشعر من تعاملى مع بعض الكويتيين على مختلف الاصعدة الرسمية، والاجتماعية، أن الديموقراطية الكويتية، يكاد لا يماثلها ديموقراطية أخرى من حيث جوهرها الاصيل. وفى ظروف أخرى، كنت ألمس لمسا يكاد من شدة القسوة يجرح، من البعض الآخر أنهم لا يعرفون عن الديموقراطية الا أسمها . . وبالتالى ليس لها وجود الا فى الدستور . . وتنطح هذا البعض بالديموقراطية ليس إلا من قبيل "الاستهلاك" . . وما هى الا ديموقراطية السطح.

ازدواجية فى التنظير والتطبيق، تنتشر، وتتعمق جذورها فى وطن واحد، وشعب واحد ! . . لماذا ؟.

هل سببها سيطرة النزعة المادية، غير المقرونة بالغنى الفكرى الذى توفره العلوم والثقافات، ولا يمكن أن تجلبه جميع الثروات المادية مهما تعددت مصادرها، اذا لم تستغل استغلالا فى برامج التنمية الانسانية ؟ .

لنستمر معا فى الدرس الثانى، لعلنا نجد الجواب على هذا السؤال . . لعل القارىء يلغى من ذهنه علامة الاستفهام الكبيرة ؟.



الفصل السابع

كويتى . . من بريطانيا العظمى

"الحكومة مشغولة بالاصلاح بين – عدن
وظفار – ليتها تصلح أولا ما بينها
وبين الشعب!"

من إحدى جلسات
مجلس الأمة الكويتى

*. مما تقدم من حوادث وأحداث، ومن اشارات الى المواد الدستورية ومقارنتها بالتطبيق العملى فى مختلف مرافق الحياة العامة الكويتية، ما فيه الكفاية لكى أكون قد ألقيت بقعة ضوء تتلمس من خلالها سبل تصحيح مسار هذا الجزء من الوطن العربى فى اسلوب الحكم، والحياة، والغاء الازدواجية الممزقة لشخصية هذا الانسان العربى.

ولكى لا نعمد الى المغالاة فى ادانة الخطأ نتناول فى النهاية بعض الهوامش التى تلقى إضاءات مهمة على حقيقة الأوضاع القائمة فى الحياة الكويتية. وهذه الاضاءات، تلقيها حقائق لا لبس عليها، صدرت عن مؤسسات كويتية وافراد كويتيين يمثلون مختلف القطاعات والفعاليات.

على اننى قبل ان اختم هذا الفصل، وانتقل الى فصل "الهوامش" أجد لزاماً، وحقاً على، ان أثبت قصة قصيرة جداً عن مشكلة الجنسية فى الكويت، وتعرض المجتمع الكويتى الى مزيد من حالات الإنهيار بسبب التفاوتات الطبقية المريعة، والى "التفسخ" الأجتماعى الذى حذر منه الشيخ جابر الأحمد الصباح فى بيانه التاريخى سالف الذكر.

القصة نشرتها صحيفة "الرأى العام" فى عددها الصادر خلال شهر كانون الأول من عام ١٩٧٨ وحمل الرقم "٥٣٨٤" تحت عنوان "ام حامد ومشكلة الجنسية" وجاء فيها :

* السيدة "أم حامد" من الدسمة بعثت الى "مشاكل الناس" برسالة تقول فيها :

إننى امسك قلمى المتواضع لأخط لك عن مشكلة اجتماعية نعانى منها وهى مشكلة الجنسية فإليك قصتنا راجية نشرها :

نحن ٣ صبيان؛ وأنا الابنة الوحيدة. والدنا قضّى فى الكويت ٥٠ عاماً، وربما أكثر. ليس لديه أىّ دليل يثبت ذلك، سوى عقد الزواج الذى مضى عليه الآن ٣٢ سنة. والدى ليس لدية جنسية لأنه لم يتقدم الى اللجان فى حينه. أنا اختهم المتزوجة لدى جواز سفر كويتى. واخى الذى يصغرنى أكمل الجامعة ولديه جنسية وجواز بعد انتهائه من الثانوية حصل عليها وهو الآن فى بعثة الى اميركا لمدة خمس سنوات. الضحية اخوانى : اخى الصغير ١٩ سنة لديه شهادة ميلاد كويتية واجازة قيادة ، درس حتى أول ثانوى وهو يعمل بالجيش بالسلاح الجوى منذ سنة وهو مبعوث لاميركا لمدة سنتين للتدريب هناك.

أخى يوسف عمر ٣٠ سنة لديه شهادة ميلاد كويتية يعمل بوزارة الكهرباء والماء ودرس حتى الأول ثانوى. ليس لديه الجنسية - انهم بدون زواج - بدون اجازة قيادة الى الآخر. ليس لهم حقوق كالكويتيين مع العلم انهم من أبناء هذا البلد ولم يخرجوا منه أبداً.

أنقذونا مما نحن فيه.

* المحرر : إنَّ قانون الجنسية الجديد سيصدر قريباً جداً ومن شانه أن يعالج جميع مشاكل الجنسية بالشكل الذى يضع الأمور فى نصابها الصحيح وعلى الأخص فى ما يتعلق بالطلبة والعاملين فى الجيش. الصبر طيب.

بعد قصة ام حامد، رد المحرر عليها - وهو رد تقليدى يجاب به على جميع الرسائل المماثلة - لأن الصحافة لا تملك عصا سحرية تخترع القوانين، وتضعها قيد التنفيذ. انها مجرد أدوات لتخدير الناس، وامتصاص نقمة بعض أهل الوعى منهم.

بعد هذه القصة، أروى قصة ابنى "الرجا بالله". وهى حكاية فيها من الطرافة أكثر مما فيها من الأسى.

فى عام ١٩٧١، رزقت بمولود - خلال فترة عملى مديراً لتحرير مجلة "صوت الخليج" - فاخترت له اسم " الرّجاء بالله" وحين أخذت شهادة ميلاده من المستشفى الى مكتب تسجيل المواليد، وقرأ الموظف المسؤول الاسم، نظر الى وقال :

- هذه أول مرة أسجل اسما لطفل ولد فى الكويت لا يبدأ بالأسماء المتداولة مثل "صقر، فهد، فجحان، خلفان" الى آخر اللائحة المعروفة، و "الرجاء بالله" سيكون أول كويتى يحمل هذا الاسم فى جواز سفره.

وحتى لا أثير جدلا حول الجنسية الكويتية، لم أقل لهذا الموظف ان ولدي لن يحمل جواز السفر الكويتى حتى لو أمضى عمره كله فى الكويت.

وبعد أربع سنوات غادرت الى قطر لأمضى حوالى سنتين عملت سكرتيراً لتحرير مجلة "العهد" لبضع شهور لقيت خلالها على أيدى صاحبيها من العسف أكثر مما لقيته فى الكويت، فلم أتردد عن تقديم استقالتى، واتخاذ قرارى بالهجرة من المنطقة نهائيا. لكن تكليف وزير المالية والنفط الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثانى لى، بتأسيس مجلة تابعة لوزارته جعلنى ارجىء موعد تنفيذ قرارى بالهجرة الى أواخر عام ١٩٧٦ .

المهم، بعدما ختم جواز سفرى بتأشيرة المغادرة من دول وامارات الخليج، وهاجرت الى بريطانيا، والحقت اولادى فى احدى المدارس، فوجئت بعد أيام

برسالة من مدير المدرسة يدعونى فيها لمقابلته للاستفسار عن جنسيات اولادى. ولما لبيت الدعوة فى اليوم التالى، سألنى المدير ان كان أولادى يحملون الجنسية نفسها التى أحملها أنا، فأجبته :

– نعم نحن عرب من سورية.

رفع المدير حاجبيه مستغربا ثم قال : – ولماذا يدّعى ابنك "الرجاء بالله" بأنه كويتى ؟. فكلما سألته المُدَرِسّة، من أى بلد أنت ؟ يجيبها "أنا كويتى".

قلت للمدير، القضية انه ولد فى الكويت، ولأنه امضى اربع سنوات من عمره فى مجتمع كويتى، فانه يعتقد انه يحمل الجنسية الكويتية.

وضحكنا . . .

ولم أشرح للمدير أن من يولد على أرض الكويت لا يمكن ان يحمل جنسيتها حتى لو أمضى عمره فيها، ولم يكن له ولاء لسواها. لكن المدير لم يبخل علىّ فى ان يخبرنى ان من يولد فى بريطانيا، من أبوين يحملان أى جنسية من جنسيات العالم الأول، أو الثانى، أو الثالث، حتى لو كانت احدى الجنسيات العربية، فان القانون يمنحه فوراً الجنسية البريطانية، ويعطيه جواز سفر بريطانى، ويحق له جميع ما يحق للمولود فى بريطانيا من أبوين بريطانيين.

فقلت للمدير مازحاً :

– وهل تكون جنسية المولود درجة أولى ام ثانية ؟. رفع حاجبيه مرة ثانية، وارتسمت على وجهه علامات الحيرة والاستغراب، ولم يحاول ان يستفسر عما أعنيه بذلك حتى لا اتهمه بالغباء والجهل، وبأنه محدود المعلومات، لأنه لا يقرأ كثيراً.

القصة لم تنته، لأنها لم تكتمل فصولها بعد . . فالجزء الأخير يروى قصة شاب كويتى متزوج من عراقية تعيش فى الكويت، أوفد فى بعثة دراسية

الى بريطانيا عام ١٩٧٦ لمدة عامين. التقيته فى مدينة "بورموث" الساحلية الجنوبية، اذ بدأ دورة دراسية باللغة الانكليزية تستغرق ثلاثة أشهر، فكنا نلتقى فى المعهد نفسه، ونمضى عطلة الأسبوع معا على شاطئ البحر. نمت الألفة بيننا، وتطورت زمالتنا المدرسية الى صداقة، فكان يبوح لى خلال لقاءاتنا ببعض همومه، وكانت أبرزها شعوره بالوحدة، واحساسه بالحاجة الى زوجته التى جاءت الى الكويت مع اسرتها العراقية، فتعارفا ونشأت بينهما قصة حب توجت بالزواج قبل أن يأتى الى بريطانيا بشهرين.

ولما أقترحت عليه ان يبعث فى طلبها لتعيش معه خلال فترة بعثته التى ستمتد عامين، أجابنى بأنه يفكر جدياً فى ذلك، خاصة وان زوجته اخبرته فى رسالة أنها حامل، لكن المشكلة التى تعترضه انها دون الثامنة عشرة، ولا تملك جواز سفر مستقل، وقدمت الى الكويت بجواز سفر والدتها. وزواجه منها لا يمنحها الجنسية الكويتية الا بعد فترة قد تقصر او تطول، لأنها رهن المراجعة الفردية، كما أنها لن تعطى جواز سفر عراقى قبل بلوغها الثامنة عشرة وهى ما تزال دونها بأشهر. ولم يبق امامه سوى ان يعود الى الكويت ليسجلها فى جواز سفره، او يستحصل لها على وثيقة سفر كويتية مؤقتة.

باختصار، استطاع هذا الصديق الكويتى ان يسافر الى الكويت خلال عطلة أعياد الميلاد ورأس السنة، ويعدو بصحبة زوجته، وبعد مكوثها معه بضعة أشهر؛ أكملت فترة الحمل، وقبل موعد الولادة بأيام، نقلت الى المستشفى، وحين وضعت مولودهما، منحته السلطات المختصة جواز سفر بريطانى، فكان - ربما - أول طفل من أب كويتى درجة أولى، وأم عراقية بلا جواز سفر، يحمل الجنسية البريطانية.

ومثل هذا الحدث، هناك حالات كثيرة مماثلة لمواطنين ومواطنات عرب من مصر، وسورية، ولبنان، وحتى من فلسطين المحتلة، جاؤوا الى بريطانيا

للدراسة، أو للبحث عن فرص عمل، وأنجب بعضهم بنيناً وبنات، اعطيت لهم الجنسية البريطانية فوراً».

وليس ثمة ضرورة للتعليق، ولكن السؤال الذى يطرح بالحاح، هو هل كانت السلطات الكويتية تمنح الجنسية لأى زوجين عربيين انجبا طفلا فى الكويت . . أو تمنحهما حق الاقامة والعمل دون شروط فى أضعف الحالات ؟

الجواب القاطع . . لا . . والأدلة كثيرة بعضها ورد فى الفصول السابقة، وآخر هذه الأدلة حكاية ابنى الذى ولد فى الكويت وامضى اربع سنوات من عمره تحت سمائها، وظن أنه كويتى أصيل، فكان يصر على القول "أنا كويتى" كلما سأله أحد أقرانه عن اسم بلاده.

فى يقينى ان السؤال سيبقى معلقاً يدور فى الأذهان، حتى تصدر قوانين الجنسية فى مختلف الأقطار العربية، لتوحد الانسان العربى فى جنسية واحدة ترفع رأسه بين مختلف الجنسيات الأخرى. ولكن، ما دام بعض الحكام يعتبرون منح الجنسية لمواطن عربى من قطر غير قطرهم تشريفا وليس حقاً، فان مثل هذه القوانين التى تلغي كافة الفوارق بين مواطن عربى من قطر ما، ومواطن عربى من قطر آخر لن تصدر مطلقاً حتى تزول كافة الترسبات والعقد من العقل العربى الذى ينادي بالوحدة وإزالة الحدود الاقليمية، بالخطابات والشعارات، ويفعل العكس على صعيد المجالس التشريعية والتنفيذية، وفى المؤسسات و . . الديوانيات.



الفصل الثامن

قبل أن يسدل الستار

« انتهى الفصل الأخير، وأسدل الستار على مهزلة الجنسية وعقدتها الأزلية. بقى أن نقلب الصفحة وفى هذا الفصل أقسى الحقائق التى يشهد بها أهل الدار أنفسهم ».

فى التاسع والعشرين من شهر آب عام ١٩٧٦، جرى حل مجلس الأمة، وأوقف العمل بأحكام المواد (٥٦ فقرة، ١٠٧، ١٧٤، و ١٨١ من الدستور). بعد هذا الاجراء، رفع عدد من أعضاء المجلس مذكرة الى أمير الكويت، جعلوا فيها الأسباب التى قيلت فى تبرير تلك الخطوة. وقد جاء فى المذكرة :

أولا – ان الآمال المعقودة على الدستور الذى مضى عليه قرابة ١٤ عاما لم تتحقق.

ثانيا – ان الديموقراطية قد استغلت، وجمدت أغلب التشريعات، واتخذ من الدستور سبيلا لتحقيق المكاسب الشخصية، وان الجهود بذلت فى الهدم والتعويق، وإثارة الأحقاد وتضليل الناس.

ثالثاً – ان الحرية قد استغلت من الذين لا وازع لهم من ايمان بالصالح الوطنى فشوهوها وقلبوها الى فوضى تستهدف هدم القيم والمعتقدات.

رابعا – ان اطلاق الحرية للصحافة بلا ضوابط، جعل من بعضها أدوات طيعة فى خدمة أغراض غريبة عن وطننا، تعمل لافساد المجتمع، وترويج الشائعات، ونشر التفاهات، وإثارة الفتن، ونشر جو من الأرهاب الفكرى لاسكات كل صوت ينطق بالحق.

***

وحول القضية نفسها صدرت بيانات مماثلة عن مختلف الهيئات الشعبية فى الكويت تمثل، الاتحاد العام لعمال الكويت. رابطة الأدباء. جمعية المحامين. جمعية المعلمين الكويتية. الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت. نادى الاستقلال، وجمعية الصحفيين.

وقد اعتبرت هذه البيانات وغيرها ان مجهودات النظام الحاكم بلغت حد النضج يوم التاسع والعشرين من آب أغسطس ١٩٧٦، وأثمرت هذه المجهودات نتائج سلبية موجهة ضد الديموقراطية بصدور المرسوم الأميري الذى قضى بوقف العمل بالمواد الدستورية المذكورة آنفاً، وكذلك بحل مجلس الأمة على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء، جميع الأختصاصات المخولة لمجلس الأمة، وعلى ان تصدر القوانين بمراسيم أميرية، وعند الضرورة يجوز اصدارها بأوامر أميرية.

على صعيد آخر، أصدر تجمع الأحرار الديموقراطيين وثيقة طرحت تساؤلات عديدة أبرزها :

"اذا كانت حرية المواطن، ورفاهه، وتقدمه، هى أهداف النظام السياسى والاجتماعي والاقتصادي فى دولة الكويت".

"واذا كانت السيادة هى للأمة التى هى مصدر السلطات جميعاً".

"واذا كانت القوانين والنظم هى من فعل ممثلى الشعب، واذا كانت سيادة القانون هى الصورة المثالية لتقدم الشعب ورخاء افراده :

لذلك كله،

فقد كنا نأمل ان تكون تجربتنا الديموقراطية الرائدة هى الأنموذج الأمثل لصورة المجتمع الجديد الذى يكون فيه الناس سواسية فى الكرامة والانسانية، وهم متساوون لدى القانون فى الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين".

***

هو الوتر نفسه الذى يشكو كل وافد عربى الى الكويت من نشاذ أنغمه، يعزف عليه تجمع الأحرار الديموقراطيين الذين "يعملون" أعضاء فى مجلس الأمة، لكنهم - وهذه حقيقة - يقولون ولا يفعلون.

وللحكومة بعض العذر فى اتخاذها تلك الاجراءات التى عطلت بعض مواد الدستور، وجمدت أعمال مجلس الأمة، وعذرها أنها - بإرادة عليا - أرادت ان تضع جميع ممثلى الشعب عند تجربة جديدة تبلور حقيقة مواقفهم من زيفها، لتعاد صياغة القوانين والتشريعات على ضوء ما تفرزه هذه التجربة.

وفى واقع الأمر، فان من الأمور المحيرة فى هذا البلد، الفرق الشاسع بين سرعة التغيير الاجتماعى المنظم، والاتجاه الرسمى الموغل فى المحافظة لحماية الخواص الداخلية فى المؤسسات الادارية.

***

وحول قضايا الجنسية، وما يتفرع عنها من مشكلات يعانى منها أيضا "العرب الوافدون"، تطرح الأوساط المثقفة فى الكويت تساؤلات جريئة، يعبر عنها بعض النخبة منهم فى شكل دراسات ومحاضرات بعضها ينشر، وبعضها يشمله التعتيم الاعلامى لسبب أو لآخر.

وللدكتور محمد الرميحى رأى معلن حول هذا الموضوع الذى يعتبر من اكثر القضايا إثارة لحساسية الكويتيين الذين تتحكم بهم عقدة "أنا كويتى".
خلاصة الرأى، سؤال حول ما يسمى بمشكلة الوافدين من العرب واستفسار عن حل لها ؟.

* ما هى حقوقهم فى التعليم، والاسكان، والتجارة، والاقامة ؟.

* هل تم اتخاذ قرارات بهذا الشأن للمستقبل، باعتبار ان الوافدين يشكلون "قوة العمل" التى تلبى احتياجات الاقتصاد الكويتى ؟.

* هل اتخذت اجراءات تهدف تحقيق عنصر الاستقرار والديمومة لهم فى الكويت، استهدافا لتزايد فعاليتهم وانتاجياتهم ؟.

* هل تم تحريك قانون الجنسية الحالى فى سبيل منح الجنسية لمن توافرت فيهم شروط التجنس وذلك تحقيقاً لمبدأ استيعاب بعض فئات قوة العمل المتخصصة، فى عداد التجمع الكويتى ؟.

***

ليس ثمة إجابة على هذه التساؤلات ولا على سواها. والحيرة مقيمة فى الرؤوس، والهجرة المعاكسة من الكويت تتزايد . . والشكوى باقية الى ان تحدث المعجزة التى لا يعرف أحد "ساعة الصفر" لها.

ولعل الحكم المركزى للدولة الحالية فى الخليج، يعتمد على الشرعية القبلية، اذ تنص معظم الدساتير على أن الحكم فى سلالة أو عشيرة محددة، هو نوع الحكم الذى يتناسب عكسياً مع المطالب الشعبية للمشاركة الديموقراطية عملية تضع المصادر المتناقضة للسلطة الشرعية القبلية، والسلطة الشعبية فى خط متصادم، ومن المنطقى الخروج بعد ذلك بمحصلة تحددها الظروف الاجتماعية، والإقتصادية، والمؤضوعية المحيطة.

لذلك فأن مرحلة العمل الوطنى والاجتماعى القادمة فى مجتمعات الخليج، وفى مقدمتها المجتمع الكويتى، يجب ان تخضع لشعار "المادة الديموقراطية التمثيلية" لتحقيق المشاركة الأكبر والأعم فى بناء وصياغة المجتمع الجديد، لدولة الكويت الحديثة، التى تتلاشى اقليميتها فى المحيط القومى العربى.

ومثلما يتردد فى أوساط الكويتيين المثقفين، فان سياسة التجنيس، يجب ان تقوم على أساس المساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات بين جميع من يحملون الجنسية الكويتية، فلا يعامل الكويتى بالتجنيس على اساس انه من درجة اقل من الكويتى بالتأسيس، وإلاَّ انتفى الغرض مما تستهدفه السياسة السكانية أصلا.

فالتفرقة بين مواطن ومواطن، تجسيد للعنصرية والاقليمية، وهذه التفرقة بالتالى، لا تخلق شعور الولاء للوطن. ومواطن بلا ولاء كامل للوطن لا خير منه لهذا الوطن. ووطن لا ينشر مظلة المساواة على جميع الرعايا، لا خير منه للمواطنين.

إنه مأزق بالغ التعقيد، وفى الوقت نفسه شديد البساطة فى الوصول الى حل عادل للوطن والمواطن، اذا صدقت العزيمة، وحسنت النوايا، وترجمت الشعارات الى قوانين وتشريعات فاعلة ونافذة.

***

وهامش آخر . .

وهو أكثر حدة من سابقيه . .

وهذا الهامش أتيحتْ لِيَ قراءته فى لندن عندما استحدثت جريدة "العرب" صفحة أسبوعية باسم "هايد بارك العرب" يقول فيها القراء ما يشاؤون، ويريحون أفكارهم وضمائرهم من أثقال وهموم لا يجدون متنفساً لها، على غرار "ركن الخطباء" فى حديقة لندن الشهيرة عالميا "هايد بارك كورنر" التى يتجمهر فيها مختلف الأعراق والجنسيات ويلقون خطاباتهم فى حماية رجال الأمن الذين يمنعون كل من يحاول أن يشوه معنى حرية الرأى حتى لو كان هذا الرأى نقداً مباشراً موجهاً الى نظام الحكم البريطانى.

وفى هذه الصفحة من جريدة "العرب" التى تصدر فى لندن، قرأت رسالة لقارىء كويتى لم يشأ أن يذكراسمه، أستخلِص منها أبرز ما جاء فيها من نقاط تحت عنوان "عن الكويت أحدثكم".

"أنا كويتى أباً عن جد، ولذلك فأنا أتحمّل وِزْرَ هذه الجنسية . . لأننى طمحت بوطن حر، فاذا هو ذليل بحكامه وأزلامه، واذا هو مستعبد بالدينار والشهوات".

"الكويت باختصار مبتلاة بزمرة من حكامها زحفوا اليها هرباً من أواسط الجزيرة ليتحكموا فى مصائر أبناء الكويت الأصائل ويلهفوا ما هب ودب من خيراته".

وتعقيباً على هذه الفقرة، يجب ان نوضح، متسائلين :

اليست الكويت امتداداً لهذه الجزيرة من جهة، واتصالا ببادية الشام من جهة اخرى ؟. ثم أليس حكام الكويت من قبيلة عربية تربطها صلة الرحم بأبناء جلدتها من قِمَم ظفار وانتهاء بالسواحل السورية ؟. واذا كانوا كذلك، فلماذا يدعي القارىء انهم جاؤوا الى الكويت ليحكموا أبنا ءها "الأصائل" - !! - ويستولوا على الخيرات ؟.

إنها جرثومة العنصرية تمكنت من بسطاء الناس بسبب فساد التربية، وفساد أساليب الحكم وإقامة الوطن الصحيح، والمواطن المعافى.

ويستطرد القارىء - الكاتب :

"أتدرى يا أخى العربى ما هى آخر مفاخر النظام المهترىء فى الكويت، وعما تفتقت عنه عبقريات النظام المفكرة ؟. تصور أنهم ينوون باذن الله وحمده، وباعتماد على المواطن الغلبان وعلى حساب سعادته وتطوره ولحاقه بالتقدم الحضارى الحقيقى، بناء مدينة كاملة على غرار مدينة والت ديزنى لاند

فى أميركا، وبكلفة ٨٠٠ مليون دولار لتضم ١٩ حديقة وثلاث قبب لتظليل الحدائق، وقد بنوا من أهرامات شامخة لتضليل شعبهم، وطرد الهم القومى عن تفكيره، وصرفه عن واجبه النضالى نحو أمته العربية. ألم يكن أجدر بمثل هذه الحكومة التى تنضح غروراً وعروبة مزيفة، أن تتوجه بقسم من هذه الملايين، وغيرها مما سيصرف هدايــا لزيارة الملكة أليزابيث على الفلسطينيين الذين تسببت بريطانيا فى نكتبهم". ؟

والرسالة حافلة بأشياء وتفاصيل كثيرة.

***

هوامش أخرى تتناول الجوانب الاقتصادية، ومسألة انتماء الكويت القومى الى الأسرة العربية. وإحكام طوق العزلة على الكويت بالسيطرة المحكمة التى فرضتها طبقة التجار وأصحاب البنوك، والمضاربين فى الأسهم والبورصات العالمية.

وجميع هذه الهوامش مأخوذة عن مواطنين كويتيين، وهى تعبر عن أن الشعور بالنقمة متوغل فى نفوس بعض الكويتيين أنفسهم.

وفى الصفحات التالية أثبت ما تيسر لى الوقوع عليه من هوامش، خلال الفترة التى تعرقل فيها مشروع نشر هذا الكتاب.

" ان هناك اسباباً سياسية محضاً تدعو الى زيادة عدد سكان الكويت، لأن التركيب السكانى على ما هو عليه، واستمراره على النمط نفسه ربما يؤدى الى حدوث خلل كبير فى التوازن السياسى الداخلى باعتبار ان ظاهرة عدم الاستقرار التى يتسم بها المجتمع غير الكويتى ليست مما يقوى روح الولاء بين أفراد المجتمع تجاه البلد الذى يعيشون فيه، دون ان تتاح لهم الفرصة للاندماج فيه وتحمل ما يمليه هذا الاندماج من واجبات وطنية وتبعات اجتماعية.

* لأسباب سياسية محض بدأت منذ عام ١٩٦١ أى عام الاستقلال حركة قوية لتجنيس البدو ما زالت البلاد تدفع ثمنها حتى هذا العام، ولأعوام مقبلة. لقد ترتب على عملية تجنيس البدو انخفاض مستوى التعليم للسكان، والحاجة الماسة لزيادة عدد الوافدين من مختلف الاختصاصات لخدمة الزيادة الحاصلة فى حقول التعليم، والصحة والاسكان، والخدمات البلدية المختلفة، وغير ذلك من الخدمات المتنوعة، ونتج عن ذلك كله ان بقيت نسبة الكويتيين من أصل المجموع الكلى للسكان لا تتجاوز ٤٧٪ خلافا لما كانت عليه فى عام ١٩٦٥، وبالتالى زيادة مساهمة القوة العاملة الكويتية فى قوة العمل الكلية فى البلاد".

واستطراداً هنا هامش آخر :

"ان نزعة الربح السائدة التى يروجها هؤلاء تحت شعار الاقتصاد الحر، لا شك ستؤدى بالمجتمع الكويتى الى مزالق خطرة جدا. ان مجتمعا جديدا أخذ ينفرز فى(خيطان، وصيهد العوازم، والرقة، والعمرية، والصباحية، والفحيحيل، والفنطاس، والجهراء) وغيرها من المناطق المنسية. وان جيلا جديداً بدأ ينشأ فى (الضاحية، والشامية، والقبلة، والشويخ) وغيرها من المناطق المحظية، وهو على غير استعداد لتقبل ذلك، لأن هذا الأسلوب اصبح يؤثر تأثيراً مباشراً على الحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين. فليذهب الاقتصاد الحر الى الجحيم اذا كان يزيد الغني غنى وثراء وتخمة ويزيد الفقير فقرا وحرماناً وشظفاً".

"هذه وضعية اقتصادية لا تحقق اى نوع من العدالة الاجتماعية، بل تكرس المزيد من الطبقية والتقسيم الاجتماعى. ومن الجدير بالذكر انها تصطدم اصطداماً مباشرا مع التشريعات الاقتصادية الاسلامية. فمن يقرأ المناهج التى اتبعها أبو بكر وعمر وعلى، ومواقفهم من ملكية الأرض والماء، وتسيير الأرزاق، ومن يركز على منهج عمر فى التشريع الاقتصادى الاسلامى، يدرك ان الاسلام نظمه اجتماعية وحكمه جماعى، واتجاهاته فى كل التشريعات لا تتسع

على الاطلاق للتفكير الفردى الربحى الذى ينادى به البرامكة الجدد".

"غير ان طبقة البرامكة الجدد الذين يصرون على فكرة الاقتصاد الحر فى الكويت يفهمون فقط متطلبات حرية التجارة. اما سائر الحريات الأخرى، أما الوعاء السياسى لفكرة الاقتصاد الحر، فانهم فى داخل مجالسهم وأروقتهم يرفضونه. والدليل على ذلك موقفهم من انتكاس الديموقراطية فى الكويت فى أغسطس ١٩٧٦. ان تركيب غرفة التجارة الطبقى والاجتماعى العام ظل كما هو منذ انشائها رغم الكثير من التبدلات الاجتماعية والطبقية فى الكويت".

***

هذه الفئة الضاربة النفوذ فى المجتمع الكويتى وفى النظام نفسه لا تمثل اكثر من ١٥ عائلة، ومع ذلك تتحكم بكل الاستثمار الخاص خارج الكويت والبالغ، بصورة تقريبية، ستة الاف مليون دولار، هذا عدا ما يملكونه من وكالات وعقارات واسهم داخل الكويت. ان قيمة الأسهم المطروحة مثلا فى البورصة الكويتية فى نهاية مارس ١٩٧٧ بلغت ما يقارب الألفى مليون دينار كويتى. وهذه الفئة القليلة من البرامكة تتحكم فى معظمها".

وهامش حول مفهوم وثيقة تجمع الأحرار الديموقراطيين للوحدة العربية. جاء فيه :

"ان الوحدة العربية ليست هى وحدة شعارات او هى وحدة شكل معين، وانما هى – فى نظر التجمع – وحدة واقع. وكذلك فان التجمع يشجب كافة المواقف الانعزالية او الأقليمية ويطالب المواطنين جميعا أن يستشعروا بمسئولياتهم القومية، وان يسهموا بقدر فعال لازالة كل رواسب العزلة والانغلاق، وان يكونوا أكثر اندماجاً وتفاعلا مع الأخوة العرب فى داخل الكويت أو فى خارجها. وترتيباً على ذلك فان التجمع يسأل كافة المواطنين المقيمين فى الكويت ان يعملوا وباخلاص على التخلى عن نزعاتهم الاقليمية

وأن يكونوا أكثر انفتاحاً وتعاطفاً مع أخوتهم العرب بحيث تبرز صورة هذا الأنفتاح والتعاطف فى السلوك العام للمواطنين بما يشف عن رغبة صادقة فى الاندماج والتزاوج والمشاركة فى العمل، وفى توثيق عرى الصداقة والمحبة فيما بين الكويتيين وأشقائهم العرب، وتقديم العون والمساعدة لهم، وابراز كافة مظاهر العزة والتكريم بما يشعر الأخوة العرب بأنهم يعيشون حقاً فى بلدهم وبين أهلهم. ولعلها سعادة كبيرة تغمر قلب كل عربى ان يجد نفسه فى كل ديوانية يحظى بالترحيب والتكريم، ويشارك أبناء البلاد الحديث فى كل ما يخصه ويخصهم. وان يجد مدارس الكويت فتحت أبوابها لأبنائه فى كافة المراحل، وان يكون التعليم الالزامى قد طبق على أبناء الدول العربية الشقيقة، وان تكون نظم التوظيف العامة والخاصة قد ساوت فى الحقوق والواجبات فيما بين المواطنين الكويتيين والأخوة العرب. وكذلك فان مناطق السكن النموذجية يصرح فيها للأشقاء العرب بالسكنى كما يصرح لهم بحق التملك، كما هو مصرح حالياً للكويتيين، ان يتملكوا فى أى أرض عربية، وان يكون لهم حق اكتساب الجنسية الكويتية وفق أحكام القانون، ووفق شروط مدة الاقامة بأقل مما هو منصوص عليه فى القوانين الحالية . .

ان كل هذه المبادرات الخيرة تعبر عن أصالة الشعور القومى وجديته وتؤكد للعالم أجمع بأن الشعب العربى فى الكويت قد بلغ مرتبة الوعى والنضج السياسى والأحساس بالمسؤولية القومية، مما جعله يرتفع بذاته ويتمرد على تطلعاته الآنية المؤقتة ليدخل مرحلة الرؤية المستقبلية الواضحة التى تتميز بالعفة والطهارة وصدق الايمان بالشعور القومى الذى أقل مظاهره أصالة السلوك . . .

وأن يكون موقف الانفتاح والتعاطف مطلوبا بين الكويتيين وأشقائهم العرب من جهة، فهو مطلوب أيضا من المواطنين العرب المقيمين باختلاف جنسياتهم من جهة أخرى، لأن فى هذا الانفتاح والتعاطف بين أبناء الشعب

العربى الواحد تغرس بذرة الوحدة العربية التى تسقى بروح الرغبة الصادقة فى تمتين العلاقات الانسانية بين أبناء الشعب العربى الواحد، والتى تنمو بوعى الجماهير وادراكهم بأنه فى ظل دولة الوحدة تتحقق أحلامهم الكبيرة فى القوة والعزة والرخاء والتقدم".

ولعل النقطة المهمة فى البيان جاءت فى المقطع التالى :

ان هذه الروحية الجديدة فى السلوك الانسانى فى حياة المواطن اليومية مطلوبة أيضا من قبل الدولة، بحيث تكون تصرفاتها ومواقفها تجاه الأخوة العرب تتفق والرغبة الصادقة فى التعايش العربى السليم القائم على أسس المحبة والتكريم والأحترام المتبادل.

ومتى كان للترابط الانسانى بين ابناء الأمة العربية فى مجال التعايش اليومى - على مستوى الدولة والأفراد على حد سواء - له أهميته القصوى فى التمهيد والاعداد لدولة الوحدة، فان التجمع لا يغيب عن وعيه أيضاً مدى أهمية المبادرات الطيبة لتوثيق الروابط الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية فيما بين الدول العربية الشقيقة، وذلك حتى تكون هذه العلاقات الودية المتبادلة هى أساس سليم يمهد لقيام دولة الوحدة من خلال الدور التجريبى للارتباطات الجماعية، أو الثنائية فى مجالات السياسة الخارجية والتعليم، والثقافة والاقتصاد، والدفاع وتوحيد القوانين، وتوثيق العلاقات الفردية بين أبناء الشعب العربى الواحد، ضمن إعداد واعٍ وسليم يحول معه الوقوع فى الخطأ الذى قد يرتب ردود فعل عكسية تؤدى الى شعور عام بالملل من الوحدة والحذر منها، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى تكريس حالة التجزئة والتمزق.

لذلك كله يرى التجمع وجوب التزام الجدية بكافة الارتباطات الجماعية او الثنائية المتبادلة بين الدول العربية المختلفة بحيث تكون هذه الارتباطات مستهدفة بحد ذاتها، لما تحويه من معان خيرة، وليست ارتباطات فرضتها قواعد المجاملة والنفاق السياسى ليكون مكانها الأخير الأدراج المعتمة".

لعل الدرس الثانى شارف على الانتهاء . . ولعله يجدر بنا القاء بعض الاضاءات، قبل اسدال الستار على الفصل الاخير. ولعل الاضاءات الاخيرة تكشف ملامح التحولات الجديدة، والمتغيرات التى طرأت على الكويت، منذ بداية العهد الجديد الذى سيمهره الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بطابعه وشخصيته، بعدما حمل الرقم ١٣ فى تسلسل الامراء اللذين حكموا الكويت.

إذ عندما فرغت من تأليف هذا الكتاب، كان جابر الأحمد ما يزال ولياً للعهد، وعندما تيسرت ظروف طباعته ونشره، كان جابر الاحمد قد صار أميراً على الكويت . .

فما الذى تغير ؟ . .

هل أقر العهد الجديد قانون الجنسية ؟ . .

هل زالت الفوارق الطبقية، والتصنيفات بين الكويتى والكويتى من جهة، وبين الكويتى والعربى من جهة ثانية ؟

هل تساوت الحقوق والواجبات على الجميع امام القانون والدستور ؟

وهل هدمت السدود التى تصدت للديموقراطية، وعادت الحياة البرلمانية الى مجراها الطبيعى على أسس جديدة مدروسة، ومبنية على قواعد قومية واضحة ؟ . . وهل . . وهل . . وهل، وعشرات علامات استفهامية أخرى لا نجيز لأنفسنا الاجابة عليها، لبعدنا جغرافياً عن الموقع والميدان، ولا نملك الحقائق التى تدحض المتناقضات التى نتلقاها عبر أجهزة الاعلام الكويتية، وفى مقدمتها صحافتها.

وكان لا بد من الوقوف على الحقيقة، او على بعضها من مصادر رسمية، اذ ما تزال العقبات موجودة امام المواطن العربى - أى مواطن - يرغب بالحصول على تأشيرة دخول الى الكويت، للزيارة، أو للعمل او لاستطلاع الأحوال على الطبيعة.

ولم يكن أمامى سوى الاتصال بالملحقية الصحفية فى سفارة الكويت بلندن التى يتولى مسؤوليتها حمد السعيدان، وهو شاب كويتى كيس ومهذب، وعلى خلق ديبلوماسى ملحوظ، للحصول على معلومات كافية حول المنجزات (على الصعيدين المحلى والعربى) التى تمت فى عهد الشيخ جابر الأحمد منذ توليه سلطات الحكم . . ووعدنى الملحق الصحفى الكويتى خيراً . .

ومضى اسبوعان على ذلك الاتصال الهاتفى، ولم أتلق شيئاً. عاودت الاتصال ثانية للاستفسار عما تم تهيئته من معلومات تجيب على السؤال، وكان الجواب بأنه بعث برسالة الى المسؤولين فى الكويت بصدد ذلك، وانه ينتظر الرد ليوافينى به. واستطرد قائلا :

- غداً سأرسل اليك بالبريد ما هو متوفر لدى، وأرجو أن تتجمل بالصبر قليلا ريثما يصل الجواب من المسؤولين. وبعد يومين، وصلنى - فعلا - بالبريد العدد الخاص من نشرة (KUWAIT) التى تصدر باللغة الانجليزية فى لندن مع بعض الأعداد القديمة، مرفقة بالرسالة

التالى نصها :

"ص ح / ٤٩"

٢٥ يونيو ١٩٧٩

السيد فاروق منجونه المحترم

تحية طيبة وبعد،

بالأشارة الى مكالمتكم الهاتفية حول المنجزات التى تمت فى عهد صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الحالى، نرفق لكم الأعداد الصادرة من سفارتنا واسمها "KUWAIT" وهى نشرة شهرية تتضمن

ملخصاً شهرياً لأهم المنجزات اعتباراً من وفاة المغفور له الأمير السابق الشيخ صباح السالم الصباح. هذا وسنوافيكم بما يستجد بهذا الشأن.

مع أطيب التمنيات

الملحق الصحفي

حمد السعيدان

وحتى مساء اليوم، الثاني والعشرين من أغسطس - أب - عام ١٩٧٩، أي بعد مرور شهرين على اتصالي بالملحق الصحفي الكويتي، لم يصل - على ما يبدو - جواب المسؤولين في الكويت، لأنني لم أتلق شيئاً من الملحقية الصحفية في السفارة الكويتية، ولم أسمع صوت السيد حمد السعيدان. وقد قارب ان ينقضي عام على العهد الجديد، دون ان نسمع خبراً عن إنجازات او تغييرات جاءت بحلول لبعض القضايا المصيرية التي ما تزال تتفاعل في الحياة الكويتية، وفي مقدمتها :

* قانون الجنسية الجديد الذي لم يصدر، لأن اللجان المختصة ما تزال عاكفة على دراسته كما تقول الصحف الكويتية.

* عدم عودة الحياة البرلمانية على أسس ديموقراطية سليمة، وعد المسؤولون الكويتيون بتحقيقها في عهد المرحوم الشيخ صباح السالم.

* مراوحة الأوضاع السابقة، التي أتينا على ذكرها، والقاء الضوء عليها، وتحليلها في الفصول السابقة، وفي مقدمتها، التفرقة العنصرية، والطبقية والقيود القاسية المضروبة حول العرب المقيمين في الكويت، والسدود القائمة في وجوه الراغبين بدخول الكويت، والصعوبات التي تبلغ درجة الاستحالة في الحصول على تأشيرات عمل، أو زيارة أو سياحة، في الوقت الذي تشرع الكويت "بوابات" سورها أمام كل من يحمل جواز سفر أجنبي، انجليزياً، أو أميركياً، أو هندياً، أو حتى كورياً، ولا ننسى طبعاً، أن للأيرانيين الذي

يعيشون فى الكويت وضعاً خاصاً مميزاً، وهذا الوضع ييسر للايرانيين سبل الدخول، والاقامة والعمل فى حرية يحسدهم عليها الكويتى نفسه، الذى لم ينل شرف الحصول على الجنسية، ولم تعترف به القوانين رغم أن الدستور اعترف بانتمائه الى الكويت، لأنه ولد، ونشأ، وعاش، ودرس، وتزوج؛ وأنجب، ومات على أرض الكويت !!

تلك هى الحقائق التى نعرفها، ولمسناها خلال التجربة الذاتية التى عشتها فى الكويت خلال عهد المرحوم صباح السالم حتى ١٩٧٥.

فماذا تقول نشرة السفارة الكويتية فى لندن عن العهد الجديد ؟.

لنقلب الصفحة، ولنتابع الرحلة.

الفصل التاسع

الشوق فى نهاية الرحلة

«كيف تبدو بغداد، البصرة ، دمشق، وكأنها حلم فى جنة قرآنية.. هنا ، لا يكون للانسان سوى رغبة واحدة وهى أن يعود إلى شرقه، يمنى، أو يزرع الصحراء ببساطة وحماس، ويقول .. هذه هى بلادى».

من رواية سميرة المانع
«الثنائية اللندنية»

***

«لنجلسْ على الأرض.. ولنرْوِ الحكايات الحزينة عن موت الملوك»

وليم شكسبير
من مسرحية ريتشارد الثانى

بوفاة الشيخ صباح السالم الصباح، الأمير الثانى عشر للكويت ؛ التى كانت «مشيخة»؛ فتحولت الى «امارة» ثم صارت «دولة» معترفاً بها من هيئة الامم المتحدة؛ وكافة المنظمات الدولية، بعد انضمامها الى جامعة الدول العربية. يمكن القول، ان علامة فارقة طبعت الفترة التى حكم خلالها، ذلك أن عهده، اعتبر عهد انتقال الكويت من بداية الانطلاقة الاستقلالية عن الحماية البريطانية؛ الى ترسيخ معنى الاستقلال ومفاهيمه، وبالتالى للمضى فى طريق التحول المتطور نحو آفاق الديموقراطية ، وبناء معالم الحضارة الحديثة.

بوفاة الشيخ صباح السالم الصباح، انعقد مجلس الوزراء الكويتي في جلسة طارئة يوم الحادي والثلاثين من ديسمبر - كانون الأول ١٩٧٨، ليعلن أختياره ولي العهد، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح؛ أميراً على الكويت، وليغدو بعد ساعات من دفن الأمير الثاني عشر للكويت، الأمير الثالث عشر لها.

مات الأمير ... عاش الأمير!

فلنجلس معاً.. ولنرو الحكايات الحزينة عن موت الملوك «كما يقول شكسبير».

واذا كان ثمة مظهر من مظاهر الحزن، فان هذا المظهر لم يستغرق سوى ساعات، هي المدة التي تم فيها تشييع جثمان الأمير الراحل الى جوار ربه، لتبدأ مظاهر السعادة والأمل بمستقبل أفضل، بتولي الأمير الجديد سلطاته، وصلاحياته، ومسؤولياته.

***

من هو صباح السالم الصباح؟...

كان من السهولة أمام الأمير الثاني عشر أن ينتقل بالكويت الي عصر «الانفاق السريع» غير المحدود، وبناء الثروات الشخصية من الايرادات الخيالية التي يدرها النفط. والبيانات التسجيلية الرسمية تقول؛ ان هذه النظرة كانت غير واردة في مبادىء الشيخ صباح السالم، لأنه -كما تقول هذه البيانات وضع نصب عينيه مصالح شعبه بالدرجه الأولى، فتصرف بحرص لا تنقصه الحكمة، فهو الذي وافق على تحديد كميات انتاج النفط، بعدما عرف أن النفط هو مصدر البناء الوحيد لمستقبل دولة الكويت، وسبب رفاهية شعبها.

وإن الكويت فى فترة حكم الشيخ صباح السالم، غدت مثالا للتطور بين شعوب دول العالم الثالث، فقد انتشرت العدالة الاجتماعية، وعدالة توزيع الثروة على الكويتيين، واتخذت خلال عهده خطوة هامة فى مجالات توزيع السلطات السياسية، وهى خطوة استغرقت قروناً من دول أوروبا لتتمكن من تنفيذ هذه الخطوة!!.. وقد تحققت للكويت فى سنوات قليلة، رغم أجواء عدم الاستقرار، والرياح السياسية المتقلبة التى أخذت تعصف سياسياً فى منطقة الشرق الأوسط، والتى كان التحدى الاسرائيلى أول أسبابها، بعدما تم زرع الدولة الصهيونية فى مكان القلب من العالم العربى.

ولقد أعار الأمير الراحل نوعية الحياة لشعب الكويت، كبير اهتمامه، فالى جانب توفير الرفاهية المادية، كان التركيز على دعم النشاطات الرياضية، وخاصة فى مجال كرة القدم، وكرة السلة!..

***

نعم – هكذا تقول النشرة الرسمية –عمت الرفاهية، وانصب الاهتمام علي كرة القدم. لنستطرد فى سرد الحكايات الحزينة عن موت الأمير...

صباح السالم الصباح، هو الابن الرابع لشيخ الكويت، «سالم بن مبارك» الذى قاد الكويتيين الى النصر فى معركة «الجهراء» عام ١٩٢٠، ليحقق استقلال الكويت عن المملكة العربية السعودية(...)!!.

تقول « سيرة حياته » التى اختصرتها ، نشرة «KUWAIT » ان الشيخ صباح كان شغوفاً بالخيول، وبالدراسات القرآنية، واللغة العربية وآدابها». (!!!) (ملاحظة : كان رحمه الله لا يستطيع ضبط أواخر الكلمات عندما يلقى كلمته التقليدية فى بداية الدورة التشريعية لمجلس الأمة، تماماً كرئيس المجلس خالد صالح الغنيم). بدأ حياته العامة عام ١٩٣٨، وكان لا يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره بانشاء ادارة الشرطة التى ظل رئيساً لها

حتى عام ١٩٥٩، ثم أصبح وزيراً للصحة، وبعدئذ تولى الخارجية، وحمل حقيبتهـا فى أول وزارة شـكلت بعـد الاستقلال عن الحمايـة البريطانيـة عـام ١٩٦١.

وفى عام ١٩٦٢ تم اختياره ولياً للعهد، وكلف برئاسة أول وزارة، الى أن خلف شقيقة الشيخ عبد الله السالم الصباح وتولى سلطاته كأمير عام ١٩٦٥، حتى اختاره الله الى جواره، فى ذلك اليوم الذى لم تشهد فيه الكويت يوماً حزيناً، الا يوم تشييع شقيقة «ابو الاستقلال».

***

مات الأمير ، عاش الأمير...

حتى اللحظة التى نودى فيها بالشيخ جابر الأحمد الصباح أميراً على الكويت، يحمل الرقم الثالث عشر، كان جابر الأحمد ولياً للعهد، ورئيساً لمجلس الوزراء منذ عام ١٩٦٦، حكم خلاله الكويت من موقع قوى، ونفذ خطة السياسى، وبرامج حكوماته تنفيذاً دقيقاً.

فرغم كونه ولياً للعهد ورئيساً للوزراء، فى عهد صباح السالم، وهذا يعنى انه «الرجل الثانى» فى الدولة، الا أن حقيقة الدور الذى لعبه سياساً، واقتصاديا، واجتماعيا، أكدت أنه هو الرجل الأول والقوى فى الدولة اذ أنه بدأ حياته السياسية فى سن مبكرة، ولم يكن يتجاوز الواحدة والعشرين عندما تولى رئاسة قوات الأمن الداخلى واستمر فى هذا المنصب عشر سنوات، نظم خلالها كوادر الشرطة، والمخابرات، والفروع الأخرى التى لها ارتباط مباشر بأمن الدولة. بعدئذ، تمرس فى ادارة شؤون البلاد الاقتصادية؛ بتولية وزارة المالية، واستمر حتى كلف بتشكيل أول وزارة عام ١٩٦٦ ليبدأ-كرئيس للوزراء- مرحلة جديدة من مراحل الحكم، ولينفذ برامجه، وأسلوبه فى الحكم، وقد شهد له بأنه رجل دولة من طراز متفرد فى القوة والحزم؛ يعرف ما يريد؛ ويتقن ادارة

الدفة، فاطلق عليه لقب «النوخذة» وهى كلمة خليجية تعنى قبطان السفينة، وربانها.

إن جابر الأحمد الجابر الصباح، واحد من أبرز شيوخ الكويت فى حدة ذكائه وبصره ، حتى قيل عن عينيه، أنهما كعينى«صقر» تمكنانه من الرؤية الى مسافات بعيدة ، حتى يكاد يستشف ما بعد الأفق فإن كان ذلك كذلك فليته تمكن من رؤية جيوش صدام حسين وهى تزحف إلى قصره فلا يكون أول الهاربين منها أم أنه هرب لأنه رآها قبل وصولها أم أنه رآها بعينين سواه ! ! .

وهو إن حمل الرقم «١٣» فى سلسلة الشيوخ الذين حكموا الكويت، وهو رقم كما يقال مشؤوماً.. إلا ن الأمل معقود عليه فى أن يقلب هذا المفهوم، ويجعل من الرقم «١٣» فال خير، وبركة يشمل المحيطين المحلى، والعربى. بمعنى أنه سوف يعيد الى الكويت وجهها العربى الأصيل الذى شوهته رياح خارجية تحكمت فى الكويت، وجعلتها رغم مظاهر الانفتاح على الأمة العربية، ومظاهر التقارب مع الشقيقات العربيات وفى مقدمتها العراق، محكومة ضمن اطار العزلة الاقليمية المرفوضة جماهيرياً من منطلق المفهوم القومى العربى . **لكنه لم يفعل للأسف وهذا ما قاد الكويت إلى ما حذرنا من وقوعه عندما دعونا إلى ضرورة إخراج الكويت والتحامها بامتها العربية .**

«فاذا كانت المادة تلعب دورها فى حياة الناس منذ القدم، فان نظريات الفلاسفة ترجع سبب تدهور الدول بعد أن تشتد وتنمو، الى التأثير المادى الذى يخلفة الاستقرار والرخاء، فيتحول الى استرخاء» هذا ما يقرره افلاطون، اذ بعد ان تبنى الدول نفسها بجد وعزيمة، وبعد ان تصل الى الذروة، يظهر جيل آخر لا يملك مميزات الجيل السابق نفسها، فتصبح الملكية وحب التملك «فوق كل شىء»

وبالتالى يهمل الانسان نفسه، ولا بقى ثمة انسجام بين حق نفسه وأهله عليه.. ورغبته فى جميع المال. وهذا ما سماه النظام «البلوتوقراطى» وهى ظروف يبالغ فيها الناس فى جمع الثروة حتى لو كانت عن طريق الظلم، مما يولد الحقد فى النفوس، ويؤدى الى تفكك المجتمع، وانهيار الترابط الأسرى.

وهذه النقطة الحساسة هى نفسها التى ركز عليها الشيخ جابر الأحمد فى بيانه التاريخى عندما كان ولياً للعهد، وقد أشرنا اليه، وقمنا بتحليليه فى فصل سابق، وكان أبرز ما تضمنه البيان، تحذيره من مظاهر التفسخ والانحلال التى تقود الشعب الكويتى الى حافة الانهيار.

والآن، بعد تولى الشيخ جابر الأحمد سلطاته كأمير للكويت، نلاحظ دعوة جان جاك روسو الى نبذ المدنية الحديثة على ما فيها من زيف، لأنها جاءت الى الانسان بويلات كثيرة، ونقارنها بمضمون البيان التاريخى الذى كان جابر الأحمد القاه فى احدى جلسات الأمة، ودعا فيه الى السير فى نهج يبعد الكويت عن حافة التفسخ المؤدى الى انهيار الأمة، وتقويض أركان الدولة، من جراء الظروف التى هيأت للبعض فرص «الحصول على المال ، حلاله وحرامة» فلم يعد يشغلهم سوى جمع المال وتكديسه ضاربين عرض الحائط بكل المثل، والقيم والعادات الأصيلة، فكان ذلك سبباً وجيهاً لظهور حالة التفكك الاسرى، خاصة وأن الكويت أخذت تعانى من الصراعات النفسية والإجتماعية، بسبب أنها استقطبت منذ ظهور النفط الى اليوم ما يربو على مائة جنسية، يتباين أصحابها بتنافر التقاليد، والأعراف، والطبائع والثقافات.

وبالنسبة للمجتمع الكويتى، فرغم تأثره بهذه الرياح الوافدة، الا أن بعض افراده وشرائحة استطاع الحفاظ على المورونات من الطبائع الحميدة، ولكن تحت وطأة المادة، والانصراف الى جمع المال، لم يتمكن جميع الكويتيين من المحافظة على الصفاء العربى والاصالة العربية.

ومن أسباب الامراض الاجتماعية الى بدأت تنخر جسم المجتمع الكويتى، الاحتكاك الذى حدث بين أهل الكويت، وشعوب الدول الأخرى، وبالأخص الدول الأوربية، إذ بدأ «التقليد»، والفكرة هنا تقوم على أساس ان العالم الغربى متقدم من النواحى العلمية، وحتى فى التعامل الانسانى. وهذا صحيح الى درجة بعيدة، اذ يؤكده رأى الامام محمد عبده القائل «ذهبت الى بلاد الفرنجة فرأيت الاسلام ولم أر المسلمين، وجئت الى ديار الاسلام فوجدت المسلمين، ولم أجد الاسلام». على أن بعض الكويتين بالغ فى الأخذ بهذه المظاهر الغربية (أى بقشورها».. الأمر الذى أثر على العادات والقيم العربية والإسلامية فشوهها. كل ذلك، وسواه من النقاط والاضاءات التى يلمح اليها الكويتيون، وفى مقدمتهم الجيل الجديد المثقف المتعلم... تناوله الشيخ جابر الأحمد فى بيانه ودعا عندما كان وليا للعهد- الى اجراء جراحة عاجلة لإجتثاثه من الجذور كى تسترد الكويت وجهها العربى المشرق.

واليوم، جابر الأحمد، أميراً فى سدة الحكم ، والمقاليد جميعها فى يديه ليترجم بيانه التاريخى عملياً، وليجسدة أفعالا ومنجزات ايجابية تكون-بالدرجة الأولى -فى مصلحة الانسان فى الكويت، كويتياً أصيلا، أو بيسرياً.. لا فرق بالدرجات، ولا تفرقة بين العربى والكويتى.

إنه درس جديد، وأمثولة يستطيع جابر الأحمد أن يبدأ تطبيقها، ليعود الى الكويت نقاؤها، وصفاؤها، واصالتها العربية فى عهده الذى يريده كل كويتى أصيل فى عروبته عهداً يبنى الوطن الأمثل للأجيال المقبلة.ولكنه لم يفعل وأستمر فى سياسته التى أدت إلى كارثة الثانى من آب أغسطس ١٩٩٠ فهل أستوعب الدرس وعقد العزم على الخروج بالكويت من القوقعة الشوفينية أم سيبقى مصراً على عزل الكويت والكويتيين وهو ما يعنى الإستمرار على النهج نفسه الذى أفضى إلى كارثة الكويت الأخيرة والذى قد يؤدى إلى كوارث أخرى مماثلة .

وينتهى الدرس الثانى .. ويسدل الستار...

وأغادر الكويت الى قطر، لأبدأ درساً فى دروس تجربتى كعربى فى جزء آخر من أجزاء الوطن العربى المترامى بأقطاره من المحيط الى ... الخليج.

أغادر الكويت الى قطر ثم الى أين؟..

أهاجر الى لندن ، وأبدأ ارقب سير الأزمان، مثلى كمثل البدوى الذى فرش عباءته ليصلى فوق الرمل، فجاءته ريح حملته، وحطته بعيداً عن حضرة محبوبه الوطن الذى حمله ذكرى فى حناياه بين الضلوع، وأخذ يتمنى. ويحلم بالعودة الى الوطن الأمثل حيث «لا يكون للانسان سوى رغبة واحدة، وهى أن يعود الى شرقه، بينى... أو يزرع الصحراء ببساطة وحماس، ويقول.. هذه هى بلادى ... هذه هى بلادى».



الفصل الأخير

حتى لا تتكرر المأساة - !!

حوار :

د. خالد الشامى

حقاً لم تكن الأيام والشهور كما هى الأيام والشهور العادية تلك التى عاشتها الأمة العربية والإسلامية أثناء الأزمة الخليجية .. وكذلك لم تكن السنوات كما هى السنوات العادية تلك التى سبقت اندلاعها وازدهرت فيها بذور الحقد... وتعمقت خلالها اسباب الشقاق.. حتى حدث الإنفجار فى الثانى من اغسطس من العام الماضى..، وعلى ضوئه رأينا الحقيقة المجردة .. مؤلمة ومفجعة وكأننا جميعا لم نكن نعرف أو لم نكن نصدق أننا نعرف.... !!

ولسنا من أنصارالوقوف عند أطلال الكارثة بل التعلم منها .. وحفظ الدروس التى تمخضت عنها مهما كانت قسوتها..، ولذلك نرى أن السؤال الذى يبقى الأكثر أهمية وخطورة هو كيف يمكن ضمان عدم تكرار هذه المأساة التى تبدو الأن وكأنها رسالة موجهة إلى كل ذى عقل ووعى من أبناء هذه الأمة التى وصفها ربنا فى كتابه العزيز بقوله تعالى " *كنتم خير أمة اخرجت للناس* "

وكان طبيعياً أن يكون الهم الذى ينضح به هذا السؤال هو المحطة الأولى فى حوارنا مع مؤلف الكتاب خاصة وأننا نعرف

جيداً أن "كويت" الأزمة الخليجية ليست "الكويت" الوحيدة فى عالمنا العربى ...!! وأن "صدام" نظام الحكم فى العراق ليس الـ "صدام" الوحيد فى أنظمة الحكم العربية...!!!

* كيف ترى الآليات الجديرة بتحقيق إعادة البناء بمفهومة الأشمل داخل الكويت الدولة والمجتمع والكيان بعد انتهاء أزمة الخليج ؟

– أعتقد أن أزمة الخليج قد أوضحت أن الواقع العربى لم يعد "يصلح" لأن تشمله أى آليات محددة فى سبيل التغيير.. ذلك أن الأحداث الهامة قد اصبحت تفرض نفسها بعيداً عن أى آليات عقلانية يمكن تصورها وهذا فى حد ذاته يمثل مأساة منفصلة ...، ومع ذلك فإننى أرى أن هناك "بدايات" حتمية لا يمكن تجاوزها بأى مقياس إذا كان الهدف الحقيقى هو إعادة البناء بمفهومة الأشمل...، ومن أهم هذه البدايات

أولا : ضرورة أن يتخلص المسئولون الكويتيون على كافة المستويات من الشوفينيه المرضية التى تحكم ممارساتهم والتى كانت تمنعهم أحياناً من رؤية أو محاولة فهم ما يحدث خارج حدودهم .. اعتقادا منهم أنهم فى منعة منه بعد حدوث الطفرة المادية هناك.. وأصبحوا يعتقدون أن الكويت "كيان" "منفصل" تماماً من المنظور الأمنى والإقتصادى وربما الإجتماعى ايضاً عن جيرانه من الدول العربية والخليجية..!!!

ومما لا شك فيه أن الأزمة الخليجية قد اثبتت خطأ هذا الإعتقاد بل وسخفه أيضاً... فالكويت . رغما عن المسئولين فيها وطبقا للمعايير السياسية والإقتصادية والديموجرافية – طرف اساس فى صراع حتمى دائم... بفرضة تفاعل المصالح

المتشابكة والمعقـــدة فى واحـــدة من أهم بؤر التوتر فى العالم ...!!! حيث تتجاور فى منطقة الخليج حضارات مختلفة "العربية والفارسية" ومذاهب مختلفة "السنة والشيعة" ولغات وشعوب مختلفة وبالتالى صراعات مختلفة ويمكن توضيح هذا المعنى بالتأمل فى مثلث العلاقات الكويتية العراقية الإيرانية الذى يؤكد لنا عجز المسئولين الكويتيين فى مرحلة ما قبل الأزمة عن تحقيق التوازن مع هاتين القوتين الإقليميتين المتنافستين معاً اعتبره البعض "مبرراً" ساهم فى تفجير مخزون حقد النظام العراقى وتمثل هذا العجز فى عدة تصرفات استفزازية سبقت اندلاع الأزمة مباشرة مثل رفض الحكومة الكويتية إلغاء الديون العراقية بشكل رسمى مكتفية باعطاء وعد "أخوى" بعدم المطالبة بتسديدها هذا فى الوقت الذى تدفقت فيه المساعدات الإقتصادية الكويتيه على ايران للمساهمة فى عمليات اعادة الإعمار بعد الحرب الضروس مع العراق.. كما ذهب وفد عسكرى كويتى إلى واشنطن لشراء طائرات امريكية وأعلن أحد اعضاء ذلك الوفد-فى محضر رسمى-أن الكويت تشترى هذه الطائرات من أجل العراق وليس إسرائيل...!!!

وقد حصلت الكويت بالفعل على هذه الطائرات ومع ذلك فإن واحدة منها لم ترتفع فى سماء الكويت فى مواجهة قوات الغزو العراقية-وحتى الطائرة التى فر بها أمير الكويت فى الفجر لم تكن كويتية...!!!

وعلى ذلك فإن الكويت فى أمس الحاجة خلال المرحلة المقبلة إلى عمل جاد وحاسم فى إتجاه تحقيق "التوازن

الإستراتيجى"مع القوى الإقليمية المتاخمة لها والقبول بأداء الدور الذى تفرضة الظروف الإستثنائية التى تصاحب مرحلة إعادة البناء...

ثانيا : لن تكون الكويت "الدولة" قوية متماسكة قبل أن يكون المجتمع الكويتى نفسه كذلك ولن يكون المجتمع كذلك قبل تصحيح مفردات الروابط والصلات بين افرادة من الكويتين وغير الكويتين وخاصة العرب منهم.. فكم كان مؤلما.. وكم سيكون كذلك دائما أن يشعر المواطن العربى على أرض الكويت العربية.. أنه غريب يلقى معاملة أسوأ من تلك التى يحظى بها الأجنبى القادم من وراء المحيط...

وللأسف فقد ساعد تضخم القوة الشرائية لدى المواطن الكويتى منذ بداية السبعينات على تضخم الشعور "بالفوقية" تجاه كل ما هو عربى..!!! حتى أصبحنا نرى بعض المواطنين الكويتين يمارسون هذه العقدة ضد اخوانهم العرب فى الكويت بل وخارجها أيضاً..وقد اشتهرت قصة حدثت فى مصر مؤخراً أثناء الازمة وملخصها أن أحد سائقى التاكسى اراد ان يعبر ... بطريقته... عن تعاطفة مع الشعب الكويتى بعد الغزو فرفض أن يأخذ أجره من أحد الركاب بعد أن عرف أنه كويتى .. فإذا بالراكب يرد على لفته السائق الكريم بقوله :-

* هل تريد أن تحسن علىّ .. أيها السائق الشحات...؟!!! فلم يكن من السائق الا أن دفعه خارج السياره مودعا إياه بما رآه يستحق من شتائم ...!!! وهذه الحادثة تجسد عقدة (أنا كويتى) المتفشية كالسرطان حتى فى نفوس الكويتين العاديين.

ثالثا : ضرورة تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين الكويتين أنفسهم على المستوى الرسمى والإجتماعى داخل الكويت فطالما بقى المواطنون الكويتيون منقسمين من وجهة نظر حكومتهم إلى درجتين أولى و"ثانية"، ستظل الصيغة التى تنتظم العلاقات الإجتماعية مضطربة وقلقة مما سينعكس بالضرورة على مفهوم "الإستقرار" الحقيقى والمنشود داخل المجتمع الكويتى..

* يشير بعض المراقبين إلى أن الأزمة الخليجية قد عملت على ترسيخ مبدأ عدم الثقة فى كل ما هو عربى من جانب الحكومة الكويتية خاصة بعد إسناد عملية إعادة الإعمار فى الكويت إلى شركات أجنبية وكذلك إستبقاء القوات الأمريكية هناك ...؟؟

- هذا صحيح... للأسف الشديد.. ولكنى أتمنى أن يكون هذا مجرد رد فعل مؤقت للغزو العراقى الذى ما زالت أثاره واضحة فى كل مكان هناك حتى اليوم... وأن كنت اعتقد أن الشركات المصرية مثلاً كانت أحق وأجدر باعادة تعمير الكويت بعد الدور الفاعل الذى قامت به مصر فى سبيل تحريرها .. كما أن القوات المصرية والسورية والمغربية التى كانت قد ارسلت فعلاً إلى الكويت للمشاركة فى عملية التحرير هى أجدر بالبقاء من غيرها .. طالما أن هذه القوات قادرة على حفظ الأمن الأقليمى للشعب الكويتى .. وكان يجب تنفيذ إعلان دمشق روحا ونصاً وهو ما يعنى بالضرورة أن يكون النظام الأمنى فى الخليج

عربياً خالصاً وليس امريكياً.وإلا فإنه يتحتم علينا أن نسأل إلى متى تستمر الكويت فى الإعتماد على القوات الأجنبية "غير العربية" للمحافظة على حدودها ... أم أن هذه القوات قد بقيت للحفاظ على النظام السياسى الذى يمثل مصالح تلك الدول الأجنبية فى منع تحقيق التكامل الإقتصادى العربى والإكتفاء بالمساعدات الأجنبية التى هى تخرج اموالنا أصلاً، وأعتقد أنه سوف يتعين على الحكومة الكويتية أن تراجع موقفها وبسرعة فى المرحلة القادمة من كل هذه القضايا التى تمس صميم سيادتها..ومستقبلها....ومن الأفضل أن نفكر مرتين قبل أن نعهد للذئب " الصديق" بحراسة قريتنا الطيبة النائمة .

- هل تعتقد بوجود "أزمة ثقة" بين الحكومة والشعب فى الكويت ... وكيف ترى السبيل إلى تجاوزها فى حالة وجودها..

- نعم توجد " أزمة ثقة "- وهذا ما أعلنته بوضوح المعارضه الكويتية مؤخراً... كما ظهرت معالم هذه الأزمة فى التشكيل الجديد للحكومة الذى استأثرت فيه العائلة الحاكمة بأهم المناصب وأكثرها حساسية بينما لم تترك لأبناء الشعب إلا المناصب الهامشية والصغيرة.... واعتقد أن السبيل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة هو تصحيح العلاقة بين الشعب والحكومة بشكل رسمى بمعنى أن تجرى انتخابات ديمقراطية حره تؤدى إلى قيام مجلس نيابى حر وقوى يكون السند والدعامة الحقيقية لشرعية النظام السياسى فى الكويت حتى لو تسبب هذا فى حدوث بعض المتاعب فى البداية فإنه أفضل من أن يرتكب حكام الكويت نفس الخطأ مرة أخرى.. خاصة مع وجود قوات اجنبية

فى الكويت. مما ينذر بحدوث انهيار أو انفجار أخر ولكنه من الداخل.. وينطبق هذا الكلام على الدول الخليجية كافة وليس الكويت فقط وقد سمعنا أثناء الازمة تصريحات رسمية لكبار المسئولين السعوديين مثلاً عن الإتجاه نحو أتاحة المزيد من الحريات السياسية والسماح بوجود حياة برلمانية سليمة ومزدهرة ... ولكننا لم نر أيه خطوات عملية لتطبيق هذا... ونتمنى أن تكون الدول الخليجية بل والعربية كافه قد استوعبت الدرس المر الذى هو الابرز بين الدروس التى تمخضت عنها هذه الأزمة الا وهو أن الديمقراطية والحرية هما الضمان الوحيد للإستقرار السياسى والاجتماعى...

- كيف ترى تاثير الخلافات والاختلافات داخل العائلة الحاكمة فى الكويت على المستقبل السياسى والإجتماعى للكويت...؟

- من المعروف أن العائلة الحاكمة فى الكويت تنقسم الى جناحين يتبادلان تولى الامارة هما السالم والجابر .. ولكل منهما ميوله وسلوكه وأنتماء فأسرة السالم ومنذ عهد الأمير عبد الله السالم الذى ألغى المعاهده مع بريطانيا.. ويسمى أبو الاستقلال الكويتى لها ميول عربية وهى تنفتح على كل ما هو عربى ولذلك فقد كانت الكويت فى عهد الأمير السابق صباح السالم وهو شقيق عبد الله السالم عضوا فاعلاً فى الأسرة العربية فكانت تناصر كل القضايا العربية سواء سياسياً وإقتصادياً بينما لأسرة الجابر ميول فارسية واعجمية ولذلك فإن كبار المسئولين الذين يعتمد عليهم الأمير الحالى "جابرالأحمد الصباح" هم من أصول فارسية كما أنهم يعتمدون سياسة مجافية

للقومية واللحمة العاطفية العربية وقد نبهنا الأمير جابر فى هذا الكتاب ومنذ توليه المسئولية في الكويت إلى هذه القضية الشائكة وطلبنا اليه أن يعتمد على العرب وأن يلتحم بهم... ولكنه للأسف الشديد ظل مغالياً فى ابتعاده عن الأسرة العربية واعتماد على العنصر الإيرانى بشكل خاص ووضع بين ايديهم مقدرات الإقتصاد الكويتى .

ويتضح الفرق بين الجناحين أكثر اذا عرفنا مثلاً أن لأسرة السالم بيوت وصلات قوية فى كافة الدول العربية بينما لا يملك الجابر أى "كوخ" فى ايه دوله عربيه ... وأعتقد أن السياسة الجابرية إن صح التعبير كانت تقف من وراء الغطرسة والتعالى على كل ما هو عربى فى سلوك بعض المسئولين والمواطنين الكويتين وهذا ما أكده لى أحد الأصدقاء من كبار المثقفين الكويتين أثناء حضورنا لمهرجان الإسماعلية للأفلام التسجيلية والقصيرة فى الشهر الماضى وقال لى هذا الصديق أن المحنة التى مرت بها الكويت ستجعل هؤلاء الحكام يعيدون النظر فى سياساتهم بعد أن يدركوا أنه للمواطن العربى حق فى وعلى الكويت كما أنه للمواطن الكويتى العربى الأصيل حق فى وعلى كل بلد عربى...

وبالنسبة للمستقبل فإننى اعتقد أنه سيتحدد على ضوء التفاعل بين هذين الجناحين فى العائلة الحاكمة فإما أن ينتصر الإتجاه المؤيد لتعميق الإنتماء للعروبة والإعتماد على العمال العرب وإعطائهم امتيازات أكبر وهذا ما نتمناه وإما أن ينتصر الإتجاه المعادى والمتعالى على كل ما هو عربى وهو الاتجاه الذى يقف بالتأكيد وراء حدوث المأساة الأخيره والذى إذا استمر فى

تسيير الأمور واتخاذ القرارات بمفرده فإنه بالتأكيد سوف يتسبب فى حدوث مآسى أخرى مختلفة لا قدر الله .

* أخيراً ماذا عن دور الثقافة والمثقفين الكويتين فى المرحلة القادمة بصفتهم طليعة الشعب الكويتى وأكثر ابنائه إستنارة وتفهما للظروف الخاصة التى عاشتها الكويت اثناء الأزمة الخليجية ...؟

- هذا فى الحقيقة أمر فى غاية الأهمية.... لأن المثقف الكويتى يتحمل واحده من أهم وأخطر المسئوليات فى المرحلة القادمة الا وهى مسئولية التوعية والتبصير .. خاصة بعد اختلاط الأمور فى أذهان الكثيرين من الكويتين داخل وخارج الكويت... فأصبحنا نسمع دعوات من بعض أصحاب الاقلام الكويتين إلى الإنفصال عن الجذور العربية والإكتفاء بالعلاقات التى تقوم على أساس مصلحى بحت مع دول العالم المختلفة ... (بغض النظر عن أى اعتبارات قومية أو دينية) ولكننى أوكد أن أكثر من ٩٠٪ من المثقفين الكويتين هم ممن يدينون بالولاء والعاطفة إلى العروبة والاسلام وحضارتهما... واتوقع أن يشكل هؤلاء المثقفون فى المرحلة المقبلة قوة دفع حاسمة فى اتجاه عوده الوجه والقلب العربى للكويت خاصة بعد تزايد نفوذ آل سالم مؤخراً فى الحكومة الكويتيه الجديده وهم ..معا قادرون إن شاء الله على الإمساك بزمام الأمور فى البلاد وتسيير العجلة فى الإتجاه الصحيح بعيداً عن "التحوصل" والإنعزال عن الوطن العربى الأكبر بهمومه ومشاكلة وأفراحه وأطراحة...

وأرجو من الله تعالى أن يقدرنا جميعاً على تجاوز آثار هذه المحنة المؤلمة التى حاقت بإخواننا فى الكويت والعراق وأصابت قلب أمتنا وزلزلت كيانها إنه على كل شىء قدير .

المراجع العربية

المؤلفات

دول الخليج العربى الحديثة .... د. حسين محمد البحارنة

صراع الواحات والنفط .... رياض نجيب الريس

التطور الاقتصادى لدولة الكويت ..... قدرى قلعجى.

الكويت .. الرأى الأخر .... د. عبد الله فهد النفيسى

الجذور الاجتماعية للديموقراطية

فى مجتمعات الخليج المعاصرة............ د. محمد الرميحى

- دراسة -

نظرات على أمراض المجتمع - دراسة د. فاروق العمر

الصحف والمجلات

دوريات كويتية

القبس - الوطن - الرأى العام - السياسة - النهضة

وزارة الأعلام الكويتية - الكتاب السنوى ١٩٧٧.

دوريات لبنانية

الحوادث - الديار - النهار .... لبنانية

المنار .... لندن

العرب............................. لندن

المستقبل .... باريس

المراجع الانكليزية

Abu Hakima, A., **History of Eastern Arabic**, Beirut, 1965.

Adamiyat, F., Bahrien Islands, N.Y., 1955.

Aitchison C.U., **A Collection of Treaties, Engagements, and Sanads Relating to India Neighbouring Countries**, Vol. XI, Calcutta, 1933.

رقم الايداع

١٩٩١/٤٦٥٧

I.S.B.N.

977-00-1608-X





فاروق منجونه

كانت الكويت ما تزال نائمة، سادرة فى غيبوبة تدفق الثروة تتحول صحراؤها إلى غابة من الأسمنت المسلح والسيارات الفارهة ولكن الأعماق ظلت هشة ورخوة . وكانت قسوة الحياة هناك تضغط على صدور الوافدين ــ وخاصة العرب منهم ـ ولما صار الضغط ثقيلاً آثرت الإنسحاب على تبديل المشاعر .

لقد أحببت الكويت هذا الجزء « الغني ـ الفقير » من وطنى الكبير وتمنيت كثيراً لو عمل « الحكم » على تنمية الإنسان الكويتي وإستثمار مواهبه في خطط علمية تحقق النقلة النوعية التى تعبر بالكويت وبشعبها العربى إلى المكانة اللائقة ، قبل أن ينفجر البركان فجأة فى وجه حلمنا المصيرى المشترك كما حدث فى فجر الثاني من آب أغسطس ١٩٩٠ ... ! !

ولعل الطبعات الأربع التى صدرت فى لندن من هذا الكتاب كانت الإضاءة التى تنير الطريق أمام الفرد الكويتى ليعيد حساباته مع نظام القبيلة الذى يصر على إبقاء الكويت فى إطار « السور » الذى لم يستطع صد نسمات القومية العربية التى يتنفسها كل كويتي أصيل .

وتأتى هذه الطبعة الجديدة تأكيداً وتأصيلاً لعروبة الكويت بعدما خمد البركان .